ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

أزمة ليبيا.. تهديد إقليمي متصاعد

- حسابات أمريكية "حذرة" تجاه الأزمة الليبية
- حدود توافق واشنطن والقاهرة في سد النهضة
- كيف تستعد دول العالم للعام الدراسي الجديد؟
- الحكم الرشيد وإدارة أزمة وباء كورونا في مصر
- تقييم اتفاقات التمويل بين مصر وصندوق النقد

/ecsstudies

JUL 2020
العدد (6)

تقديرات مصرية

أزمة ليبيا.. تهديد إقليمي متصاعد

www.ecsstudies.com

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي

المستشارون والخبراء

(بترتيب الأقسام)

د. محمد كمال
د. أحمد أمل
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
د. نهى بكر
أ. مجدي صبحي
د. رغدة البهي

باحثون من الخارج

منن جمال نور الدين

باحثون من الداخل

د. محمد شادي - مها علام
آية عبد العزيز - بسنت جمال
نوران عوضين - نرمين سعيد
آلاء نصار - محمود سلامة
حسين عبد الراضي - هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

المحتويات

الافتتاحية:

- دخول مصر إلى عالم «المعتاد الجديد» 6

قضايا دولية

- السياسة الأمريكية تجاه أزمة ليبيا.. حسابات حذرة 10
- هل يستمر التقارب الأمريكي-التركي حول ليبيا؟ 14
- أبعاد المصالح المتشابكة للدور الروسي في ليبيا 18

قضايا الأمن والدفاع

- حدود التوافق بين واشنطن والقاهرة في سد النهضة 24
- العملية «إيريني» بين ردع أوروبا وانتهاكات تركيا 28
- تداعيات قانون «قيصر» الأمريكي على مصالح مصر 32

قضايا السياسات العامة

- كيف تستعد دول العالم للعام الدراسي الجديد؟ 38
- كلفة وعوائق الاختبارات الجماعية لمكافحة كورونا 44

قضايا نوعية

- مفهوم الحكم الرشيد وإدارة أزمة كورونا في مصر 50
- تقييم اتفاقات التمويل بين مصر وصندوق النقد الدولي 54
- توقّعات متشائمة حول نموّ الاقتصاد العالميّ في ٢٠٢٠ 58

كيف يفكر العالم؟

- هل تخوض مصر حربًا في ليبيا؟: رؤية كارنيجي 66
- ملامح الانخراط التركي المكثّف في الشرق الأوسط 70
- السودان.. اقتصاد مأزوم يهدد المرحلة الانتقالية 74

بيانات وإحصائيات

- مصر وثورة ٣٠ يونيو .. حصاد تنموي لـ ٧ سنوات 80

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (6) - 15 يوليو 2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

الافتتاحية

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (1) - العدد (6) - 15 يوليو 2020
www.ecsstudies.com

دخول مصر إلى عالم «المعتاد الجديد»

مع مطلع شهر يوليو الجاري، دخلت مصر إلى عالم «المعتاد الجديد» أو العودة إلى الحياة الطبيعية المشروطة بدرجة عالية من الاحتراز والاحتياط والمراقبة لوباء الكورونا. فرغم أن القرار المصري باستئناف الحياة لا يخرج عما يشبه القرار العالمي في هذا الشأن، فيما عدا استثناءات الدول التي أُصيبت بالبلاء مؤخرًا ولا تزال ترزح في أعلى مراحله مثل البرازيل والهند؛ فإن مظاهر الجائحة لا تزال جارية في الأرقام العالمية للإصابات والوفيات، وأكثر من ذلك أن منظمة الصحة العالمية لا تزال تأخذ موقفًا محافظًا من عودة العالم إلى ما كان عليه في أول العام.

هذه العودة المصرية تعني استئناف المسيرة المصرية بالسرعات التي كانت عليها قبل الأزمة الصحية، والتعامل الجريء مع حالات الجغرافيا السياسية في الجوار القريب، خاصة ليبيا والتدخل التركي فيها، والموقف الإثيوبي المتعنت في مفاوضات سد النهضة. في الأولى، بدأ الرئيس «عبدالفتاح السيسي» سلسلة من افتتاحات المشروعات المتنوعة، إيذانًا ببدء العمل فيها، وإشارة إلى العدد الكبير من المشروعات الأخرى بأن ساعة الإنجاز قد دقت، ولحظة الافتتاح قد قربت. وفي الثانية، ظهر الحزم المصري جليًّا باستعداد القوات المسلحة المصرية على الحدود الغربية مع ليبيا، وتحديد الخطوط الحمراء اللازمة للردع. وفي ناحيةٍ أخرى، كان الحزم المصري في المفاوضات أنه لا خطوات أحادية، أي ملء خزان السد، من جانب إثيوبيا قبل التوصل إلى اتفاق.

العدد السادس من «تقديرات مصرية» يُعطي اهتمامًا محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا. ليبيا تأخذ اهتمامًا كبيرًا على أكثر من مستوى، مع التركيز على المواقف الأمريكية تجاه الأزمة الليبية، وبعدها الخاص بالعلاقات الأمريكية التركية، مع فحص الدور الروسي وما فيه من تعقيد. وإثيوبيا أيضًا وما في الاشتباك معها من تعقيدات في العلاقات بين القاهرة وواشنطن، ومراقبة الحالة الاقتصادية السودانية، خاصة بعد أن بات السودان محوريًّا في الاقتراب المصري من أزمة السد.

فحص أزمة الكورونا يأتي في تقييم عن دور الحكم الرشيد في مواجهة الأزمة، وكلفة الاختبارات الجماعية لمكافحة الكورونا؛ كما أنه يتطلع إلى ما بعدها بمراقبة حالة الاقتصاد الدولي، وتقييم الاتفاقات بين مصر وصندوق النقد الدولي، ويراقب التجارب العالمية للاستعداد من أجل العام الدراسي الجديد. الخروج إلى «المعتاد الجديد» لا يعني العودة إلى ما كان العالم عليه، إنه العودة إلى عالم جديد ومختلف.

قضايا دولية

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (6) - 15 يوليو 2020

www.ecsstudies.com

- السياسة الأمريكية تجاه أزمة ليبيا.. حسابات حذرة
- هل يستمر التقارب الأمريكي-التركي حول ليبيا؟
- أبعاد المصالح المتشابكة للدور الروسي في ليبيا

1 السياسة الأمريكية تجاه أزمة ليبيا.. حسابات حذرة

ثمة سمتان رئيسيتان للانخراط الأمريكي في الصراع الليبي منذ عام ٢٠١١؛ أولها السعي لـ«القيادة من الخلف» مستفيدة من شراكاتها الأمنية والعسكرية مع حلفاء أوروبيين وشرق أوسطيين، ، وثانيها تجنب المواقف الحدية من الأطراف الليبية الرئيسية على نحو ما ظهر في أكثر من مناسبة من الانفتاح الأمريكي على حكومة الوفاق وقيادة الجيش الوطني الليبي.

انتقائية أمريكية

- قد شهد النصف الأول من عام ٢٠٢٠ موجة تصاعد جديدة للصراع في ليبيا بعد استمرار عمليات الجيش الوطني الليبي في غرب البلاد، وتوجه حكومة الوفاق لطلب الدعم العسكري من تركيا. وقد جاءت الاستجابة الأمريكية لهذه الموجة الصراعية الجديدة لتعكس قدرًا كبيرًا من التحفظ، عبر سياسات حذرة لم تَسِر في اتجاه واحد، ولم تعكس انحيازًا كاملًا لأيٍّ من الفصيلين المتصارعين في ليبيا، أو لأي من حلفائهما الخارجيين، وإن عكست قدرًا من التغير في الحسابات الأمريكية للأوزان النسبية للاعبين الليبيين الرئيسيين، مالت لصالح حكومة الوفاق منذ الشهور الأخيرة لعام ٢٠١٩ وحتى الآن، بعدما عكست الحسابات الأمريكية في بداية العملية العسكرية لتحرير طرابلس مطلع إبريل من العام ذاته ترجيحًا نسبيًّا لكفة قيادة الجيش الوطني الليبي.

- دفعت هذه السياسة الأمريكية الكثيرين للقول بأن الولايات المتحدة قد تبنت موقفًا غير حاسم من الصراع في ليبيا غلب عليه التردد والتناقض. لكن في حقيقة الأمر، ما يبدو كأنه تناقض في الأهداف الأمريكية، إنما كان نتيجة مباشرة للانتقائية الأمريكية في معالجة الملف الليبي، سواء من حيث الأولويات والأهداف، أو من حيث الأدوات المستخدمة في الاشتباك مع هذا الصراع بالغ الحساسية والتعقيد. وقد تجلت الانتقائية الأمريكية في تبني عدد من الأهداف الرئيسية من الاشتباك مع الأوضاع في ليبيا، وهي الأهداف التي تمثلت في:

محاصرة روسيا

- منذ عام ٢٠١٨ أعلنت الولايات المتحدة عن تغير في قائمة أولوياتها في القارة الإفريقية، لتصبح المهمة الرئيسية هي التصدي لخطر النفوذ الروسي والصيني المتصاعد في مختلف دول القارة وأقاليمها، بدلًا من مواجهة الإرهاب والتطرف الذي تراجع للمرتبة الثانية. هذا التغير الاستراتيجي وجد طريقه إلى خطط الانتشار العسكري على النحو الذي أعلن عنه صراحة الجنرال «ستيفن تاونسند» قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) في جلسة الاستماع التي عقدت بالكونجرس في يناير من عام ٢٠٢٠. وخلال الشهور الماضية، بدا أن الشاغل الرئيسي للولايات المتحدة في ليبيا هو تحجيم الدور الروسي في هذه الساحة المهمة من الناحيتين الأمنية والسياسية.

- يأتي الاستهداف الأمريكي للتضييق على أي دور روسي محتمل في ليبيا ليفسر الدعم غير المباشر الذي حصلت عليه التحركات العسكرية لقوات الغرب الليبي والتي سرعان ما أعقبها إعلان بعض المصادر التابعة لحكومة الوفاق عن انسحاب عناصر روسية مقاتلة نظامية وأخرى تابعة لشركة فاجنر التي توفر الخدمات الأمنية في مناطق عديدة حول العالم، وهو الانسحاب الذي أعقبه تراجع لقوات الجيش الوطني الليبي من بعض المواقع المتقدمة في جبهة غرب ليبيا. كما أبدت الولايات المتحدة حساسية شديدة تجاه الدور المحتمل للطيران الحربي الروسي في ليبيا، بعدما أعلنت أفريكوم في نهاية مايو الماضي عن معارضتها الخطوة الروسية بنشر ١٤ مقاتلة حربية في القواعد الجوية الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني الليبي، معتبرة هذا الإجراء تهديدًا مباشرًا لأمن دول حلف شمال الأطلنطي نتيجة القرب الجغرافي بين ليبيا وجنوب أوروبا.

- يشكل التخوف الأمريكي من التمدد الروسي في ليبيا مبررًا لواشنطن للقبول بالتدخل العسكري التركي الذي بدأ في مطلع العام الجاري، سواء عبر إرسال تركيا شحنات كبيرة من الأسلحة والعتاد العسكري لدعم القوات التابعة لحكومة الوفاق، أو بإرسال مقاتلي الميليشيات السورية التابعة لتركيا إلى ساحات القتال الليبية، وصولًا إلى التمهيد لحضور عسكري تركي مستقر في الغرب الليبي. وترى الولايات المتحدة في هذه السياسة العدائية التركية عنصرًا موازنًا للتدخلات العسكرية الروسية المتنامية في الشرق الليبي، على اعتبار أن تركيا لا تزال تمثل فاعلًا رئيسيًّا في قوات حلف شمال الأطلنطي، وذلك بغض النظر عن خلافاتها العميقة والمتعددة مع أعضاء رئيسيين في الحلف في مقدمتهم فرنسا، بجانب التوترات المتصاعدة مع الولايات المتحدة خاصة خلال فترة تولي الرئيس «ترامب» الرئاسة منذ عام ٢٠١٧.

مكافحة الإرهاب

- من بين الدوافع الرئيسية للاهتمام الأمريكي بالصراع في ليبيا ما يرتبط به هذا الصراع بعلاقات مباشرة من التأثير والتأثر بظاهرة الإرهاب، سواء في ليبيا أو في نطاق اتصالها المباشر في إقليم الساحل الإفريقي، أو في تداخلاتها مع الإرهاب في الشرق الأوسط. وقد مثلت واقعة اقتحام القنصلية الأمريكية في بنغازي عام ٢٠١٢ إنذارًا مباشرًا للولايات المتحدة بضرورة التدخل لمنع سقوط ليبيا في قبضة التنظيمات الإرهابية.

لم تنقطع عمليات القوات الأمريكية في ليبيا تحت مظلة القيادة العسكرية في إفريقيا (أفريكوم)، والتي تضمنت في بعض الأوقات تواجدًا مباشرًا على الأرض على نحو ما أعلنه «توماس وولدهاوزر» القائد السابق لأفريكوم من انتشار عدد محدود من العناصر الأمريكية العسكرية والاستخباراتية في ليبيا. كذلك وجهت الولايات المتحدة ضربة جوية لتمركزات التنظيمات الإرهابية في سرت عام ٢٠١٦، وهو النمط الذي تكرر من حين لآخر، وكان آخر مظاهره الضربة الجوية لبعض الأهداف الخاصة بالتنظيمات الإرهابية في محيط مدينة مرزق جنوب غرب ليبيا في سبتمبر من عام ٢٠١٩.

تجنب الحل العسكري

- شهد عام ٢٠١٩ تذبذبًا في طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وقائد الجيش الوطني الليبي «خليفة حفتر»، فبعد محادثة هاتفية جمعته بالرئيس «ترامب» في إبريل مثلت اعترافًا أمريكيًّا ضمنيًّا بدوره «الجوهري» في «مكافحة الإرهاب وتحقيق السلام والاستقرار» في ليبيا، جاء استمرار عمليات الجيش الوطني الليبي في الغرب على تخوم العاصمة طرابلس ليدفع الإدارة الأمريكية في الرابع والعشرين من نوفمبر لمطالبة «خليفة حفتر» بوقف هجماته العسكرية التي تسعى للسيطرة على العاصمة، موجهة الاتهام لروسيا باستغلال الصراع الدائر في ليبيا. وقد صدر هذا البيان في أعقاب اجتماع أمني جمع مسئولين أمريكيين ووفدًا ممثلًا لحكومة الوفاق (ضم وزير الخارجية محمد الطاهر سيالة، ووزير الداخلية فتحي باشاغا) والذي شهد إعادة تأكيد الجانب الأمريكي دعمه سيادة ليبيا وسلامة أراضيها.

- هذه المواقف تؤكد الرفض الأمريكي المتكرر لفرض أي حل عسكري للصراع الدائر في ليبيا لصالح أي من الطرفين المتقاتلين، حيث جاءت الضغوط الأمريكية على الجيش الوطني الليبي بداية من نوفمبر ٢٠١٩ في سياق الإعداد لمؤتمر برلين لإعادة طرح سبل التسوية السلمية للصراع في ليبيا. وهو الموقف ذاته الذي تكرر في تصريحات وزير الخارجية «مايك بومبيو» في ديسمبر ٢٠١٩، وخلال لقاء السفير الأمريكي «ريتشارد نورلاند» بالمستشار «عقيلة صالح» في مايو من عام ٢٠٢٠.

- لا يزال الموقف الأمريكي إلى الآن داعمًا لوقف إطلاق النار في ليبيا، والشروع العاجل في التفاوض من أجل التوصل لتسوية سلمية للصراع عبر الحوار السياسي، وبرعاية دولية تنطلق بالأساس من مخرجات مؤتمر برلين الذي عقد في يناير ٢٠٢٠ والذي أقر مسارات ثلاثة للتفاوض (سياسي - اقتصادي - أمني وعسكري). على هذا النحو، كانت الدعوة الأمريكية لمختلف أطراف الصراع الليبي لوقف الاقتتال، والشروع في الحوار السياسي لتنظيم عمل المؤسسات الأمنية مدعومة بإعلان أمريكي عن أن استمرار الصراع الليبي بين الجيش الوطني وقوات حكومة الوفاق من شأنه أن يتيح فرصة لعودة النشاط الإرهابي على نطاق واسع مجددًا في ليبيا. وتسعى الولايات المتحدة من خلال تركيزها على هذا البعد للاستفادة من وجودها في قاعدة أجاديز شمال النيجر.

مما سبق، يمكن القول إن الموقف الأمريكي الذي غلب عليه الحذر والتحفظ في الاستجابة للتطورات الجارية في ليبيا، إنما جاء نتيجة تعقد شبكة الأهداف الأمريكية في هذه الساحة المهمة التي تتقاطع فيها العديد من المصالح الدولية، والمنفتحة على دوائر إقليمية مجاورة تشهد تصاعدًا في صراع القوى الدولية على مصالحها، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة تحديد أولوياتها في ليبيا بكل دقة.

2 هل يستمر التقارب الأمريكي-التركي حول ليبيا؟

بعد توترات متصاعدة بين واشنطن وأنقرة في العديد من القضايا، بدا أن ثمة تقاربًا نسبيًّا بين الجانبين بعد التطورات الأخيرة في الأزمة الليبية التي أبرزت فيها تركيا دعمًا عسكريًّا لحكومة الوفاق في معركة طرابلس. فهل يُمكن أن يستمر هذا التقارب، وما حدوده، لا سيما وأنه لا تزال هنالك خلافات عالقة بين الجانبين؟

مسار متأزم

ليس مصادفة أن توصف العلاقات بين واشنطن وأنقرة بـ «الشراكة الاستراتيجية»، حيث يمثل موقع تركيا الجيوسياسي والاستراتيجي أهمية لأمن الغرب وحلف الناتو. لكن ثمة خلافات طفت على السطح مع عدم ارتياح تركيا لفشل إدارة الرئيس الأمريكي السابق «باراك أوباما» في فرض «الخطوط الحمراء» على نظام «الأسد»، والتحالف الأمريكي مع الأكراد السوريين، وكذا الانتقاد الأمريكي لتزايد السلطوية في تركيا، وأيضًا رفض واشنطن تسليم «فتح الله جولن».

اتّخذت العلاقات التركية-الأمريكية منحى أكثر تأزمًا منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو ٢٠١٦، حيث توقعت أنقرة الحصول على بيان شديد اللهجة من واشنطن بإدانة الانقلاب. ورأى آنذاك حزب «العدالة والتنمية» في ردود الفعل الأوروبية والأمريكية البطيئة، رغبة باطنة، إن لم تكن دعمًا صريحًا لمحاولة الانقلاب.

- اتجهت تركيا نحو روسيا لشراء منظومة الدفاع الصاروخي «S400»، كما تبع الانقلاب الفاشل أزمة شائكة بين الطرفين تمثّلت في اعتقال القسّ الأمريكي «أندرو برونسون»، وما ارتبط بها من عقوبات، وتبع ذلك بروز ملفات خلافية بين الطرفين، كالاجتياح التركي للشمال السوري، والاعتداء على الأكراد، وبالأخص قوات سوريا الديمقراطية الحليفة للولايات المتحدة، والتي دعمت جهود الولايات المتحدة في مواجهة «داعش».

- أثارت أزمات أخرى التوتر الأمريكي-التركي، خاصةً مع القلاقل التي تثيرها أنقرة في شرق المتوسط، والتعدي على حقوق قبرص، والتناوش مع اليونان بشأن اكتشافات الغاز. وأيضًا الاتفاق الذي وقّعته أنقرة مع حكومة الوفاق في ليبيا والذي تدخلت بموجبه على أرضها. وترافق مع ذلك اتجاه الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على تركيا، فقد أعلنت واشنطن في أعقاب الاشتباكات التي وقعت بين تركيا والأكراد في سوريا عن فرض عقوبات استهدفت وزارتي الدفاع والطاقة في تركيا واستهدفت ثلاثة مسئولين أتراك، بمن فيهم وزير الداخلية.

- أخذ التصعيد بين أنقرة وواشنطن مجراه في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٩، حينما أصدر مجلس النواب الأمريكي قرارًا بغالبية الأصوات يصف المذابح بحق الأرمن بأنها «إبادة جماعية». من جانبه، هدّد الرئيس التركي «أردوغان» الولايات المتحدة بإغلاق قاعدة «إنجرليك» الجوية ومحطة الرادار في «كوريجيك» «إذا استدعت الضرورة»، وذلك في حالة ما إذا دخلت العقوبات حيز النفاذ.

تقارب في ليبيا

- قد يساهم تتبع التحركات والتحركات المقابلة التي تقوم بها واشنطن وأنقرة في التوصل إلى نتيجة رئيسية مفادها أن طفو الخلافات بين الطرفين على سطح العلاقات لا يعني دخول علاقتهما حالة العداء. وتأتي الأزمة الليبية لتبرهن على أن التفاهمات هي الأرضية التي يستند إليها الطرفان ويعملان من خلالها.

- اتجهت بعض التحليلات إلى الإشارة إلى وجود قدر كبير من التوافق بين الرؤيتين الأمريكية والمصرية بشأن الأزمة الليبية، انطلاقًا من أن الطرفين يريان ضرورة مكافحة الإرهاب، والقضاء على الميليشيات، ووقف حالة التناحر والاقتتال الداخلي، ووضع تسوية سياسية سلمية للأزمة. في مقابل وجود حالة من الخلاف بين واشنطن وأنقرة بشأن القضية ذاتها.

- أجرى الرئيس «ترامب» اتصالًا هاتفيًّا بالمشير «خليفة حفتر» –قائد الجيش الوطني الليبي- في إبريل ٢٠١٩ بعد إطلاق معركة السيطرة على طرابلس، عبّر خلاله «ترامب» عن دعمه لدور الأخير في مكافحة الإرهاب. واعتبرت بعض الأطراف هذه المكالمة بمثابة دعم أمريكي لتحركات «حفتر». وردًّا على ذلك، وجّه ١٣ عضوًا من لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب رسالة إلى وزير الخارجية «مايك بومبيو» يطالبونه فيها بإعلان رفض واشنطن الواضح لهجوم الجيش الليبي على طرابلس.

- يبدو أن سياسة واشنطن تعني في مضمونها تقبل دور مصري في ليبيا، ورغبة في التنسيق معها. وهو ما تأكد خلال لقاء مستشار الأمن القومي الأمريكي «روبرت أوبراين»، ووزير الخارجية المصري «سامح شكري»، في ١٢ فبراير ٢٠٢٠، بتشديد الجانبين على ضرورة تعزيز التنسيق بين واشنطن والقاهرة حول قضايا الشرق الأوسط، ولا سيما الأزمة السورية والوضع في ليبيا، بما في ذلك ضرورة مكافحة الإرهاب والتصدي لانتقال الإرهابيين إلى ليبيا ومنها إلى دول الساحل والصحراء، بطريقة تتطلب تكثيف التنسيق والتعاون لتعزيز الأمن والاستقرار والقضاء على الإرهاب.

- في المقابل، جرت العديد من المحادثات الهاتفية بين واشنطن وأنقرة، أبرزها الاتصال الهاتفي بين الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» والرئيس «ترامب» الذي جرى في مستهلّ العام الجاري، ثم الاتصالان التاليان اللذان أُجرِيَا في مايو ويونيو ٢٠٢٠. وعلى مستوى آخر، جرى اتصال بين المتحدث الرئاسي التركي «إبراهيم كالين» ومستشار الأمن القومي الأمريكي في يونيو الماضي، حول مستقبل الأزمة الليبية، حيث هدفت هذه الاتصالات إلى تحسين التعاون بين الجانبين، وتقريب وجهات النظر.

- أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط والأدنى «ديفيد شينكر»، في ٢٢ فبراير الماضي، خلال جلسة استماع بمجلس الشيوخ الأمريكي حول سياسة الوزارة تجاه ليبيا، رفض بلاده للحملة العسكرية التي يشنها «حفتر». وأضاف أن «الولايات المتحدة تؤيد وتعترف بحكومة الوفاق، ولا تعترف بحفتر». مشيرًا إلى أن «التدخل التركي في ليبيا أبطأ تقدم قوات حفتر، وخلق توازنًا يمهد الطريق أمام سبل أفضل للتفاوض»، مؤكدًا على ضرورة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتقاتلة في ليبيا.

- من جانبه، أوضح نائب الرئيس التركي «فؤاد أُوقطاي»، خلال اجتماع غرفة التجارة الأمريكية ومجلس الأعمال الأمريكي التركي واتحاد الغرف والبورصات التركية الذي عقد عبر الفيديو، في ١٩ يونيو ٢٠٢٠، أن التعاون بين أنقرة وواشنطن في الملف الليبي «اكتسب عمقًا قد يصنع فارقًا إيجابيًّا». وأكد أن الموقف الحازم لتركيا في سوريا وليبيا، كسر شوكة الأعداء والتنظيمات الإرهابية بمن فيها «داعش».

ضبابية أمريكية

- بشكل عام، يتضح أن الضبابية هي السمة الغالبة التي تخيم على الموقف الأمريكي تجاه ليبيا. وبالرغم من إعلان الرئيس «ترامب» تأييده للمبادرة المصرية المعروفة باسم «إعلان القاهرة»؛ إلا أن واشنطن لم تبذل جهدًا كافيًا للتصدي لدور أنقرة المؤجج للصراع والداعم للإرهاب. فقد شهد اتصال هاتفي بين «ترامب» و«أردوغان» توافقًا بينهما حول «بعض القضايا» المتعلقة بالتطورات الأخيرة في ليبيا.

- يبدو أن الوجود الروسي في ليبيا كان الدافع وراء تأرجح الموقف الأمريكي بشأن الملف الليبي، واتساع الهوة بين الرؤيتين الأمريكية والمصرية، في مقابل ميل واشنطن نحو الرؤية التركية. إذ أفادت بعض تقارير أمريكية باستعانة «حفتر» بمئات من المقاتلين الروس للقتال في صفوفه ولتدريب قواته، وأفادت كذلك بزيادة أعداد قوات شركة «فاجنر» الروسية داخل ليبيا. فضلًا عن وجود تخوف أمريكي من إبرام اتفاق تركي-روسي لتقاسم النفوذ في ليبيا.

- اتجاه بعض التحليلات إلى أن الدور التركي في ليبيا بوصفها عضوًا في الناتو قد يضع حجر الأساس لبناء قاعدة دائمة للناتو في ليبيا. ويتوافق مع ذلك، إعراب حكومة الوفاق عن موافقتها بشأن إقامة قاعدة عسكرية أمريكية في ليبيا حال طلبت واشنطن ذلك، بهدف مواجهة الإرهاب، والحد من التدخلات الخارجية، ووقف توسع النفوذ الروسي في ليبيا وإفريقيا، وفقًا لما أفادت به «بلومبيرج».

ختامًا، فإن الأزمة الليبية قد تكون نافذة لتعزيز النظرة الأمريكية لتركيا في إطار كونها إحدى الأذرع الغربية أو أداة للناتو في مواجهة المعسكر المناوئ للولايات المتحدة. لذا، يمكن القول بشكل عام إنه على الرغم من الخلافات المتعددة التي تطفو على سطح العلاقات بين واشنطن وأنقرة؛ إلا أن التفاهمات لا تزال هي الحاكم الأساسي للعلاقات، وحتى وإن تمت تحت الطاولة وخلف الأبواب المغلقة.

3 أبعاد المصالح المتشابكة للدور الروسي في ليبيا

جاء قرار روسيا بإعادة فتح سفاراتها في ليبيا في الثالث من يوليو ٢٠٢٠، ليشير إلى مسعى موسكو لتعزيز نفوذها المتصاعد عبر دعم تحالفات الشرق الليبي، حيث استقبلت مؤخرًا «عقيلة صالح» رئيس مجلس النواب، بخلاف دعم المبادرة المصرية إزاء ليبيا. جاء ذلك في مواجهة الدور التركي الداعم لحكومة الوفاق الليبي، لا سيما بعد نتائج معركة طرابلس الأخيرة.

تطور المواقف

انتهجت روسيا سياسة الارتباط الانتقائي مع ليبيا، وفقًا لما تقتضيه مصالحها الوطنية في منطقة الشرق الأوسط التي ساهمت في استعادة مكانتها في النظام العالمي، وذلك بعد تدخلها في سوريا في ٢٠١٥ لحسم الأزمة السورية لصالح نظام «الأسد»، وساعدت في بقائه حتى الآن.

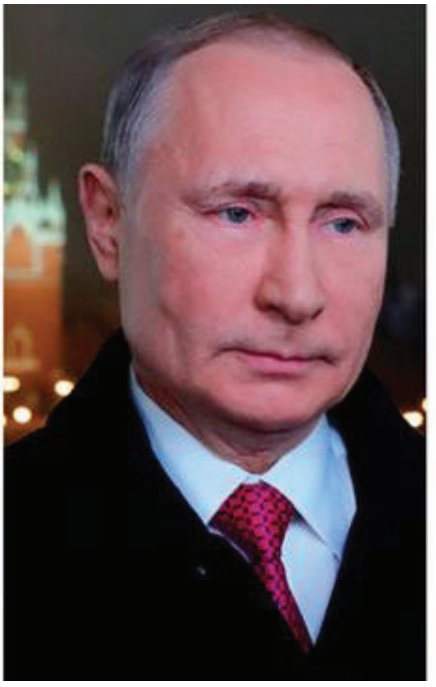

تطورت العلاقات الروسية-الليبية بعد انتهاء الحرب الباردة، ووصول الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» إلى السلطة، من خلال إبرام عدد من اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الجانبين على كافة الأصعدة. وفي إطار أحداث ٢٠١١، لم تكن ليبيا ذات أولوية بالنسبة لموسكو مقارنة بسوريا، إذ تعاملت معها على أن حالة الحراك بين النظام والثوار هي شأن داخلي، وعليه رفضت التدخل لأن الوضع لا يزال غامضًا.

- دعمت موسكو بعض قرارات مجلس الأمن الدولي حول ليبيا، مثل قرار ١٩٧٠، مقابل الامتناع عن التصويت على قرار ١٩٧٣، الأمر الذي حمل في طياته دعمًا غير مباشر للثوار، وعدم التأييد المطلق للقذافي، مع مطالبتها بأن يكون تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا وفقًا لقيود القرار ١٩٧٣، مُنتقدة التدخل العسكري الواسع للقوى الغربية تحت مظلة الناتو في ليبيا.

- مع انقسام الفرقاء الليبيين بعد سقوط نظام «القذافي»، بدأت موسكو في تحول موقفها من الأوضاع الليبية، عبر توسيع قدراتها البحرية بشكلٍ عام في ٢٠١٢. وإعلانها في مايو ٢٠١٣، إقامة قوة عمل روسية دائمة في المتوسط، كما أيدت مخرجات اتفاق الصخيرات المُبرم في ديسمبر ٢٠١٥ برعاية أممية.

- في سياق سيطرة الجيش الوطني بقيادة المشير «خليفة حفتر» على شرق البلاد، ازداد مسار تعاون موسكو معه عبر الزيارات المُتبادلة بينهم، ومعالجة بعض الجرحى والمقاتلين التابعين للجيش في ٢٠١٧. كما تشير بعض التقارير إلى إرسال موسكو بعض الشركات العسكرية إلى ليبيا لدعم تحركات الجيش في ٢٠١٨، كما تدخلت لحل المشكلة المالية لحكومة «طبرق». ودعمت سيطرة الجيش على الموارد النفطية في شرق وجنوب البلاد.

- سعت موسكو بالتعاون مع أنقرة في يناير ٢٠٢٠ إلى وقف إطلاق النار في معركة طرابلس، لكن «حفتر» رفض ذلك الأمر آنذاك، ثم شاركت موسكو في إدارة عملية السلام في ليبيا التي أدارتها القوى الأوروبية من العاصمة برلين.

- تمدد التوتر بين موسكو وأنقرة من سوريا إلى ليبيا، مع اتهام «أردوغان» لموسكو في فبراير ٢٠٢٠ بـ «إدارة الحرب في ليبيا على أعلى مستوى»، نتيجة اختلاف الجانبين حول «حفتر». وعليه سيظل تعاون موسكو مع «حفتر» ودعمه مرهونًا بتوافقاتها مع تركيا حول «إدلب»، علاوة على أن التراجع الأمريكي في الملف الليبي ساهم في تحول نظرة الكرملين تجاه ليبيا التي أصبحت ثاني نقطة مركزية لها في المنطقة بعد سوريا، مما يدفع «بوتين» إلى الدفع بإعادة الانتشار والتواجد في الملف الليبي.

مصالح متشابكة

- **البعد السياسي:** حيث تسعى موسكو من خلال سياساتها تجاه ليبيا إلى تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية، من خلال المزج بين آليات القوة الناعمة والصلبة المتمثلة في المساعدات العسكرية وتقديم الدعم اللوجيستي والسياسي لطرفي الصراع، لتكون فاعلًا ومنافسًا للقوى الغربية والولايات المتحدة في الملف الليبي. وقد تتمكّن من خلال التوافق مع تركيا في سوريا أن تجعل لمكانتها ثِقلًا في ليبيا على المدى الطويل بل في المنطقة بشكل عام.

- **البعد الاقتصادي:** حيث إن ثمة مساعي روسية لبناء شراكات اقتصادية وتجارية خاصة في قطاع الطاقة، بجانب المشاركة في عمليات البحث والتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، وحماية استثمارات الشركات الروسية مثل شركة «غاز بروم»، علاوة على تأمين خطوط نقل الغاز وتطويرها وفقًا للاتفاقيات الجديدة. كما أن السيطرة والتحكم في إنتاج النفط والغاز الليبي سيؤثر بشكل كبير على الأسعار العالمية التي تضررت في الآونة الأخيرة بسبب أزمة (كوفيد-١٩)، كما سينعكس على الاقتصاد الروسي.

- **البعد الجيوسياسي:** حيث يتمثل الهدف الأساسي من الدور الروسي في ليبيا في تأسيس وجود مستدامٍ في المتوسط الذي أصبح من أهم المعابر البحرية ذات الثقل الاستراتيجي في معادلة توازن القوى في المنطقة، وذلك من خلال التمركز في ميناءَيْ طبرق ودرنة،

بالتوازي مع تواجدها بميناءيْ طرطوس وحميميم في سوريا المُطلين على المياه الدافئة في المتوسط، علاوة على تطويق النفوذ الأوروبي عبر السيطرة على معابر الهجرة واللجوء المُنبثقة من ليبيا ودول الجوار المحيطة بها، خاصةً في ظل توتر العلاقات بين الجانبين، بالإضافة إلى كسر حالة العزلة التي تفرضها عليها القوى الأوروبية.

اتّجاهات المستقبل

- تأتي استراتيجية روسيا تجاه ليبيا في سياق سياسة إعادة توازنات القوى؛ حيث انعكست أوضاع الشرق الأوسط على الترتيبات الكبرى بين الدول الفاعلة في النظام العالمي، الأمر الذي سيساهم في إعادة تشكيل النظام وفقًا للأوضاع الجديدة.

- من المتوقع أن تستمر استراتيجية روسيا تجاه ليبيا على المسار نفسه عبر دعم الفرقاء الليبيين، والأطراف الدولية الفاعلة في الأزمة، باعتبارها قوة كبرى ولديها قدرة على التأثير عليهم، وذلك بعد إدراك أن مصر لن تتراجع عن دعم التسوية السياسية لتوحيد الأراضي الليبية تحت قيادة وطنية، مقابل استمرار دعم تركيا لحكومة «السراج» في إطار تمسكها بالتمركز في شرق المتوسط، فضلًا عن أن الحل العسكري لن يؤتي ثماره بعد الآن.

- ستسعى موسكو إلى توظيف الخلافات الراهنة بين القوى الأوروبية -وخاصة فرنسا وتركيا حول ليبيا- لصالحها عبر تبني جهود الوساطة والمشاركة في العملية الأوروبية الداعمة للتسوية السياسية في ليبيا، بالإضافة إلى ترسيخ هيمنتها على سوريا لتعزيز مكانتها في المنطقة.

- من المحتمل أن تتجه تركيا للتقارب مع روسيا في الملف الليبي على خلفية ما جرى في السيناريو السوري، بحيث قد تسعيان لتحقيق مصالحهما المشتركة في هذا البلد، لا سيما وأن القوى الغربية والولايات المتحدة تجد في تواجد موسكو في ليبيا خطرًا وتهديدًا لمصالحها في جنوب المتوسط.

قضايا الأمن والدفاع

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (6) - 15 يوليو 2020

www.ecsstudies.com

- حدود التوافق بين واشنطن والقاهرة في سد النهضة
- العملية «إيريني» بين ردع أوروبا وانتهاكات تركيا
- تداعيات قانون «قيصر» الأمريكي على مصالح مصر

1 حدود التوافق بين واشنطن والقاهرة في سد النهضة

على الرغم من أن وصول الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» لسدة الحكم شكّل دفعًا للشراكة الاستراتيجية مع القاهرة، سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي، خاصة مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط؛ لكن بدت هنالك حدود للتوافق بين البلدين في بعض القضايا، ولا سيما سد النهضة الذي يمثل أولوية قصوى للأمن القومي المصري.

تدخلات ودوافع

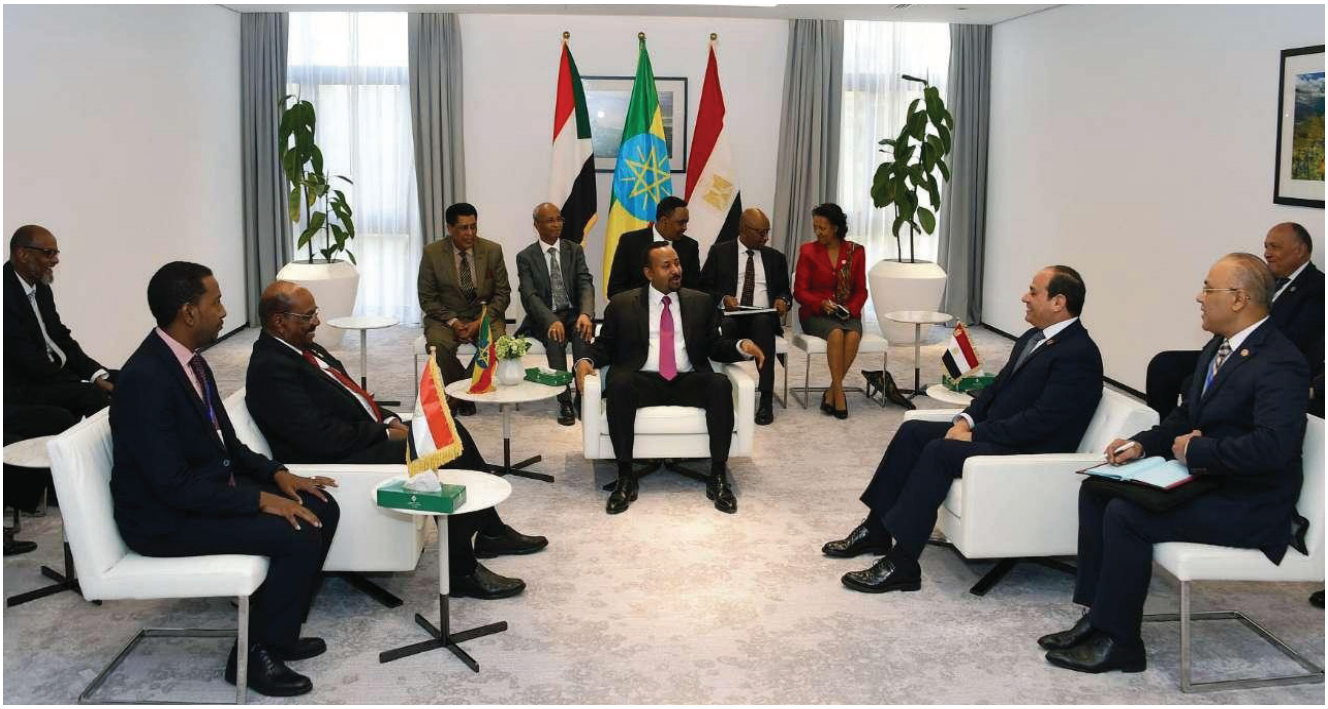

- شهد ملف سد النهضة جولات عديدة بين الأطراف الثلاثة (مصر، وإثيوبيا، والسودان)، لكنها تعثرت بسبب التعنت الإثيوبي وعدم تنفيذ التعهدات. إذ تعهد رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد»، خلال مؤتمر صحفي بالقاهرة مع الرئيس «عبدالفتاح السيسي» في يونيو ٢٠١٨، بعدم الإضرار بالشعب المصري جراء سد النهضة. وعلى الرغم من ذلك، أعلنت وزارة الري المصرية في سبتمبر ٢٠١٩ عن تعثر المفاوضات والفشل في التوصل إلى اتفاق.

- تدخلت الولايات المتحدة كراعٍ للمفاوضات التي تجري بشأن سد النهضة بين الأطراف الثلاثة، بناءً على طلب مصر ووفقًا للمادة العاشرة من إعلان المبادئ الذي وُقّع في ٢٣ مارس ٢٠١٥.

- أكد «ترامب» أثناء استقباله وفود الدول الثلاث في البيت الأبيض، في ١٥ يناير الماضي، أنه يدعم التوصل إلى اتفاقية بين الأطراف الثلاثة تقوم على التعاون والاستدامة والفائدة المتبادلة. واختتمت جولات مفاوضات سد النهضة بين وزراء الخارجية والري للأطراف الثلاثة، برعاية وزير الخزانة الأمريكي «ستيفن منوشن»، وبحضور ممثلي البنك الدولي، بالتوصل إلى اتفاق رفضت إثيوبيا التوقيع عليه.

- شكك وزير الخارجية الإثيوبي «جيدو أندارجاشيو» في الدور الأمريكي بالمفاوضات، زاعمًا أن واشنطن تصرفت كمن يصوغ القانون والقواعد لا كمراقب، وهو الدور المنوط بها.

- **ثمة دوافع شجّعت واشنطن على القيام بدور نشط في ملف سد النهضة، من أبرزها:**

  - امتلاك واشنطن لعلاقات استراتيجية مع كل من القاهرة وأديس أبابا، ومن ثم سعت إلى الحيلولة دون المزيد من التصعيد.

  - قطع الطريق على روسيا التي أبدت استعدادها للتوسط بين الطرفين، وبالأخص بعد قمة سوتشي التي جمعت الرئيس المصري ونظيره الإثيوبي.

  - سعي الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» إلى تعزيز صورته الخارجية، وبلورة دوره الدبلوماسي في أزمة تُهدد الأمن والاستقرار الإقليمي.

  - الاحتفاظ بموضع قدم في قضية سد النهضة بما يفتح الباب أمام الشركات الأمريكية للاستثمار في هذا المشروع الضخم على غرار مثيلتها من الدول الأخرى.

  - تعزيز الدور الأمريكي الأمني والاقتصادي في منطقتي شرق إفريقيا والقرن الإفريقي.

توافقات جزئية

- اتضح إجمالًا وجود توافق جزئي في الرؤيتين الأمريكية والمصرية فيما يتعلق بملف سد النهضة. واعتبرت أديس أبابا ذلك التوافق ميلًا أمريكيًّا للسردية المصرية في مقابل نظيرتها الإثيوبية. وانطلاقًا من ذلك، حاولت أديس أبابا تصوير واشنطن باعتبارها راعيًا منحازًا لن يضع اتفاقًا متوازنًا.

- **مع ذلك،** لا تتوافق الرؤية الأمريكية كليًّا مع مصر في سد النهضة، حيث إن ثمة دوافع ومصالح تحدد علاقة واشنطن بأديس أبابا بطريقة ستلقي بظلالها على الموقف الأمريكي من الأزمة. لذلك، فلن تترك واشنطن الملف كليًّا، وإنما قد تدعو لجولات جديدة من التفاوض.

- من غير المتوقع أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطًا كبرى على إثيوبيا، وستظل تتبع نبرة شبه هادئة معها، فالعلاقات بين الطرفين تحمل تفهمًا لسد النهضة. إذ تدرك واشنطن مكانة أديس أبابا وموقعها في قلب القارة الإفريقية. وكذا قدرتها على مدى العقود الماضية على نشر خطاب مؤداه أن سد النهضة هو مشروع إثيوبي إفريقي ذو دوافع تنموية، الأمر الذي تسبب في اتساع نطاق حالة الدعم الخاصة به داخليًّا وخارجيًّا.

- لعبت واشنطن الدور الأبرز في فكرة بناء السد منذ ١٩٥٣، عندما اعتزمت إثيوبيا إنشاء سد لتوليد الكهرباء، فقد استعان الإمبراطور الإثيوبي «هيلا سيلاسي» بمكتب الاستصلاح الزراعي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، الذي قدّم دراسة مسحية على امتداد النيل الأزرق.

- ثمة علامات استفهام تدور حول مضمون زيارة وزير الخارجية الأمريكي «مايك بومبيو» لأديس أبابا، والتي أعقبها رفض إثيوبي على التوقيع على اتفاق واشنطن، الأمر الذي أثار التكهنات بشأن رغبة واشنطن في مساومة مصر بملف سد النهضة مقابل ملفات أخرى.

- ثمة تقارير إعلامية بشأن قيام المركز الإقليمي لعلوم الفضاء بالأمم المتحدة بالتشويش على الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية لسد النهضة، من خلال القمر الأمريكي المتاح لالتقاط الصور للسد « land sat 8»، كي لا تتمكن مصر من متابعة مراحل بناء السد وتفاصيله.

ختامًا، يتضح أنه بالرغم من التفاهمات المصرية الأمريكية في العديد من الملفات الخارجية؛ إلا أن ملف سد النهضة قد يشهد هامشًا لا بأس به من التباعد، بسبب طبيعة المصالح الأمريكية في إثيوبيا. لذا، تقوم سياسة الدولة المصرية تجاه هذا الملف على التحرك وفق مسارات متعددة ومختلفة، لتجاوز أي إخفاق قد يحدث في أحد المسارات.

2 العملية «إيريني» بين ردع أوروبا وانتهاكات تركيا

شكّل الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية باسم «إيريني» لمراقبة السواحل الليبية لفرض حظر الأسلحة. في هذا الإطار، كان هناك احتكاك بين سفن تركية يُشتبه بنقلها أسلحة لميليشيات ليبيا، وأخرى لدول تشارك في العملية، خاصة اليونان وفرنسا، ما زاد التوتر بين أنقرة وباريس، وهو ما يُثير التساؤل حول قدرة فرنسا على دفع أوروبا لاتخاذ موقف أكثر ردعًا لتركيا.

طبيعة العملية ومهامها

- أطلق الاتحاد الأوروبي «إيريني» في البحر المتوسط بعد التوافق حول قياداتها، وأهدافها، وقدراتها التشغيلية؛ حيث تُعد استجابة والتزامًا أوروبيًّا نحو تحقيق الاستقرار في ليبيا باعتبار ذلك أولوية جيواستراتيجية للأمن الأوروبي. وقد جاءت «إيريني» بعد انتهاء العملية «صوفيا» من مهامها في المتوسط، والتي تتمثل في منع الهجرة غير الشرعية، والتصدي لعمليات الاتجار بالبشر في ٣١ مارس ٢٠٢٠، لتنفيذ حظر الأسلحة المفروض على ليبيا بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي.

- يُشارك في العملية «إيريني» ثلاث سفن من (فرنسا، واليونان، وإيطاليا)، وفريق صعود بحري من مالطا وثلاث طائرات دورية من (ألمانيا، ولوكسمبورغ، وبولندا)، ونفس عدد السفن والطائرات في الدعم المصاحب. كما يُسهم مركز الأقمار الصناعية الأوروبي (SatCen) في توفير الدعم لصور الأقمار الصناعية، فضلًا عن القيادة الإيطالية للعملية بالتناوب كل ستة شهور مع اليونان.

- اعترضت تركيا وحكومة الوفاق على العملية لكونها تجاهلت الرقابة على تسليح الجيش الليبي، ومراقبة الحدود الجوية والبرية؛ وذلك بالرغم من تأكيد الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد من أن العملية تشمل مراقبة الحدود البرية والجوية عبر الأقمار الصناعية.

- طلب الاتحاد الأوروبي مساعدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في مهمته البحرية «إيريني» الرامية لفرض تطبيق حظر الأسلحة على ليبيا، بعدما تم منعها من قبل الجيش التركي من تفتيش سفينة مشبوهة، ويستوجب السماح لعملية «الحرس البحري» التابعة للحلف بمساعدة عملية «إيريني» التابعة للاتحاد الأوروبي موافقة جميع الدول الأعضاء في الحلف (٣٠ دولة) ومن بينها تركيا.

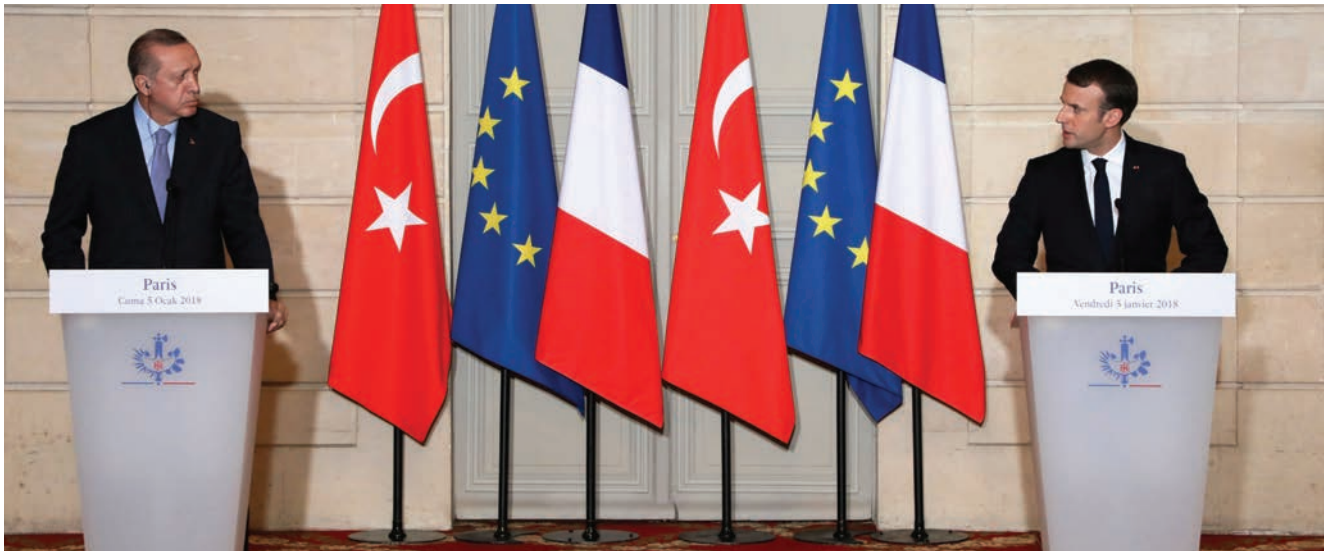

توتر فرنسي-تركي

- تشهد العلاقات الفرنسية-التركية مرحلة جديدة من التوتر على خلفية اتهام باريس لأنقرة بدعمها حكومة «السراج»، وعدم التزامها ببنود مؤتمر برلين، ورصد باريس عددًا من السفن التي تنقل المرتزقة السوريين إلى ليبيا، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن الدولي، بجانب انتقادها لاتفاقية التعاون العسكري وترسيم الحدود غير القانوني المُبرم بين «السراج» وأنقرة. في مقابل هذا الموقف، تدعم فرنسا سيادة اليونان وقبرص على حدوديهما البحرية، كما رحبت بمبادرة القاهرة الداعمة للحل السياسي للأزمة الليبية.

- مع بدء «إيريني» مهامها في البحر المتوسط، قامت أنقرة بعددٍ من الانتهاكات التي تجلّت في إعلان وزارة الدفاع الفرنسية، في ١٧ يونيو ٢٠٢٠، إبان اجتماع وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي، عن تعرض فرقاطة

- فرنسية تُعرف باسم «كوربيت» تشارك في مهمة الناتو «لعمل عدواني» من قبل البحرية التركية أثناء تتبعها لهوية سفينة يُشتبه في أنها تنقل أسلحة إلى ليبيا؛ حيث تدخلت الفرقاطات التركية وأضاءت ثلاث مرات برادار التحكم في إطلاق النار. داعيةً الناتو لإجراء تحقيق حول تصرفات أنقرة العدائية تجاه أعضائه، وقد أيّدت ثماني دول أوروبية طلب باريس بفتح تحقيق في الحادثة. في المقابل، نفت أنقرة الواقعة، وأنها ليس لها أساس من الصحة، وادّعت أن إحدى فرقاطاتها قامت بتزويد الفرقاطة الفرنسية بالوقود.

- في إطار سياسة الرد بالمثل؛ اتهمت أنقرة باريس بأنها «تلعب لعبة خطيرة في ليبيا عبر دعمها قوات مناهضة لطرابلس»، وذلك ردًّا على تصريحات الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» أثناء لقائه نظيره التونسي في باريس، في ٢٢ يونيو ٢٠٢٠، بأن تركيا «تلعب لعبة خطرة في ليبيا عبر دعمها لحكومة الوفاق، وهو دليل إضافي على الموت الإكلينيكي للناتو».

- هناك تبادل للاتهامات والتصريحات العدائية بين فرنسا وتركيا، فقد انتقد «ماكرون» إبان زيارته لألمانيا، في ٢٩ يونيو ٢٠٢٠، الدور التركي في ليبيا، لكونه المسئول عن استمرار أمد الصراع القائم، قائلًا: «نحتاج في هذه المرحلة إلى توضيح للسياسة التركية في ليبيا، التي هي مرفوضة بالنسبة إلينا». في المقابل، اعتبر وزير الخارجية التركي أن التدخل الفرنسي في ليبيا جاء وفقًا لمصالح باريس، وتم تنفيذه بعقلية تدميرية، علاوةً على قيامها بتعزيز الوجود الروسي داخل البلاد في الوقت الذي يعتبرها فيه الناتو بمثابة تهديد.

- في مؤشر آخر على تصاعد التوتر بين الجانبين، أعلنت وزيرة الدفاع الفرنسية في أول يوليو ٢٠٢٠ أنها أبلغت الناتو بتعليق مشاركتها في المهمة البحرية «الحرس البحري» التابعة للناتو قبالة السواحل الليبية، اعتراضًا على التصرفات التركية، كما حددت عددًا من الشروط لكي تستأنف مشاركتها في العملية تتضمن: إعادة تأكيد أعضاء الحلف التزامهم باحترام الحظر، وتحسين التنسيق بين بعثات الناتو والاتحاد الأوروبي التي تفرض الحصار، ووضع آليات لتجنب الحوادث المماثلة في المستقبل، وضمان عدم استخدام إشارات نداء الناتو من قبل الدول خلال البعثات الوطنية. فضلًا عن طلب وزير الخارجية الفرنسي عقد اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١٣ يوليو ٢٠٢٠ لمناقشة الموقف من تركيا.

دوافع التنافس حول ليبيا

- تكمن دوافع التوجه الفرنسي والتركي إلى ليبيا في سياق التنافس على خلق موطئ قدم للجانبين على البحر المتوسط للمشاركة في اكتشافات الغاز والنفط؛ حيث تسعى باريس إلى تأمين استثمارات شركات الطاقة التابعة لها «توتال»، علاوة على دعم شركائها الأوروبيين (اليونان، قبرص) ضد أنقرة، ومحاولتها الاستحواذ على مصادر الطاقة في شرق المتوسط من خلال اتفاقية ترسيم الحدود والتعاون العسكري مع حكومة «السراج».

- تسعى فرنسا من خلال ليبيا إلى استعادة مكانتها إقليميًّا ودوليًّا، باعتبارها فاعلًا دوليًّا قادرًا على إعادة توحيد البلاد من خلال امتلاكها آليات الدعم والتأثير على طرفي الصراع. فيما ترغب أنقرة في كسر حالة العزلة الإقليمية التي تواجهها في المنطقة العربية باستثناء قطر، وكذلك في شرق المتوسط، نتيجة دخول قبرص واليونان ومصر في شراكة إقليمية في قطاع الطاقة، بجانب تلقيهم الدعم السياسي من فرنسا.

- تُعد ليبيا من الجبهات الحاسمة في التنافس الإقليمي والدولي؛ وعليه تتخوف باريس من تداعيات استمرار حالة الفوضى، وتنامي الفاعلين الدوليين في ليبيا دون التوصل إلى تسوية سياسية للأوضاع؛ الأمر الذي سينعكس بشكل سلبي على أمن منطقة الساحل الإفريقي وجهود مكافحة الإرهاب. وهو ما برهن عليه «ماكرون» قبل القمة الإفريقية-الفرنسية، في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، موضحًا مخاطر الوجود التركي في ليبيا الذي «لا يمكن قبوله، لأنه يشكل تهديدًا لإفريقيا، ولتونس، والنيجر، وتشاد، ومصر، وأوروبا».

- أما بالنسبة لتركيا فتتعدد مصالحها في ليبيا اقتصاديًّا واستراتيجيًّا؛ كما توفر لها ليبيا ورقة ضغط إضافية في علاقتها مع أوروبا بالوصول -وربما التحكم- في النفط الليبي، وفرض وجودها في منطقة شرق المتوسط، بالإضافة إلى مد سيطرتها على جبهة انطلاق رئيسية ثانية للاجئين إلى أوروبا بجانب سوريا، علاوةً على استفادة صناعة الدفاع التركية، وبالتالي يستفيد اقتصاد أنقرة من استمرار أمد الصراع لأنه يُمكّن تركيا من اختبار وبيع منتجاتها العسكرية في الميدان الليبي.

توقعات مستقبلية

- تستبق تركيا أي رد فعل أوروبي بمحاولة التوطن العسكري، لذلك تشير التقارير إلى أنها عقدت اتفاقية مع حكومة الوفاق في الثالث من يوليو ٢٠٢٠ أثناء زيارة وزير الدفاع التركي «خلوصي أكار» لطرابلس. وتنص الاتفاقية -بحسب هذه التقارير- على إنشاء قاعدة عسكرية تركية في ليبيا، تتيح لها التدخل المباشر في الأراضي الليبية، كما توفر الاتفاقية الجديدة حصانة للقوات التركية في ليبيا ضد أي ملاحقة قضائية، وتمنح الضباط الأتراك في ليبيا صفة دبلوماسية لضمان حصانتهم.

- يُساهم الموقف الفرنسي في تسليط الضوء على الصراع الليبي على مستوى العالم، لتحفيز القوى الدولية والإقليمية للمساهمة في تسوية الأوضاع وإعادة الاستقرار للبلاد، وتدفع لحشد موقف أوروبي في مواجهة تركيا التي تزيد نفوذها في المنطقة، وتمثل تهديدًا محتملًا للدول الأوروبية في أكثر من قضية، سواء ابتزازها لأوروبا بقضية اللاجئين وعلاقاتها القوية بالتنظيمات الإرهابية المختلفة، بالإضافة لتقاربها مع روسيا.

- يتسم الموقف الأوروبي بعدم الحسم تجاه تركيا وسياساتها تجاه ليبيا أو في شرق المتوسط، ولم تحقق العقوبات الأوروبية على تركيا نتائجًا لانتهاكها حقوق اليونان في الجرف القاري بشرق المتوسط أي ردع لها. ومن غير المتوقع أن يكون الموقف الأوروبي أكثر ردعًا لتركيا حتى إذا تم فرض عقوبات جديدة عليها، نظرًا للحذر الأوروبي من تركيا والتهديدات التي يمكن أن تمارسها في ظل قيادة «أردوغان» لها، خاصةً إذا نجح في إيجاد نقاط تلاقٍ لمصالح تركيا مع الولايات المتحدة أو روسيا.

3 تداعيات قانون «قيصر» الأمريكي على مصالح مصر

يطرح قانون «قيصر» الذي أصدرته الولايات المتحدة لحماية المدنيين في سوريا، ويشمل عقوبات على نظام «الأسد» وحلفائه خاصة روسيا وإيران، تداعيات غير مباشرة على البيئة الإقليمية المحيطة بالأمن القومي المصري في الشرق الأوسط، فهل تتأثر مصالح القاهرة بهذا القانون؟

تأثيرات متوقّعة

- **الأطراف المستهدفة:** دخل قانون «قيصر» حيّز التنفيذ في منتصف يونيو الماضي، بعد ستة أشهر من إقراره بالكونجرس الأمريكي، وتوقيع الرئيس «دونالد ترامب» عليه، ويتضمن القانون عقوبات على النظام السوري ومؤسساته ورجال الأعمال السوريين المتعاونين معه، إلى جانب الأفراد والشركات والمؤسسات الروسية والإيرانية المنخرطة في أنشطة ترمي إلى دعم دمشق والرئيس «بشار الأسد». لكنّ تداعيات القانون لا تقتصر على هذه الأطراف فحسب، وإنما قد تمتدّ إلى منطقة الشرق الأوسط التي تشهد اضطرابات وصراعات بالمنطقة.

- **تعطيل إعادة الإعمار:** منذ الإعلان عن القضاء على تنظيم «داعش» في سوريا، ديسمبر ٢٠١٧، حيث بدأت العديدُ من الدول بالبحث في فرص الانخراط بأنشطة إعادة الإعمار، والمقدرة قيمتها ما بين ٣٠٠ - ٩٠٠ مليار دولار؛ سَعَتْ مصر لدراسة فرص مشاركتها، مستهدفةً الاستحواذ على نسبة (٢٠-٢٥٪) من إجمالي المشروعات وفقًا لبعض التقديرات، وجرى تبادل الوفود بين المؤسسات المصرية والسورية (الرسمية والخاصة) للتباحث حول دور واسع للشركات المصرية في إعادة إعمار سوريا.

- **مع اشتمال قانون «قيصر» على عقوبات تتعلق بمجالات إعادة الإعمار بشكل عام،** وقطاع التشييد بشكل خاص؛ فإن كافة البرامج التي جرى التنسيق والعمل عليها خلال الفترة الماضية مُعرّضة للتعطيل أو الإلغاء التام، وهي تمثل فرصة استثمارية واعدة لمصر، إلى جانب كونها فرصة لدعم استقرار الدولة السورية.

- **تهديدات أمنية:** مع توقف مشروعات إعادة الإعمار، وتفاقم أزمات السيولة، وانهيار قيمة العملة؛ تتصاعد احتمالات تراجع قدرة الدولة السورية الاقتصادية، لا سيما مع إعلان الولايات المتحدة نيتها البحث في فرض عقوبات على التعامل مع المصرف المركزي السوري، واعتباره مؤسسة تعمل بأنشطة غير قانونية «غسيل الأموال». كما قد تقود حالة التراجع الاقتصادي وفعالية المؤسسات الرسمية إلى ضعف تماسكها في وجه التهديدات الأمنية، وخاصة خطر عودة تنظيم «داعش» للتمركز والظهور من جديد، وهو ما يمثل تهديدًا للأمن القومي المصري؛ حيث تتبنى مصر مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب، تتصل في بعض جوانبها بالتعاون الأمني وأنشطة تبادل معلومات حول تلك التنظيمات والعناصر الهاربة منها، والتي قد تمثل خطورةً على أمن الإقليم.

- **تحويل الضغط لليمن،** حيث إن الضغط على إيران في سوريا عبر قانون قيصر قد يؤدي إلى تصعيد لجماعة «الحوثي» باليمن الموالية لطهران، فقد تتحرك لتهديد سلامة الملاحة بالبحر الأحمر ومضيق باب المندب، عبر استخدام الزوارق المفخخة أو نشر الألغام بالمجرى الملاحي، لإظهار أنها مستمرة في أنشطتها رغم الضغوط القصوى المفروضة على طهران وحزب الله، وتخفيض حدة التركيز الأمريكي على تحركات طهران. وقد يشكل ذلك تهديدًا مباشرًا للمصالح المصرية التي ترتبط بأمن الملاحة في تلك المنطقة. ولكن أنشطة القوات البحرية المصرية، وإنشاء الأسطول الجنوبي؛ سيمكّنها من فرض السيطرة وتأمين البحر الأحمر من كافة التهديدات المُحتملة.

- **تهديدات المرتزقة:** قد تتزايد وتيرة عمليات انتقال المرتزقة السوريين من مناطق الشمال الغربي «إدلب» إلى الغرب الليبي، التي تديرها أنقرة لدعم حكومة الوفاق، وهو ما سيؤدي إلى تقويض جهود الحوار والتسوية السياسية للازمة، ويهدد بتجدد دورات الصراع بشكل أكثر دموية، وهو ما يمثل تهديدًا لسلامة ووحدة الدولة الوطنية الليبية ومقدراتها، والتي تمثل ثوابت الرؤية المصرية لأمنها القومي تجاه الصراع الليبي. وفي ظل نجاح التنسيق المصري مع الأطراف الدولية حول الشأن الليبي، والخطوات المعتدلة نحو تدعيم الحوار السياسي؛ تحظى القاهرة بدعم كبير لجهودها الرامية للحل، وتحييد اتجاهات الأطراف الأخرى لاستثمار الصراع.

- **الاتجاه نحو ليبيا:** حيث إن تقليص الفواعل الداعمين لدمشق لانخراطهم بالصراع السوري قد يقودهم للبحث عن أدوار موازية في صراعات أخرى، وأبدت إيران مؤخرًا اهتمامها بمجريات الصراع الليبي ودعم حكومة «السراج»، كما كشفت عدة تقارير عن وجود عمليات استطلاع إسرائيلية للسواحل الليبية رغبةً في متابعة الأنشطة الإيرانية. وبذلك الطرح فإن الصراع الليبي قد يتأزم بفعل محاولات إيجاد أدوار للدول التي كانت فاعلة بالصراع السوري، وهو أمر بالغ التعقيد سيُعزز من حالة الصراع القائم، وهو تهديد داهم على الأمن القومي المصري.
- **السعي للتغلغل بالعراق:** برزت عدة تحركات تركية-إيرانية في هذا الإطار، حيث تزامنت خطوات طهران لاستهداف الأكراد بمناطق شمال شرق العراق مع عملية تركية بمناطق الشمال والشمال الغربي، وهو ما يُنذر بأن بوابة الأمن القومي العربي والمصري الشرقية (العراق) ستجر من جديد لموجات من التدخلات، ومحاولات جرها لتصبح ساحة للمواجهة والتصعيد بما يهدد استقرار وأمن الإقليم. وقد نجحت مصر في صياغة تفاهم داخل أروقة الجامعة العربية لدعم سيادة العراق، ورفض الانتهاكات الخارجية لسيادته، وهو مسار قادر على تحقيق الاستقرار، ووقف محاولات جره ليكون ميدانًا للمواجهة الإقليمية.
- **تصاعد المواجهات الإقليمية:** شهدت الفترة الماضية تركيزًا لدور التنظيمات والجماعات المسلحة على التماهي مع مشروعات بعض الدول الإقليمية العابرة للحدود، ما يُهدد باتجاه لتصاعد الصراعات المحلية التي تتفاعل بها تلك الفواعل لجذب الأنظار عن مجريات الوضع السوري. ولعل أبرز هذه النماذج: الهجمات الحوثية على الأراضي السعودية، وكذلك الاحتجاجات اللبنانية على أنشطة حزب الله، والتي قد تقود إلى إشعال مواجهة مع إسرائيل لكبح الاحتجاجات ضده. وتصاعد المواجهات الإقليمية هو تهديد لدائرة الأمن القومي المصري الأكثر اتصالًا بأمن واهتمام القاهرة

مُجمل القول، إن قانون «قيصر» قد يؤدي إلى عدة نتائج يمكن أن تقود إلى تأثيرات متعددة على الأمن القومي المصري، ولدى الدولة المصرية العديد من المسارات والأدوات لمواجهة تلك التداعيات، ولكنّ سرعة التحرك والتعاطي بفاعلية سيكون له دور كبير في خفض تلك التأثيرات إلى أدنى مستوياتها. لذا تتصاعد أهمية تفعيل دور الجامعة العربية لمواجهة أنشطة الدول الهادفة لتقويض استقرار المنطقة، والتنسيق مع الأمم المتحدة لضبط بوصلة الحوار السياسي بالدول التي تشهد صراعات وتدخلات خارجية تُهدد وحدتها وسلامتها، بالتزامن مع جولات الدبلوماسية المصرية للتنسيق مع الدول التي تتشارك معها الرؤى.

قضايا السياسات العامة

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (6) - 15 يوليو 2020

www.ecsstudies.com

- كيف تستعد دول العالم للعام الدراسي الجديد؟
- كلفة وعوائق الاختبارات الجماعية لمكافحة كورونا

1 كيف تستعد دول العالم للعام الدراسي الجديد؟

تمثل عودة الطلاب إلى مدارسهم في الموعد المعتاد لبدء العام الدراسي الجديد تحديًا أمام الحكومات في العالم، في ظل استمرار أزمة كورونا، واحتمال ظهور موجة ثانية منها. فكيف يتم الاستعداد لذلك، لا سيما في إطار تجارب الدول في التعامل مع العام الدراسي الحالي؟

خيارات متعددة

فاضلت الدول في مختلف أنحاء العالم بين اختيارات متعددة من أجل استمرار الدراسة في ظل أزمة كورونا وفقًا لدراسة أجراها البنك الدولي، **ومن أبرزها:**

- **إغلاق المدارس على المستوى الوطني:** ويعد هذا الخيار هو الأكثر استخدامًا عالميًّا، حيث أعلنت الحكومات في العديد من الدول إغلاق جميع مدارسها بسبب القلق من أن يتسبب الأطفال والشباب في سن الدراسة في نقل العدوى للأفراد الأكبر سنًّا في مجتمعاتهم المحلية.

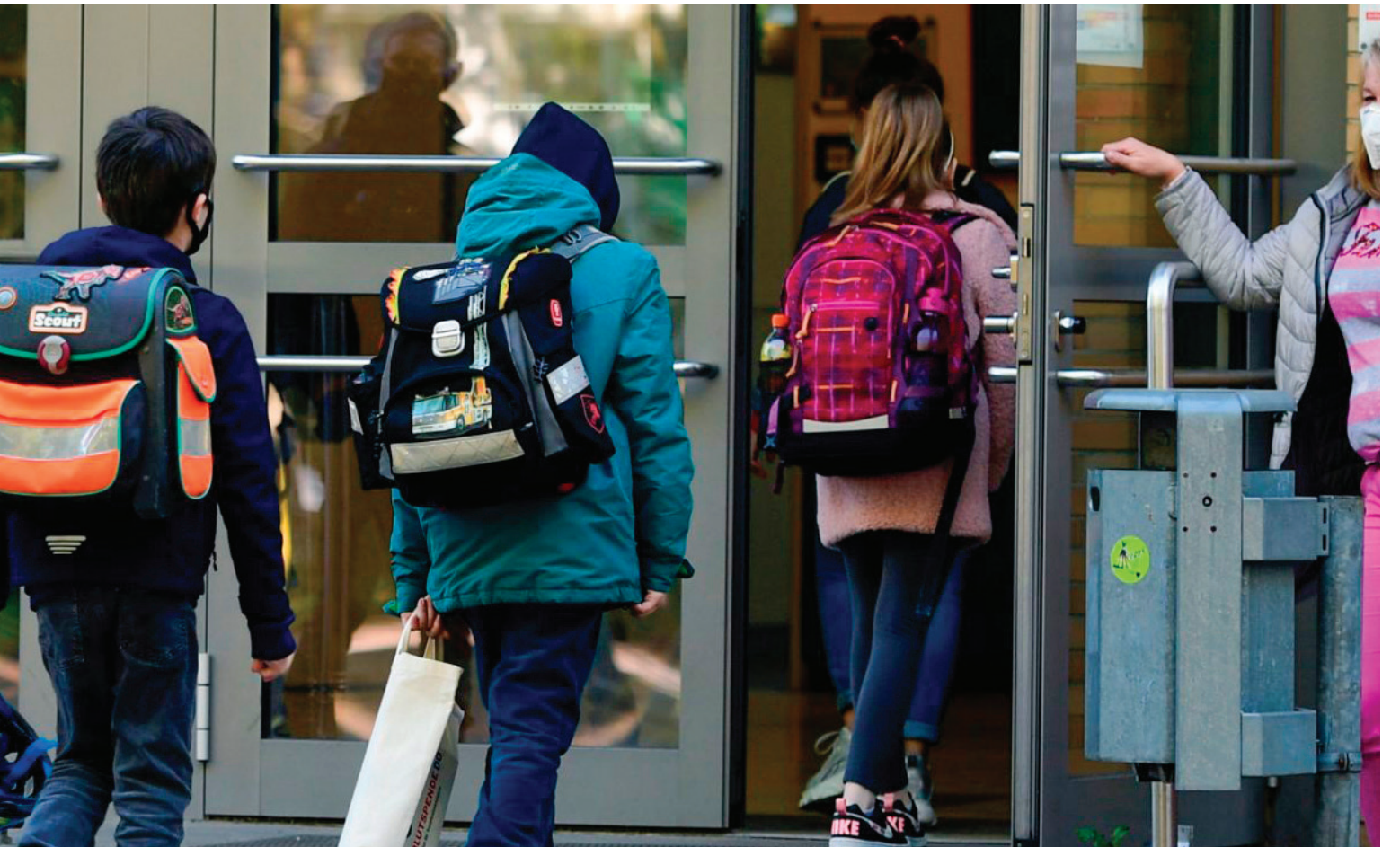

- **الإغلاق الانتقائي للمدارس:** حيث فضلت بعض الحكومات أن يتم إغلاق المدارس في مناطق العزل، على أن تستمر الدراسة في المناطق التي لا تنتشر فيها الإصابة بالفيروس المستجد.

- **تعزيز مستوى الوقاية مع إبقاء المدارس مفتوحة:** وتضمنت هذه الاستراتيجية فرض إجراءات وقائية في المدارس، ووضع بروتوكولات لتعامل المدارس مع الحالات المصابة والمحتملة، بالإضافة إلى استخدام البنية التحتية للنظام التعليمي وموارده البشرية للتصدي لانتشار العدوى، والحد من الاتصال الجسدي عن طريق تقليل الأنشطة الاجتماعية والأنشطة خارج المناهج الدراسية.

- **الاستعانة بنظام التعليم عن بعد:** فقد استعانت دول عدة بالإنترنت والهواتف المحمولة والبث التليفزيوني لاستكمال المناهج المقررة حتى يحصل الطلاب على أكبر قدر من المعارف التي كان مخططًا أن يحصلوا عليها في الظروف الطبيعية. وللتخفيف من حدة الأزمة، اتفقت بعض الحكومات مع شركات الاتصالات على إلغاء تكلفة الوصول إلى المواد التعليمية المتاحة على تطبيقات تعليمية أو على موقع تابع لوزارة التعليم. وكانت بعض الدول التي أغلقت المدارس على المستوى الوطني قد لجأت إلى نظام التعليم عن بُعد لضمان استمرار طلابها في التعلم، ولكنها واجهت بعض المشكلات، مثل: عدم امتلاك بعض الطلاب أجهزة إلكترونية أو اتصالًا بالإنترنت، وتعديل الخطة المتعلقة بالمنهج الدراسي، وزيادة الأعباء على المعلمين في تجهيز مادة تعليمية تتاح إلكترونيًّا.

استجابات متقاربة

بالرغم من اختلاف الاستراتيجيات التي اتّبعتها الحكومات؛ إلا أن استجابات بعض الدول في محاولاتها إنقاذ العام الدراسي تشابهت إلى حدٍّ ما، **ومن أبرزها:**

- لم تختلف الإجراءات التي اتخذتها ألمانيا لإعادة الطلاب إلى المدارس مرة أخرى قبل إجازة الصيف عن تلك التي اتخذتها الدنمارك وفرنسا. فبعد أن أغلقت المدارس أبوابها لمدة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر في أوروبا، كانت الدنمارك أول الدول التي أعادت فتح مدارسها أمام تلاميذ المرحلة الابتدائية مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية، مثل: ضمان مسافة آمنة بين التلاميذ تُقدَّر بمتر واحد، وفرض غسل اليدين كل ساعتين على الأقل، بالإضافة إلى تعقيم الأجهزة والألعاب بعد استخدامها.

- أعطت ألمانيا الأولوية للطلاب الأكبر سنًّا لالتزامهم بأداء اختبارات نهاية العام. وعند عودة الطلاب إلى المدارس، تم تقسيمهم إلى مجموعتين يحضرون إلى المدرسة بالتناوب لمدة تتراوح بين ساعتين إلى ثلاث ساعات فقط، وقد وصل الأمر في بعض المدارس إلى حدّ تقسيم التلاميذ إلى أربع مجموعات. وتضمّنت الإجراءات الاحترازية داخل المدارس مراقبة الطلاب في أوقات الاستراحة لمنع الاحتكاك أو التلامس أثناء اللعب.

- حاولت الحكومة الفرنسية بناء الثقة لدى أولياء الأمور لإعادة أبنائهم إلى المدارس من خلال توزيع كتيب يتضمن إرشادات الحماية والأمان والنظافة. وقررت الحكومة ألا يتخطى عدد الطلاب داخل الفصل ١٥ طالبًا، على أن يرتدي الطلاب في سن الحادية عشرة فأكثر الكمامات. وتتشابه قرارات الحكومة الفرنسية مع نظيرتها الألمانية في إعادة الطلاب الأكبر سنًّا إلى مدارسهم أولًا، وإن اختلفت في أن هذا القرار لم يكن إلزاميًّا لجميع الطلاب.

- اتخذت **الدول العربية** طريقًا أسهل، حيث إنهت السعودية وعمان العام الدراسي قبل الموعد المحدد، ونقلت جميع الطلاب إلى الصف الدراسي الأعلى، إما باحتساب درجات الفصل الدراسي الأول أو اتّباع نظام تقييم يختلف عن الاختبارات بشكلها التقليدي. في حين فضّلت «الكويت» تأجيل الدراسة حتى مطلع أغسطس المقبل، واستبدلت الإمارات الامتحانات الخاصة ببعض مهام التقييم الإلزامي، حيث تم تقييم الطلاب اعتمادًا على المهام والمشاريع والواجبات المنزلية التي أداها الطلاب على مدار العام الدراسي وحضور الدروس التفاعلية بعد تفعيل التعليم عن بعد.

- استطاعت وزارة التعليم المصرية عبور العام الدراسي الحالي بسلام، حيث وفرت منصات تعليمية متنوعة من خلال بنك المعرفة المصري، ومنصات للتواصل بين الطلاب وأولياء أمورهم ومعلميهم، وأتاحت المناهج الدراسية وبنوك الأسئلة والتدريبات لجميع المراحل التعليمية لضمان استكمال العام الدراسي.

- اشترطت الوزارة المصرية أن يتقدم الطلاب بمشروعات بحثية من الصف الرابع حتى الثالث الإعدادي للانتقال إلى الصف الدراسي الأعلى، في حين أتمّ طلاب الصفين الأول والثاني الثانوي اختباراتهم إلكترونيًّا، ويؤدي حاليًّا طلاب الصف الثالث الثانوي امتحاناتهم في المدارس مع اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة.

شكوك ومخاوف

- ما تزال الرؤية ضبابية حول بدء العام الدراسي الجديد في كثيرٍ من دول العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية، ففي **كوريا الجنوبية** حيث يبدأ العام الدراسي في مارس وينتهي في فبراير من كل عام، اضطرت الحكومة هناك لتأجيل العام الدراسي ثلاث مرات ليبدأ في يونيو مع الاعتماد على التعليم عن بُعد، فبعد أن فتحت المدارس في مايو الماضي أُعيد غلقها مرة أخرى بسبب ارتفاع أعداد المصابين بفيروس كورونا.

- لم تُعلن إيطاليا عن موعد محدد لبدء العام الدراسي الجديد حتى الآن، في حين تأمل معظم الدول في أوروبا أن يبدأ العام الدراسي في موعده المعتاد، سواء في أغسطس كما هو الحال في ألمانيا التي ربطت بدء العام الدراسي بشكل طبيعي بظهور موجة جديدة من الفيروس، أو في سبتمبر كما هو الحال في إنجلترا وإسبانيا.

- اتّفقت الدول بشكل عام على مجموعة من الإجراءات الوقائية التي يجب اتّباعها عند فتح المدارس، ومنها الحفاظ على مسافة ١ – ١,٥ متر بين كل طالب داخل الفصل الدراسي، وتقسيم الطلاب إلى مجموعتين أو أكثر، لتخفيف الكثافات داخل الفصول الدراسية، وارتداء الطلاب أكبر من ست سنوات الكمامات، ومنع الطلاب أو المعلمين الذين ترتفع درجة حرارتهم إلى ٣٧,٥ من الحضور إلى المبنى المدرسي. ومراقبة الطلاب أثناء أوقات الاستراحة لمنع الاحتكاك بينهم، وتخفيف ساعات العمل داخل المدارس، وتعقيم الأدوات والألعاب والأجهزة بعد استخدامها.

- بالرغم من الإعلان عن الإجراءات الاحترازية تلك؛ إلا أن الشكوك حول بداية العام الدراسي الجديد ما تزال قائمة بسبب القلق من موجة جديدة لفيروس كورونا، ورفض أولياء الأمور عودة أبنائهم للمدارس في ظل استمرار تزايد أعداد المصابين، وضعف استعدادات بعض الحكومات فيما يتعلق بتقديم المحتوى التعليمي على مواقع أو تطبيقات إلكترونية تابعة لوزارات التعليم، وتوفير أجهزة إلكترونية متّصلة بالإنترنت لجميع الطلاب بما يضمن العدالة في الوصول إلى المحتوى التعليمي.

تحديات مطروحة

- **العدالة بين الطلاب:** أي ضمان وصول جميع الطلاب إلى المحتوى التعليمي والتواصل مع معلميهم في حالة تفعيل التعليم عن بُعد كليًّا أو جزئيًّا، وهو ما يتطلب امتلاك جميع الطلاب أجهزة ذكية واتصالًا بالإنترنت يسمح لهم بذلك. ولكن ذلك يمثل تحديًا بدرجات متفاوتة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. وقد تتمكن بعض الدول من التغلب على هذه المشكلة، كما هو الحال في كوريا الجنوبية التي وفرت بالفعل ٣٢١ ألف جهاز حاسب لإقراضها للطلاب الذين لا يمتلكون مثل هذه الأجهزة، في حين لن تتمكن أغلب الدول النامية من ضمان التغلب على هذه المشكلة في ظل ضعف مواردها الاقتصادية.

- **أعباء المعلمين:** حيث سيضطر المعلمون لإعادة تقديم الدروس أكثر من مرة في حالة تقسيم الطلاب إلى مجموعات. ويُضاف إلى ذلك عبء تحضير الدروس وتقديمها إلكترونيًّا في ظل الاعتماد على التعليم عن بُعد؛ كما أن التعليم عن بُعد لا يضمن التفاعل من قِبل الطلاب كما يحدث في الحصص التقليدية.

- **أولياء الأمور:** حيث عانى بعضهم خلال الفترة السابقة من تعليق الدراسة بسبب التزامهم بالذهاب إلى مقرات عملهم، وعدم وجود شخص بالغ لرعاية الأطفال في منازلهم. ومن المتوقع أن تستمر هذه المعاناة إذا ما تم تفعيل التعليم عن بُعد، حيث سيصعب على أولياء الأمور رعاية أبنائهم أو متابعة تقدمهم الدراسي، ويصبح الوضع أكثر صعوبة في حالة تقسيم الطلاب إلى مجموعتين، وتقليل ساعات الدراسة إلى ساعتين أو ثلاث كما حدث في ألمانيا.

- **تحديات إدارية:** وتتمثل في ضمان تطبيق الإجراءات الوقائية داخل المدرسة من حيث التباعد بين الطلاب ومراقبة حركتهم، وضمان حضور الطلاب للدروس المعروضة إلكترونيًّا في منازلهم، حيث يدخل حضور الطلاب للدروس وأداء الفروض المنزلية ضمن عملية التقييم.

دروس مستفادة

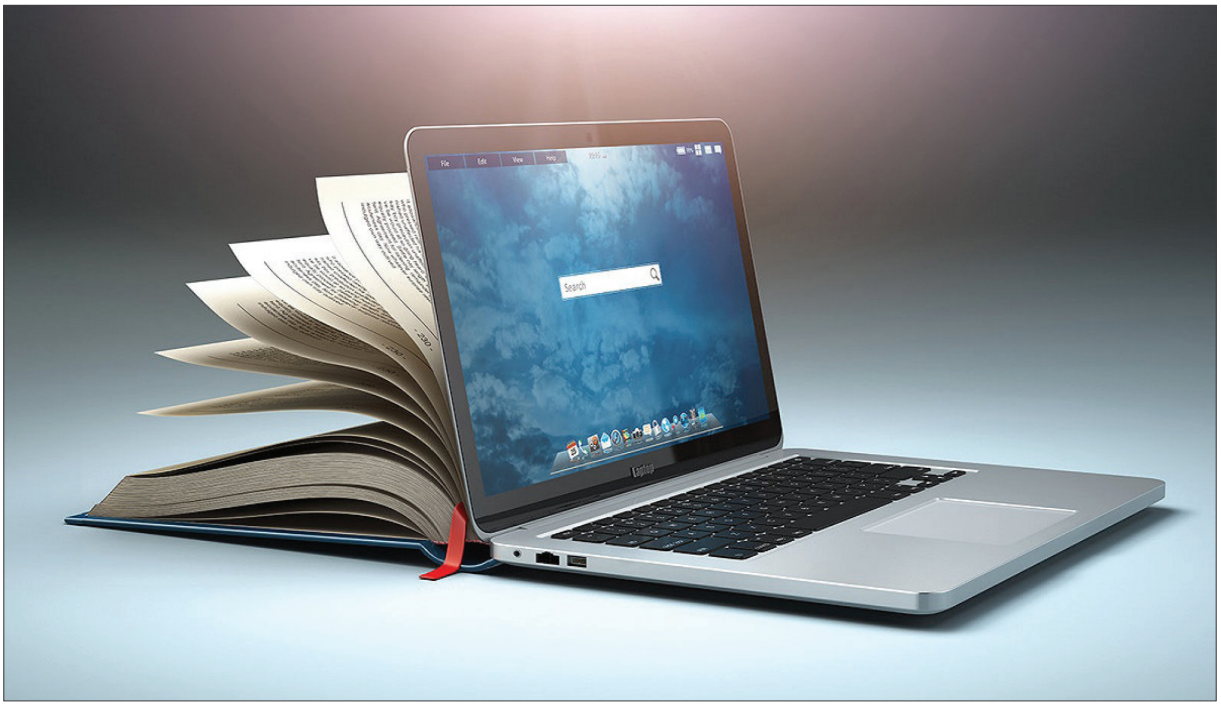

- **الاعتماد على نظام التعليم المدمج قد يكون الأفضل للعام الدراسي الجديد،** حيث يمكن ألا يؤتي الاعتماد على التعليم عن بُعد بشكل كامل الثمار المرجوّة منه، ويرجع ذلك إلى أن نسبة لا بأس بها من الطلاب في معظم الدول (تتراوح بين ٥٪ في الدول الغنية و٦٥٪ في الدول النامية) لا يمتلكون أجهزة ذكية تسمح لهم بمتابعة الدروس إلكترونيًّا.

- **إعادة فتح المدارس وفقًا لمعدلات الإصابة في المناطق المختلفة يُقلل الهدر في مخرجات التعلم،** فمن غير المنطقي أن يتم غلق المدارس أو تقليل ساعات العمل بها في المناطق التي تنعدم أو تنخفض فيها معدلات الإصابة.

- **إبداء مرونة أكبر في تنفيذ المناهج الدراسية،** حيث من الممكن أن تلجأ الحكومات إلى غلق المدارس مرة أخرى إذا تزايدت معدلات الإصابة، وبالتالي لا بد من منح الإدارات التعليمية حق غلق المدارس أو إعادة فتحها وفقًا لمعدلات الإصابة، وإعادة توزيع المنهج الدراسي، ومراعاة ذلك في عملية التقييم.

- **قياس قدرات المعلمين على استخدام التكنولوجيا يساعد في تحديد احتمالات نجاح التعليم المدمج أو التعليم عن بُعد،** حيث يساهم المعلمون بالنسبة الأكبر من إعداد الدروس وتسجيل الفيديوهات وتوصيلها إلى الطلاب من خلال موقع أو تطبيق رسمي تابع لوزارة التعليم.

2 كلفة وعوائق الاختبارات الجماعية لمكافحة كورونا

اعتمدت هيئة الأدوية والغذاء الأمريكية (FDA)، في الـ١٦ من يونيو ٢٠٢٠، استخدام تقنية الاختبارات الجماعية (Pooling Testing Technique) لإجراء اختبار تفاعل البوليمريز المتسلسل اللحظي (Real Time Polymerase Chain Reaction) أو ما يعرف باختبار الـ RT-PCR، خلال فحص عينات الأفراد المشتبه في إصابتهم بفيروس كورونا المستجد دون أن تظهر عليهم الأعراض. وتستهدف الهيئة تمكين السلطات الصحية من إجراء أكبر عددٍ ممكن من الاختبارات في وقت قصير، وبتكلفة أقل.

طبيعة الاختبارات الجماعية

- تُطبق تقنية الاختبارات الجماعية عبر مزج عدد معين من العينات الفردية، على سبيل المثال (١٠ عينات فردية) في عينة واحدة جماعية يتم تحليلها من خلال استخدام جهاز RT-PCR، والذي يمتاز بحساسيته الشديدة في الكشف عن وجود الحمض النووي للفيروس في العينة. وتعتمد هذه التقنية على فرضية أن الأفراد الذين لا تظهر عليهم أعراض الإصابة ويتواجدون في مناطق ذات معدلات إصابة منخفضة بالفيروس، في الأغلب غير مصابين به. وبالتالي يمكن استغلال هذه التقنية في فحص عدد كبير من الأفراد في وقت أسرع، وباستخدام عدد أقل من الاختبارات.

- ثمة ثلاثة احتمالات لنتائج الاختبارات؛ الأول (وهو الأكبر حدوثًا) أن تكون نتيجة اختبار العينة الجماعية سلبية، وفي هذه الحالة يتم التأكد من عدم إصابة عشرة أفراد في وقت واحد ومن خلال إجراء اختبار واحد فقط؛ أي توفير تكلفة ووقت إجراء تسعة اختبارات إضافية. أما الاحتمال الثاني (متوسط الحدوث) فهو أن تكون نتيجة العينة الجماعية إيجابية، حيث يتم تقسيم العينات الفردية إلى مجموعتين بحيث تضم كل مجموعة منهم ٥ عينات. ويتم بعد ذلك مزج عينات كل مجموعة (مزيج ٥ عينات فردية) وإجراء التحليل للمجموعتين مرة أخرى.

- بعد ظهور نتائج التحاليل يتم اكتشاف أي المجموعتين تتضمن العينة الإيجابية المصابة بالفيروس، وفي هذه الحالة يعاد إجراء الاختبار لعينات تلك المجموعة مرة أخرى، ولكن بشكل فردي، لكشف العينة الإيجابية. وبالتالي يصبح إجمالي عدد الاختبارات التي تم إجراؤها لعشر عينات (١٠ أفراد) يساوي ثمانية اختبارات فقط؛ أي تم توفير وقت وتكلفة إجراء اختبارين إضافيين.

- أما في حالة تواجد أكثر من حالة إيجابية في العينات الفردية التي يتم تحليلها، فقد يتحقق الاحتمال الثالث (نادر الحدوث)، وهو أن تظهر نتائج كلتا المجموعتين السابقتين (مزيج 0 عينات فردية) إيجابية، وبالتالي يجب يتم إعادة الاختبار للعينات الفردية كل على حدة لكشف العينات الإيجابية، أي يصبح إجمالي عدد الاختبارات التي تم إجراؤها ثلاثة عشر اختبارًا لعشر عينات.

مسار تحليل العينات في حال كانت نتيجة مزيج العينات ايجابية

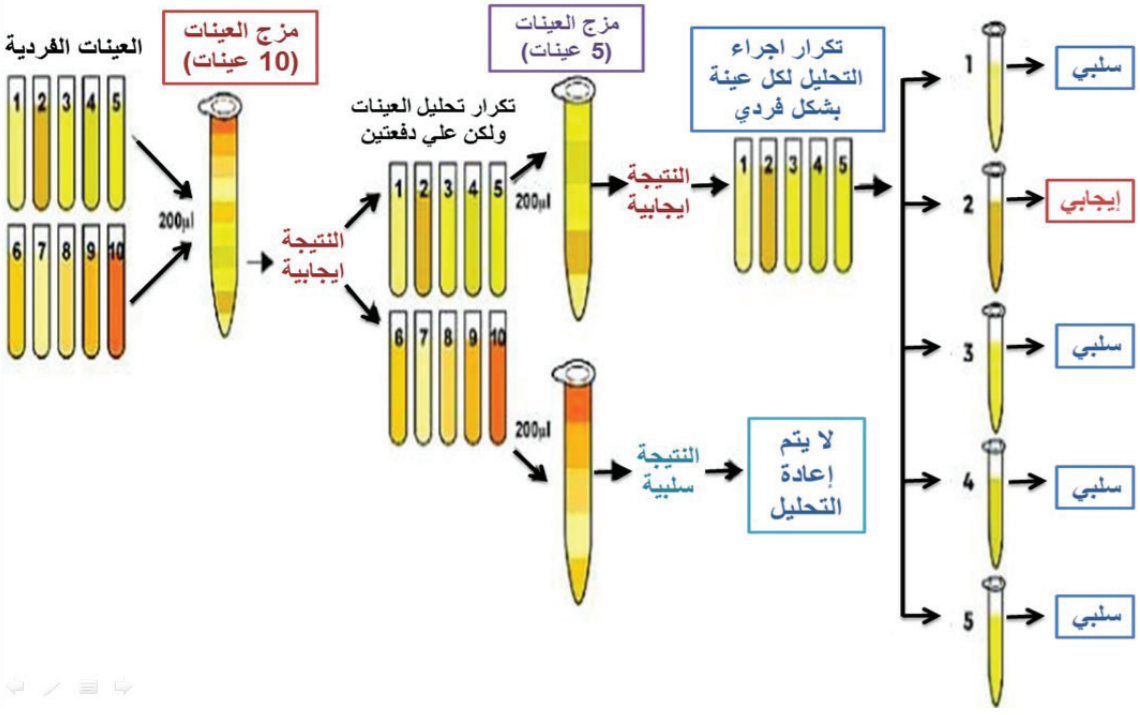

مسار تحليل العينات في حال كانت نتيجة مزيج العينات سلبية

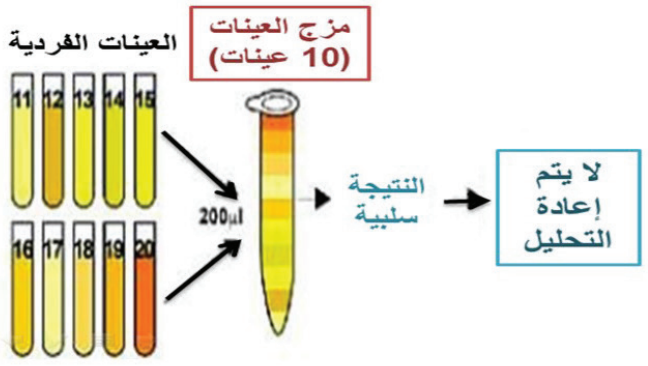

- لا تُعتبر تقنية الاختبارات الجماعية جديدة في علم الفيروسات، إذ يتم استخدام هذه التقنية منذ عدة سنوات في بنوك الدم؛ لتحليل دم المتبرعين للتأكد من خلوه من أي فيروسات قد تنتقل إلى الشخص المتلقي للدم، مثل: فيروسات التهاب الكبد الوبائي سي وبي، وغيرها من الأمراض التي قد تنتقل بين البشر عن طريق الدم. واستطاع علماء من معهد الفيروسات بجامعة سارلاند في ألمانيا، في منتصف مارس ٢٠٢٠ تطبيق هذه التقنية بنجاح خلال تحليل عينات الأفراد المشتبه في إصابتهم بفيروس كورونا المستجد، ووفقًا لنتائج البحث الذي نُشر في مجلة «لانست» للأمراض المعدية، يمكن تطبيق هذه التقنية بفاعلية في المناطق التي يوجد بها معدل إصابات منخفض، على الأفراد الذين لا تظهر عليهم أي أعراض.

- استطاعت ألمانيا عبر الاستعانة بهذه التقنية أن تزيد من أعداد الأفراد الذين يتم فحص إصابتهم بفيروس كورونا من ٤٠ ألف فرد إلى حوالي ٢٠٠-٤٠٠ ألف فرد في اليوم الواحد، كما ازداد معدل الاختبارات من ٠,٢٢ لكل ألف نسمة في منتصف مارس إلى ٠,٧ لكل ألف نسمة بدءًا من شهر إبريل ٢٠٢٠، وهو ما سهّل اكتشاف أكبر عدد ممكن من المصابين بالفيروس، وعزلهم بشكل سريع مع تتبع المخالطين لهم. وأصبحت ألمانيا من أولى الدول الأوروبية التي أعلنت سيطرتها على انتشار الفيروس بإجمالي عدد اختبارات وصل إلى حوالي ستة ملايين اختبار في نهاية شهر يونيو الماضي.

معوقات أساسية

- على الرغم من أن هذه التقنية قد تساعد بشكل كبير في التوسع في إجراء المزيد من اختبارات الكشف عن فيروس كورونا المستجد، إلا أن هناك مجموعة معوقات قد لا تسهل تطبيقها، فعند مزج أكثر من عينة فردية في عينة جماعية واحدة قد يتسبب هذا في تخفيف محتوى العينات؛ بمعنى أن نسبة الحمض النووي للفيروس التي تتواجد في العينات الإيجابية ستصبح أقل بمقدار العُشر، لذا يجب استخدام أجهزة الـRT-PCR المعايرة بشكل دقيق حتى تستطيع الكشف عن الحمض النووي للفيروسات مهما انخفض تركيزها. كما يجب إجراء

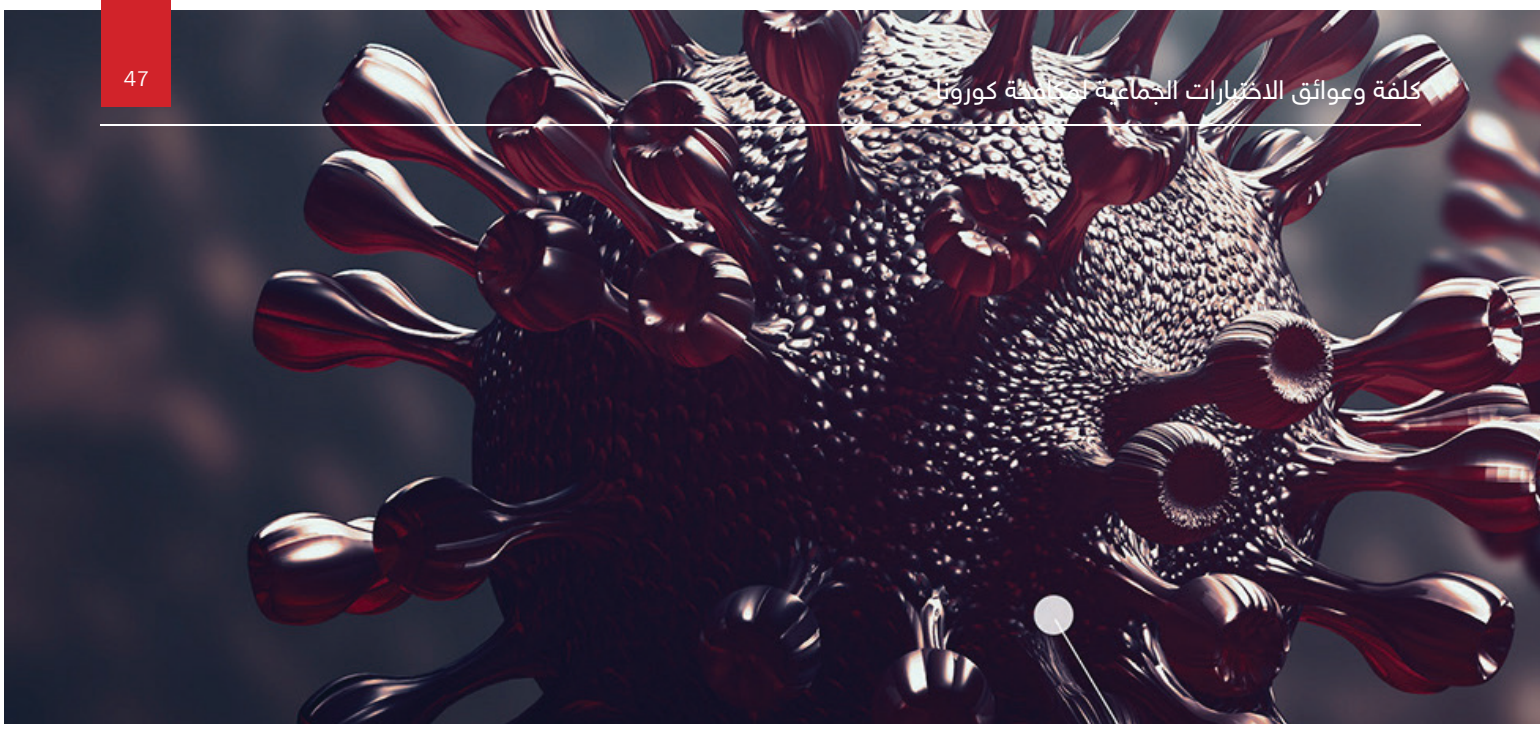

هذه الاختبارات من قِبل فنيين مدربين بشكل جيد على إجراء هذا النوع من التحاليل، حيث إن النتيجة الخطأ الواحدة تساوي عشر نتائج خاطئة.

- بدأت الهند التي تعاني من تصاعد في أعداد الإصابات اليومية بفيروس كورونا المستجد، في الاعتماد على الاختبارات المجمعة لزيادة عدد الأفراد الذين يتم فحصهم يوميًّا. لكن مع وضع ضوابط معينة لتقليل معدل الخطأ في نتائج تلك التقنية، مثل: قصر مزج العينات على خمس عينات فقط، بدلًا من عشر عينات في التحليل الواحد، وكذلك تطبيق هذه التقنية في المناطق التي يقل معدل الإصابات بها عن 0٪. أي يمكن اعتماد هذه التقنية في أماكن العمل أو المدارس أو الجامعات، التي لا يظهر على الأفراد بها أي أعراض، وذلك للتأكد من عدم إصابة أي منهم بالفيروس، مع توفير الوقت والمستلزمات الطبية اللازمة للتحاليل.

- من المهمّ استخدام كافة التقنيات المتاحة من أجل التوسع في إجراء المزيد من الاختبارات، للسيطرة على تفشّي أي فيروس، وخصوصًا في الفترات الأولى من بدء انتشاره؛ ولكن لا يمكن التعويل بشكل كامل على إجراء المزيد من الاختبارات دون تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها خلال إجرائها. فمن خلال تحليل تلك البيانات، يمكن الإجابة عن العديد من التساؤلات الهامة التي يمكن على أساسها اتخاذ القرارات، ووضع السياسات الملائمة تبعًا لمدى تفشي الفيروس.

- إن معرفة عدد الحالات الإيجابية المصابة بالفيروس يوميًّا هو -في حد ذاته- معلومة غير مفيدة، ما لم نعرف إجمالي عدد الاختبارات التي تم إجراؤها، بما يسمح لنا تقدير معدل انتشار الفيروس بين السكان، وما إذا كان تفشي الفيروس، سواء على نطاق حي صغير أو محافظة بأكملها، يتحسن أو يتجه للأسوأ، وبما يسمح بتقييم مدى فاعلية الإجراءات التي يتم اتخاذها بشكل يومي، مثل: تأثير تخفيف القيود الاجتماعية على نسبة الإصابات الجديدة، أو توضيح الحاجة إلى ضرورة اتخاذ سياسات إضافية للسيطرة على تفشي الفيروس.

قضايا نوعية

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (6) - 15 يوليو 2020

www.ecsstudies.com

- مفهوم الحكم الرشيد وإدارة أزمة كورونا في مصر
- تقييم اتفاقات التمويل بين مصر وصندوق النقد الدولي
- توقّعات متشائمة حول نموّ الاقتصاد العالميّ في ٢٠٢٠

1 مفهوم الحكم الرشيد وإدارة أزمة كورونا في مصر

استحضرت إدارة أزمة كورونا مفهوم الحكم الرشيد، بما ينطوي عليه تحسين التفاعل بين السلطة والمجتمع عبر تكريس آليات الشرعية والمساءلة والشفافية والمشاركة الديمقراطية والاستجابة الفعالة في إدارة المجال العام. فكيف تجلى هذا المفهوم في حالة الدولة المصرية عند التعامل مع التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأزمة كورونا؟.

آليّة الشرعية

- تتضمن الشرعية الرفاهية والحياة الكريمة، والحكم الرشيد. وفي هذا الإطار، قامت الدولة المصرية بإصدار سياسات وقرارات للمحافظة على حياة المصريين، ففرضت الإغلاق الجزئيّ عبر حظر التجول ليلًا عدة ساعات، وإغلاق المدارس، وحظر التجمعات العامة بما في ذلك الدينية، وفرض قيود على الحركة، وإغلاق المدارس، ودعم العملية التعليمية عن طريق الإنترنت، والحجر الصحي على الغرباء حفاظًا على صحة المصريين وللحد من انتشار العدوى.

- تمّ جلب المصريين المغتربين العالقين في الخارج بعد غلق الأجواء الجوية، كما استمر الجهاز التشريعي الممثل في مجلس الشعب في عقد جلساته، وتقديم الاستجوابات للوزراء مع التركيز على وزيري الصحة والتعليم. كما استمر الجهاز التنفيذي في الامتثال لطلبات وتساؤلات نواب البرلمان، بل إنه تم الإعلان عن انتخابات مجلس الشيوخ في شهر أغسطس ٢٠٢٠ تماشيًا مع التعديلات الدستورية، بخلاف استمرار الجهاز القضائي في أداء مهامه.

حافظت مؤسسات الدولة المصرية على وحدة وحدود البلاد في ظلّ وضع إقليمي مأزوم وحدود غربية تزيد على ١١٠٠ كم مربع يجاور الدولة المصرية فيها ليبيا وما تعانيه من انهيار أمني حاد وتدخلات عسكرية أجنبية.

آلية المساءلة

- تعني المساءلة تمكين المواطنين من فحص عمل الإدارة العامة، فضلًا عن توافر الأدوات اللازمة لرصد عملية صنع القرار، فضلًا عن دراية المواطنين بالأنظمة المطبقة في إجراءات ممارسة حقوقهم من خلال إعمال مبدأ الشفافية، وقد قامت الدولة المصرية بإصدار موقع إلكترونيّ يشمل جميع المعلومات المتصلة بالجائحة في مصر، لكي يُتيح للمواطنين نصائح حول كيفية مكافحة الوباء، والحذر من التضليل، والإجابة عن جميع أسئلة المواطنين، وفي بعض الأحيان تصحيح معلوماتهم، وإنشاء خط ساخن، بالإضافة للإعلان بشفافية عن بروتوكولات العلاج لفيروس كورونا.

- لا يقتصر الأمر على مساءلة المسئولين الحكوميين في الدولة المصرية أمام السلطات العليا في التسلسل القيادي المؤسسي؛ بل هم أيضًا مسئولون أمام عامة الجمهور والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام الجماهيري والعديد من أصحاب المصلحة الآخرين الذين يتابعون أداء الحكومة عن كثب.

آليّة المشاركة

- تتضمن آلية المشاركة إشراك المواطنين في أنشطة صنع السياسات، بما في ذلك تحديد مستويات الخدمة، وأولويات الميزانية، وقبول مشاريع البناء المادي من أجل توجيه البرامج الحكومية نحو الاحتياجات المجتمعية، وبناء الدعم العام، وتشجيع الشعور بالتماسك داخل الأحياء السكنية. وفي إطار مواجهة فيروس كورونا، قامت الدولة المصرية بالتعاون الشامل مع المجتمع المدني، والجهود التطوعية. إذ أصدرت مصر برامج توعوية من خلال مواقع الاتصالات العامة، مثل: حملات تلفزيونية، وحملات على الراديو، وحملات على مواقع الاتصال الاجتماعي، في محاولة لتوعية المواطنين بقواعد النظافة والتدابير الوقائية.

- عقد رئيس الوزراء ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية عدة اجتماعات مع المجتمع المدني، والأكاديميين، والمستثمرين، واستمعوا لهم في إطار تحاوري، وأسفر ذلك عن قرارات اقتصادية واجتماعية. كما تمّ تبني منظور النوع الاجتماعي في خطة الاستجابة للفيروس، مما أدى إلى إشادة منظمة الأمم المتحدة بالمجلس القومي للمرأة لجهوده في توفير المزيد من الحوافز للقطاعات التي تتمتع بمشاركة عالية من الإناث في القوى العاملة، مثل السياحة والزراعة.

- تم زيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج الحماية الاجتماعية لبرنامج «تكافل وكرامة» بإضافة ١٠٠ ألف أسرة إضافية (أكثر من ٨٠٪ من المستفيدين من برنامج التكافل من النساء). ودعم عملاء قطاع التمويل الأصغر في قرار البنك المركزي المصري بتأخير أقساط القروض (حيث تُشكل النساء أكثر من ٧٠٪ من عملاء التمويل الأصغر).

- إصدار قرارٍ من رئيس مجلس الوزراء بتخفيض عدد العاملين في القطاع العام في شهر مارس الماضي، كما تضمّن القرار تدابير حماية مثل منح الموظفات الحوامل والأمهات العاملات اللاتي تقل أعمار أطفالهن عن ١٢ سنة تسهيلات للعمل من المنزل. فضلًا عن القيام بحملات توعية عامة حول العنف الأسري ومراقبة منع ختان الإناث، وتطبيق القانون الرادع على المخالفين للقانون.

سيادة القانون

- يخلق تطبيق القانون بيئة آمنة ومعروفة مسبقًا لحياة وعمل جميع المواطنين، ويساوي الجميع بدون تمييز أو محاباة، ويعتبر من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شرطًا ضروريًّا لتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، وتأمين مقومات معيشة كافية، وحماية البيئة وتجديدها.

- قامت الدولة المصرية بجمع كبار المسئولين من جميع الوزارات بهدف «فرض الامتثال الشامل لتدابير مكافحة الفيروس» وسيادة القانون بالضرب بيدٍ من حديد على المخالفين للقانون، مثل: البناء على الأراضي الزراعية، وتعظيم الاستفادة على حساب المواطن برفع الأسعار.

آلية الاستجابة

- تعني الاستجابة أن أنظمة الحكومة قادرة على خدمة جميع أصحاب المصلحة في إطار زمني معقول، فقد قامت الدولة المصرية بالإعلان عن حزمة مالية لدعم قطاعي الصحة والسياحة، وتأجيل دفع الضريبة العقارية لمدة ٣ شهور، وخفض تكاليف الطاقة للصناعات، وخفض أسعار الفائدة بمقدار ٣٠٠ نقطة، والسماح للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية مختصرة مع استبعاد تأثير تأجيل سداد القروض لمدة ٦ أشهر على الميزانيات ولا يتم اعتبارها مؤشرًا على تعثر العملاء عن السداد، وإتاحة التمويل اللازم لتمويل استيراد السلع الاستراتيجية.

- دعم القطاعات والشركات المصرية الأكثر تأثرًا، حيث أصدرت تعليمات للبنوك للقيام بشكل فوري بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية، وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات الأسواق، ودراسة ومتابعة القطاعات الأكثر تأثرًا بانتشار الفيروس، ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها، وإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس مال العامل، وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات.

- طرح البنك المركزي مبادرة للعملاء حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ البالغ إجمالي مديونياتهم (دون العوائد المهمشة) لدى كافة البنوك أقل من مليون جنيه (بدون البطاقات الائتمانية). ويتم بموجب تلك المبادرة التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة بين البنك والعميل لدى المحاكم فور الاتفاق على شروط السداد وإلغاء حظر التعامل معهم، وتحرير الضمانات والرهون الخاصة بتلك المديونيات عند قيام العميل بسداد نسبة ٥٠٪ من صافي رصيد المديونية بدون العوائد المهمشة، حتى ٣١ مارس ٢٠٢١.

- توجّهت مصر للجهات الدولية المانحة، وعلى رأسها: صندوق النقد، والبنك الدولي، لتمويل الاحتياجات والقصور الناتج عن الفيروس، ودعم قطاع الصحة. وعلى صعيد آخر، سدّدت مصر خلال الأشهر الأربعة الماضية أكثر من ٢٠ مليار دولار لمؤسسات التمويل والاستثمار الدولية، موفية بالتزاماتها.

تقييم الفعالية

- تعني الفعالية تواجد إدارة تتسم بالكفاءة في صلتها بأداء القطاع العام الذي يركز على المساءلة والتدقيق حول دور الحكومة في التعامل مع القضايا العامة. وفي هذا الإطار، أظهرت الدولة قدرة فعالة على تأمين الحدود الغربية للبلاد، وتدويل ملف سد النهضة، وقامت بتقديم الدعم، ومد يد الصداقة من أدوات الحماية من الفيروس للدول الإفريقية والدول الأكثر تضررًا كالصين وإيطاليا.

- حرصت الدولة المصرية على توفير الغذاء وتوفير السلع في الأسواق، مستفيدة من الإصلاحات الاقتصادية التي تمت قبل جائحة كورونا، والعمل على توفير الأمن الغذائي للشعب المصري بزيادة الرقعة الزراعية، وتنويع

المحاصيل، وعمل المزارع السمكية. بالإضافة إلى نجاح الحكومة في التعامل مع الركائز الأساسية للأمن الغذائي، وهي: «الإتاحة، الوفرة، الاستخدام، الاستقرار»، وذلك بالاعتماد على المخزون الآني لكافة السلع، مما نتج عنه وفرة في السلع الغذائية من خلال منافذ التوزيع، ومواجهة التكالب الذي حدث في بداية أزمة كورونا على السلع وتخزينها.

- أنشأت مصر مؤسسات جديدة للإجراءات المالية والنقدية، وعلى رأسها صندوق دعم العمالة غير المنتظمة، وتوسيع وتفعيل الصندوق السيادي المصري، كما استخدمت بفاعلية المؤسسات القائمة للتدابير الاجتماعية والإنسانية، ومنها المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، ووزارة التضامن الاجتماعي، كما أنشأت صناديق خاصة لدعم العاملين في القطاعات غير الرسمية، جنبًا إلى جنب مع جهود المجتمع المدني والمسئولية الاجتماعية للشركات.

مقترحات أساسية

- التركيز الحالي والمستقبلي على الاستثمار في البشر، ودعم الشبكة الإلكترونية، وتخفيف عبء الديون وإنشاء صناديق التضامن، وتطبيق الإنفاق الذكي للحد من الهدر المالي لمواجهة تداعيات الأزمة، مع فصل العلاقة بين الاقتصادين الطفيلي والرسمي، والاستفادة من تجربة العمل من المنزل مستقبليًّا للحدّ من تداعيات التزاحم البيئية.

- بناء إدارة لتمويل المخاطر وتخطيط المرونة في عمليات الميزانية السنوية، مع إنشاء إدارة مستجدة للاستجابة وطنية شاملة، وآليات مؤسسية وتشريعية لإدارة الكوارث، إضافة إلى أهمية تدريب العاملين في الدولة على اللا مركزية في توزيع المسئوليات وبناء القدرات لإدارة الكوارث أثناء تنفيذ الاحتواء.

- إعادة هيكلة القطاع الزراعي، ووضع الخطط الكفيلة بزيادة الإنتاج الغذائي، مع دعم المُزارع المصري، ومنحه مزيدًا من الاهتمام، وتفعيل الزراعات التعاقدية، ودعم البحوث الزراعية، واستمرار جهود منع التعدي على الأراضي الزراعية.

- القيام بتدابير تهدف إلى مزيدٍ من دعم الشفافية والمساءلة، ومنها: توفير مراقبة لمكافحة الفساد التي تشتد الحاجة إليها، خاصة في مجالات: المشتريات العامة، ومتابعة الأموال الممنوحة من القطاع الخاص للأفراد في إطار أدوار الشركات في المسئولية المجتمعية، وكذلك إنشاء أو تخصيص منصة على الإنترنت لتوفير معلومات عن المشتريات العامة والمنح والعقود، فضلًا عن توفير خطوط ساخنة للشكاوى للإبلاغ عن الفساد وسوء السلوك، وتنفيذ القوانين والإجراءات ضد الفاعلين الفاسدين، وتوفير الأمان للمبلّغين وحماية الشهود.

2 تقييم اتفاقات التمويل بين مصر وصندوق النقد الدولي

تجمع مصر بصندوق النقد الدولي علاقة تاريخية، حيث كانت من الدول المؤسسة التي شاركت في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٥، بالإضافة إلى أنه جمعهما عدد ١١ من اتفاقيات التمويل، حيث يُشارك الصندوق في إنقاذ البلاد من عجزي الموازنة والميزان التجاري وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تظهر بصفة دورية في اقتصادها مُصاحبة للدورات التجارية في العالم.

تطور اتفاقات تمويل

- ترجع أقدم الاتفاقيات بين مصر وصندوق النقد إلى اتفاقية الاستعداد الائتماني عام ١٩٦٢ بقيمة ٤٢ مليونًا من عملة الصندوق (وحدة حقوق سحب خاصة) (SDR)، وذلك حينما أدّى الحصاد السيّئ للقطن الذي شكل الجزء الأساسي من الصادرات المصرية، إلى جانب زيادة الاستهلاك العام، إلى انخفاض احتياطيات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي المصري.

- استمرّت اتفاقات التمويل بعد ذلك مع كُل بروز لأحد العجزين في الاقتصاد المصري، وكان من أبرزها اتفاقية الاستعداد الائتماني عام ١٩٧٧ والتسهيل الائتماني المُمدد عام ١٩٧٨، بقيمتي ١٢٥ و٦٠٠ مليون SDR على التوالي، على إثر الارتفاع العالمي في أسعار السلع الغذائية الأساسية الذي سبب ارتفاعًا حادًّا في عجز الميزان التجاري. وقد اعتزمت مصر من خلالهما خفض الإنفاق العام، وعلى الأخص الدعم والمُساعدات الاجتماعية، لذلك أصدرت الحكومة مجموعة من القرارات الاقتصادية التقشفية، ومنها رفع الدعم عن مجموعة من السلع الأساسية، وهو ما أسفر عما يُعرف «بانتفاضة الخُبز».

- عقدت مصر خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات خمس اتفاقيات مع صندوق النقد، ما بين استعداد ائتماني وتمويل مُمدد بداية من عام ١٩٨٧، وكان آخرها في ١٩٩٦، ويوضح الشكل التالي تاريخ اتفاقيات مصر مع صندوق النقد الدولي:

أهم اتفاقات مصر مع صندوق النقد الدولي في القرن العشرين

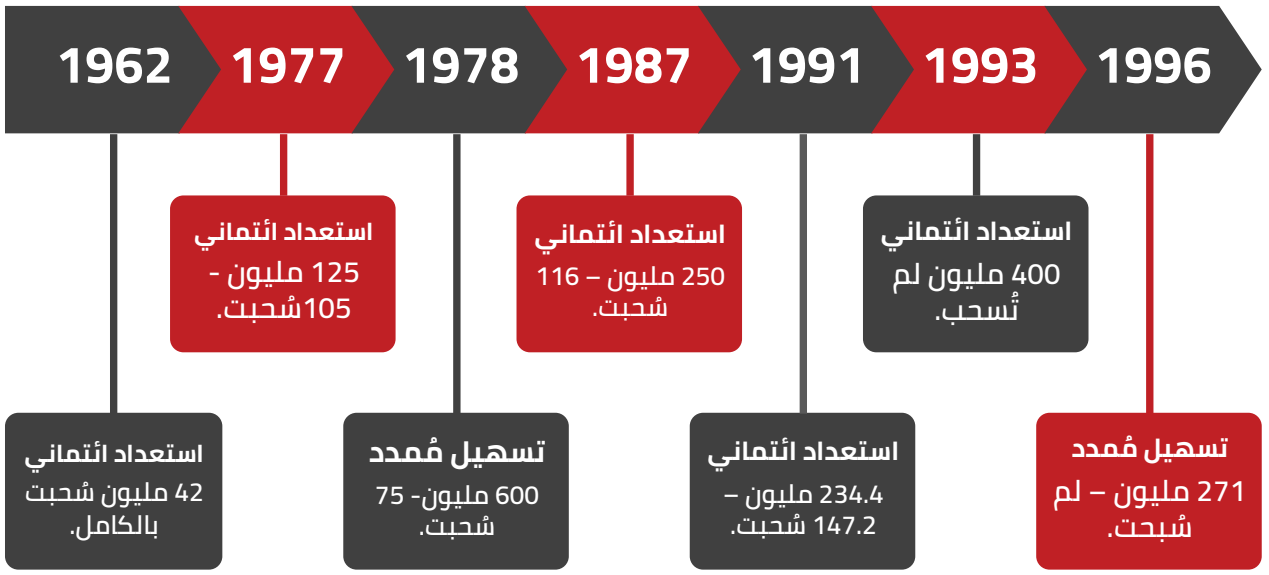

جميع المبالغ بعملة الصندوق: وحدة حقوق السحب الخاصة – SDR.

- في عام ٢٠١٦، اضطرت مصر مُجددًا إلى اللجوء إلى صندوق النقد، وذلك باتفاق ائتمان مُمدد بقيمة ٨,٦ مليارات SDR، أو نحو ١٢ مليار دولار، وقد نص هذا الاتفاق على أن تُعطَى مصر قيمة القرض على خمس شرائح بعد مُراجعة يُجريها الصندوق للتأكد من التزام الإدارة المصرية بالإصلاحات التي اتفقت عليها مع الصندوق، وهو ما نجحت مصر في تحقيق مُعظمه، وانتهى البرنامج في موعده المُقرر خلال يوليو ٢٠١٩. جاء هذا الاتفاق بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، حيث أدت الظروف السياسية والأمنية إلى انخفاض الإيرادات من العُملات الأجنبية وارتفاع عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري، وتراجع الاحتياطي النقدي من العُملات الأجنبية لدى البنك المركزي من ٣٥ مليار دولار إلى نحو ١٤ مليارًا.

- يُخصص تسهيل الصندوق الممدد لمساعدة البلدان الأعضاء التي تشهد اختلالات كبيرة في المدفوعات بسبب معوقات هيكلية، أو تعاني من بطء النمو وضعف جوهري في مركز ميزان المدفوعات. كما يساهم هذا التسهيل في دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ برامج شاملة تضم سياسات تتسم بالنطاق والطابع اللازمين لتصحيح الاختلالات الهيكلية عبر فترة ممتدة. ونظرًا لأن الإصلاحات الهيكلية اللازمة لعلاج أوجه الضعف المتجذرة غالبًا ما تستغرق وقتًا في تنفيذها قبل أن تؤتي الثمار المرجوة منها، يغطي التسهيل الممدد فترة أطول من العمل في ظل اتفاق مع الصندوق كما يسمح بفترة سداد أطول مقارنة بمعظم الاتفاقيات الأخرى التي يتيحها الصندوق.

- أحرز البرنامج المصري الغرض منه بالكامل، حيث بلغ النمو الاقتصادي ٥,٥٪ في عام ٢٠١٩، وهو من أعلى المعدلات في المنطقة. وفي الوقت ذاته، سجلت ميزانية السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ فائضًا أوليًّا قدره ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، باستثناء مدفوعات الفائدة.

ما بعد جائحة كورونا

- جاءت جائحة كورونا لتمنع مصر من جني نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تسببت في انخفاض الاحتياطي النقدي من العُملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري بنحو ٧,٥ مليارات دولار في أقل من شهرين، بعد إغلاق قطاعي الطيران المدني والسياحي، برغم ما يُمثله القطاع من أهمية كبيرة كمصدر للتدفقات الأجنبية والتي بلغت في عام ٢٠١٩ نحو مليار دولار شهريًّا.

- تأثر الاقتصاد المصري أيضًا بأجواء عدم اليقين التي تُسيطر على الاستثمار العالمي كانسحاب جزء من استثمارات الصناديق المالية الأجنبية في أدوات الدين المصرية للخارج، وتوقع انخفاض تحويلات العاملين المصريين في الخارج، مما أدى إلى انخفاض الاحتياطي النقدي من العُملات الأجنبية لدى البنك المركزي لأول مرة مُنذ ما يزيد على أربعة أعوام من ٤٥,٥١ مليار دولار في نهاية فبراير إلى ٤٠,١ مليار في نهاية مارس ٢٠٢٠، ومواصلة انخفاضه إلى ٣٧,٠٣ مليار في أبريل من العام ذاته.

- دفعت هذه الظروف الحكومة المصرية للجوء إلى صندوق النقد من جديد للحفاظ على مُكتسبات برنامج الإصلاح، وذلك ببرنامجين جديدين، أولهما عن طريق اتفاق أداة التمويل السريع RFI بقيمة ٢,٠٣ مليار SDR وذلك بنسبة ١٠٠٪ من حصة عضويتها لدى الصندوق، وتُخصص هذه الأداة كمساعدة مالية عاجلة بمقدار محدود للبلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات ماسة ولكنها لا تحتاج إلى تنفيذ برنامج كامل. ويمكن أن تقدم هذه الأداة الدعم لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات الماسة، بما في ذلك ما ينشأ عن صدمات أسعار السلع الأولية، والكوارث الطبيعية، وحالات الصراع وما بعد انتهائها، والطوارئ الناشئة عن الهشاشة الاقتصادية.

- وافق صندوق النقد في يونيو ٢٠٢٠ على اتفاق للاستعداد الائتماني SBA مدته ١٢ شهرًا يتيح لمصر الحصول على ما يعادل ٣,٧٦ مليارات SDR أي ما يُساوي ١٨٤,٨٪ من حصة عضويتها. وتتيح موافقة المجلس التنفيذي صرف مبلغ فوري يعادل ١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢ مليار دولار أمريكي)، على أن يُصرَف المبلغ المتبقي على مرحلتين كل منهما تسبقها مراجعة للأداء.

- سيتم سداد كل شريحة على ثمانية أقساط ربع سنوية متساوية تبدأ بعد مرور ثلاث سنوات وربع من صرفها، على أن يبدأ سداد الشريحة الأولى في سبتمبر ٢٠٢٣. ويبلغ سعر الفائدة على القروض المقدمة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني ١٠٠ نقطة أساس فوق سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة (حاليًّا ٠,٠٨٢٪). ونظرًا لأن قروض مصر الكلية من الصندوق تتجاوز ١٨٧,٥٪ من حصة عضويتها،

فسيتم تطبيق رسم إضافي يعادل ٢٠٠ نقطة أساس. يسمح اتفاق الاستعداد الائتماني للصندوق بسرعة الاستجابة لاحتياجات البلدان من التمويل الخارجي، ومُساعدة الدول على الخروج من الأزمات واستعادة النمو القابل للاستمرار.

- أعلن صندوق النقد أنه «سوف تُركز السياسات التي يدعمها هذا الاتفاق على التصدي للاحتياجات الآنية الناجمة عن الأزمة، بما في ذلك الإنفاق الضروري على الصحة، والبرامج الاجتماعية لحماية الفئات الأكثر عرضة للتأثر، ومساعدة القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر، مع حماية استدامة أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، وتثبيت توقعات التضخم، والحفاظ على مرونة سعر الصرف. وستهدف الإصلاحات الهيكلية إلى مواصلة تعزيز الأطر التي ترتكز عليها المالية العامة، وتحسين الحوكمة والشفافية، والحد من الحواجز التي تعوق المنافسة لضمان الحفاظ على مسار نحو النمو المستدام والاحتوائي بقيادة القطاع الخاص». وبذلك ستلتزم مصر قبل إدراج الاتفاق الأخير بسداد مبالغ قدرها نحو ١٢ مليار SDR للصندوق خلال السنوات التسع القادمة على النحو التالي:

أقساط الدين للصندوق

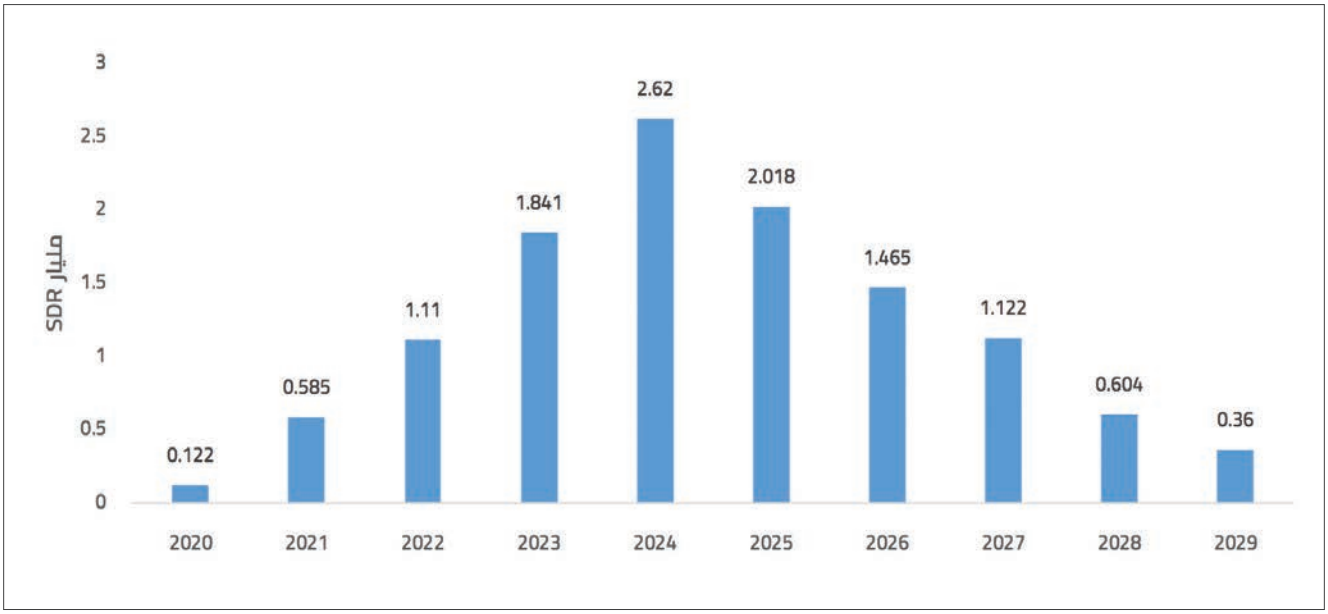

- **مما سبق** يتضح أن التعاون المصري مع الصندوق له تاريخ ممتد، لكنه بلغ مداه في فترة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو من الجانبين، حيث التزمت مصر بتحقيق أهم مُتطلبات برنامج الإصلاح الهيكلي للصندوق خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩، مع التزام من جانب الصندوق بحماية التجربة المصرية الرائدة في الإصلاح، والذي تبين من خلال الموافقة على اتفاقين في أقل من شهر بما يزيد على ٥,٨ مليارات SDR، وهو ما يُضيف قدرًا كبيرًا من الثقة في الاقتصاد المصري تستطيع الحكومة المصرية البناء عليه لاستكمال برنامجها للإصلاح الهيكلي.

3 توقّعات متشائمة حول نموّ الاقتصاد العالميّ في ٢٠٢٠

نشر صندوق النقد الدولي تقريرًا في الرابع والعشرين من يونيو الماضي حمل عنوان «مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: أزمةٌ لا مثيل لها وتعافٍ غير مؤكّد»، حيث طرح توقعات حول الاقتصاد العالمي ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠٢٠، ولكن بدت الصورة أكثر قتامة مقارنة بآخر توقعاته الصادرة في أبريل الماضي.

انكماش محتمل

- أشار تقرير صندوق النقد إلى احتمالية انكماش الاقتصاد العالمي بنحو ٤,٩٪ خلال ٢٠٢٠ بانخفاض يبلغ ١,٩٪ عن توقعاته في أبريل من العام نفسه، وذلك في ظل تداعيات تفشي فيروس كورونا على أداء النشاط الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يكون التعافي من الانكماش أبطأ من التقديرات السابقة؛ إذ توقع الصندوق أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي العام المقبل بنسبة ٥,٤٪، وهو ما يُمثل تراجعًا بنحو ٠,٤٪ مقارنة مع تقديرات شهر أبريل.

توقّعات النمو العالمي خلال ٢٠٢٠-٢٠٢١

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (٪)

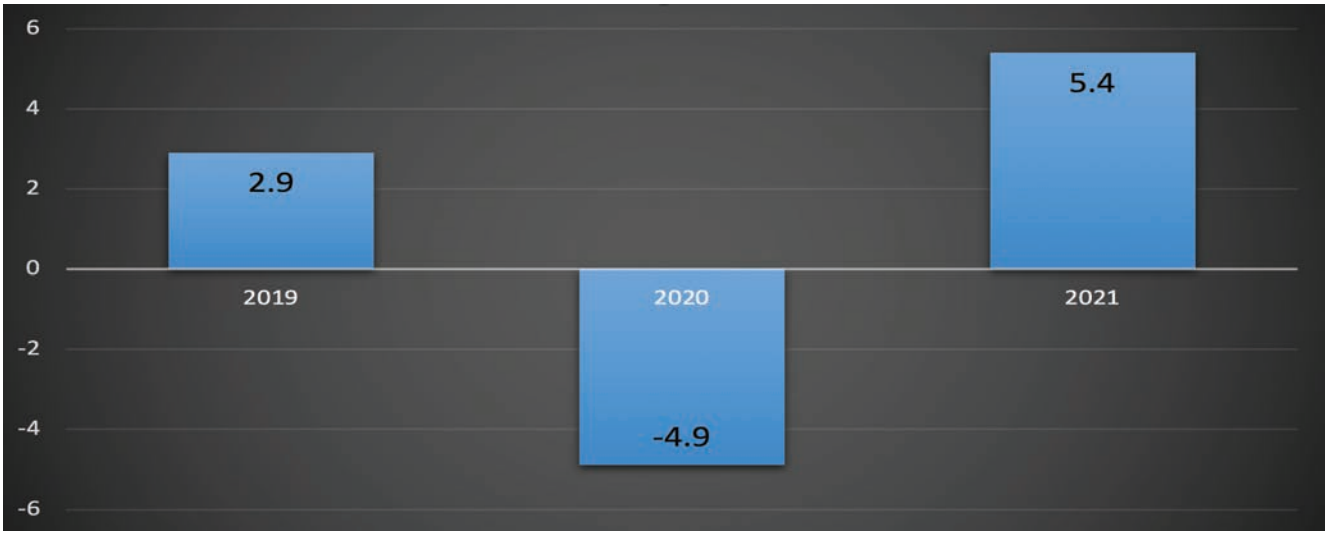

- يتنبأ صندوق النقد بأن الانتعاش الاقتصادي سيتخذ شكل حرف (V) بحيث يهبط النمو الاقتصادي إلى مستويات متدنية للغاية خلال ٢٠٢٠، لا سيما خلال الربع الثاني، ومن ثمّ سيتعافى خلال العام المقبل، بفضل زيادة

الاستهلاك، وتحسين مناخ الاستثمار، وإعادة افتتاح الاقتصاد العالمي تدريجيًّا، وتخفيف إجراءات الإغلاق. ويُمكن الاستعانة بالرسم التالي لإيضاح هذه الفكرة.

إجمالي الناتج المحلي العالمي ربع السنوي

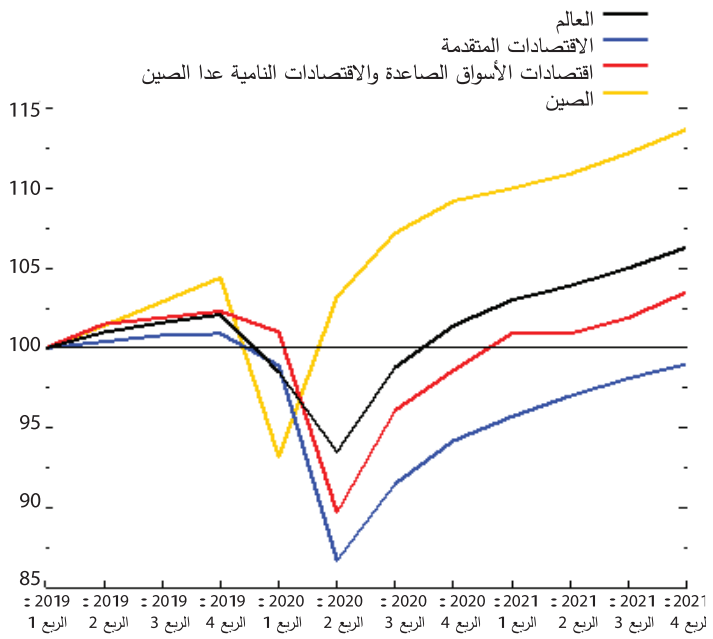

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

- يتبين من الشكل السابق أن التداعيات السلبية لفيروس كورونا ستتجلى بشكل أكثر وضوحًا خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ في ظل تراجع كلٍّ من الاستهلاك والاستثمار بشكل ملحوظ مع اتجاه المستهلكين إلى الادخار خلال أوقات الركود، فضلًا عن خفض الشركات لحجم استثماراتها في ظل سيادة حالة من عدم اليقين حيال الاقتصاد العالمي، والانخفاض الحاد في الطلب، واضطرابات سلاسل التوريد العالمية مما نتج عنه انكماش التجارة العالمية بنحو ٣,٥٪ على أساس سنوي خلال الربع الأول، مع توقعات بتراجعها بنسبة ٢٦,٩٪ خلال الربع الثاني من ٢٠٢٠.

- هبط متوسط التضخم في الاقتصادات المتقدمة بنحو ١,٣٪ منذ نهاية ٢٠١٩ إلى ٠,٤٪ على أساس سنوي بحسب البيانات المتاحة في أبريل ٢٠٢٠، في حين تراجع المؤشر في اقتصادات السوق الصاعدة بواقع ١,٢٪ إلى ٤,٢٪ بسبب هبوط الطلب الكلي، إلى جانب آثار انخفاض أسعار الوقود.

توقّعات النمو الاقتصادي

- يُمكن الاستعانة بالجدول الآتي لتوضيح توقعات صندوق النقد الدولي حول معدل نمو الاقتصادات المتقدمة خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ مع بيان الاختلاف عن توقعات عدد أبريل.

عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي

	توقعات			الاختلاف عن توقعات عدد أبريل 2020	
	2018	2019	2020	2021	2020
الاقتصادات المتقدمة	2.2	1.7	-8.0	4.8	-1.9	0.3
الولايات المتحدة	2.9	2.3	-8.0	4.5	-2.1	-0.2
منطقة اليورو	1.9	1.3	-10.2	6.0	-2.7	1.3
ألمانيا	1.5	0.6	-7.8	5.4	-0.8	0.2
فرنسا	1.8	1.5	-12.5	7.3	-5.3	2.8
إيطاليا	0.8	0.3	-12.8	6.3	-3.7	1.5
إسبانيا	2.4	2.0	-12.8	6.3	-4.8	2.0
اليابان	0.3	0.7	-5.8	2.4	-0.6	-0.6
المملكة المتحدة	1.3	1.4	-10.2	6.3	-3.7	2.3
كندا	2.0	1.7	-8.4	4.9	-2.2	0.7
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	4.5	3.7	-3.0	5.9	-2.0	-0.7
الصين	6.7	6.1	1.0	8.2	-0.2	-1.0

- يتبين من الجدول السابق أن الاقتصادات المتقدمة بشكل عام ستنكمش بنحو ٨٪ في ٢٠٢٠ ومن ثم ستتعافى بحوالي ٤,٨٪ خلال العام المقبل، وكذلك الحال بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة التي من المرجّح أن تسجل انكماشًا بنحو ٣٪ هذا العام، أما عن باقي الدول:

- **الولايات المتحدة:** ستنكمش بنسبة ٨٪ خلال العام الحالي بانخفاض قدره ٢,١٪ عن توقعات أبريل، لتنمو بنحو ٤,٥٪ خلال ٢٠٢١.

- **منطقة اليورو:** ستحقق معدل نمو بالسالب عند ١٠,٢٪ لتتعافى بعد ذلك بحوالي ٦٪.
- **اليابان:** سوف تواجه انكماشًا بنحو ٥,٨٪ خلال ٢٠٢٠ لتعاود الارتفاع مرة أخرى في ٢٠٢١ عند ٢,٤٪.
- **الصين:** تعتبر من الدول القليلة التي ستتمكن من تحقيق معدل نمو إيجابي خلال العام الجاري بنحو ١٪ ليزيد زيادة مطردة خلال ٢٠٢١ عند ٨,٢٪.

- يُمكن الاستدلال من التوقعات السابقة بأن هناك فروقًا كبيرة بين تقديرات النمو في كل دولة على حدة، وذلك انعكاسًا لاتجاهات النمو قبل الأزمة، وتطور الجائحة ومعدل نمو الإصابات، ومدى فعالية استراتيجيات الاحتواء، بالإضافة إلى تفاوت الهيكل الاقتصادي في كل دولة، كالاعتماد على القطاعات شديدة التأثر بالوباء مثل السياحة والنفط، أو الاعتماد على التدفقات المالية الخارجية، بما في ذلك تحويلات العاملين في الخارج.

تقديرات الشرق الأوسط

توقّعات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)

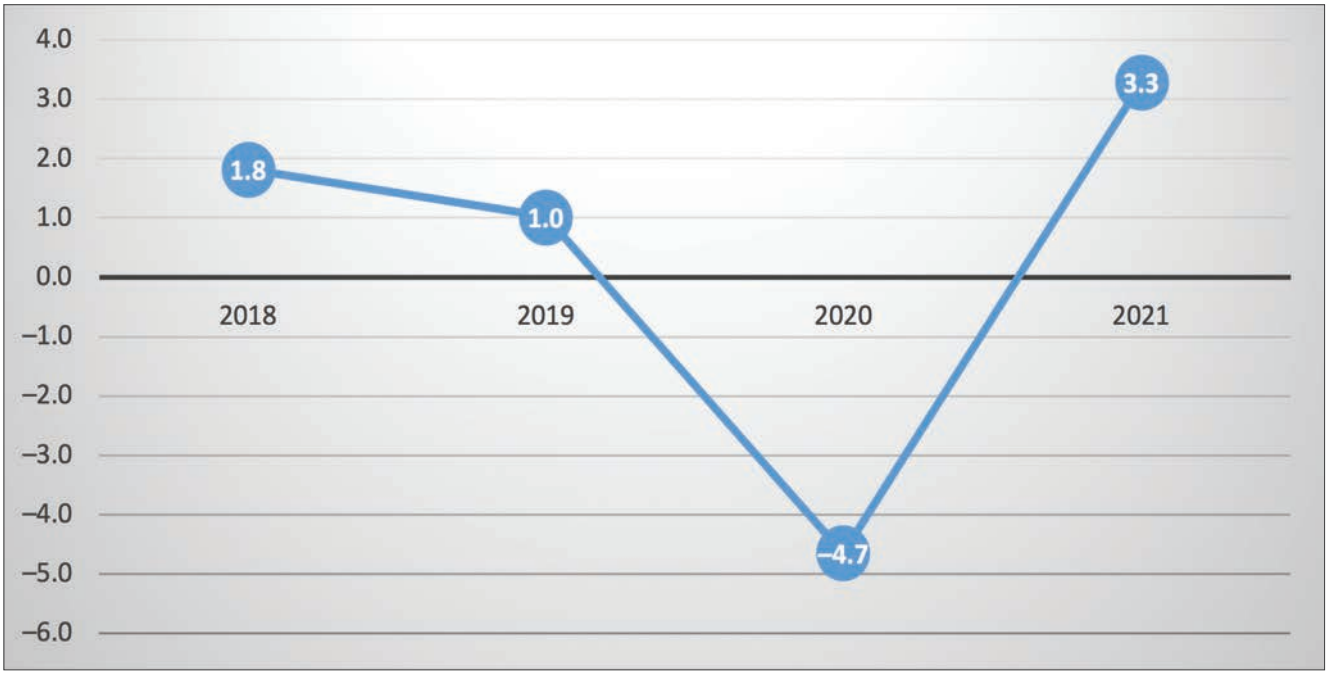

- يتبين من الرسم السابق أن اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ستشهد انكماشًا بنحو ٤,٧٪ خلال ٢٠٢٠، ومن ثم ستتعافى بحلول العام المقبل عند ٣,٣٪، وذلك انخفاضًا عن توقعات صندوق النقد الدولي في أبريل الماضي بشأن معدل النمو في تلك الاقتصادات خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ بنسبة ١,٩٪ و٠,٧٪ على الترتيب. وبالنظر إلى التوقعات المتعلقة بالاقتصاد المصري والتركي، **سنجد ما يلي:**

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر وتركيا

اسم الدولة	2018	2019	التوقعات 2020	التوقعات 2021	الاختلاف عن توقعات أبريل 2020 2020	الاختلاف عن توقعات أبريل 2020 2021
مصر	5.3	5.6	2.0	2.0	0.0	-0.8
تركيا	2.8	0.9	-5.0	5.0	0.0	0.0

مقارنة بين توقّعات النمو في الاقتصادين المصري والتركي

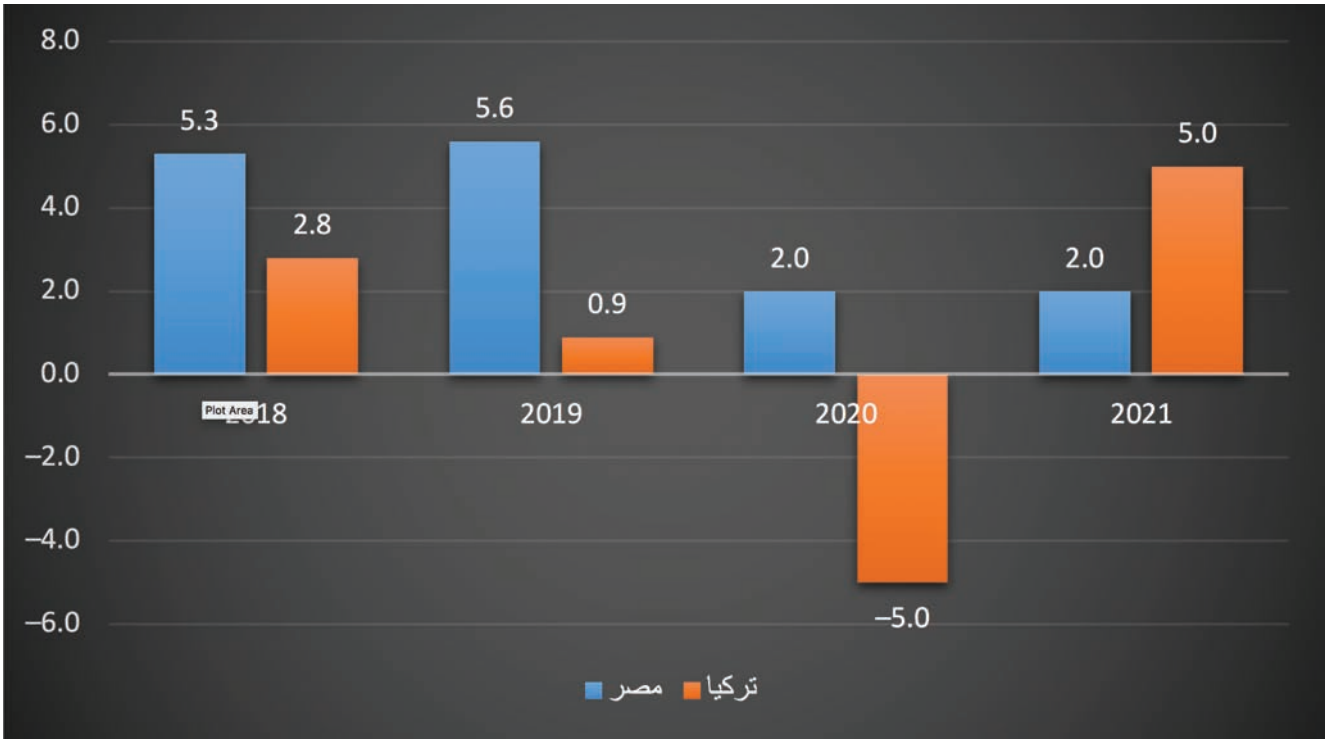

- ثبت صندوق النقد الدولي -كما هو مبين في الجدول والشكل السابقين- توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال العام الجاري عند ٢٪، فيما خفض تقديراته لمعدل نمو العام المقبل بنحو ٠,٨٪ إلى ٢٪ أيضًا. وفيما يخص تركيا، فقد توقع صندوق النقد انكماش الاقتصاد التركي خلال ٢٠٢٠ بواقع ٥٪، على أن يسجل نموًّا خلال العام القادم بنفس النسبة.

تهديدات الاقتصاد العالمي

- لفت صندوق النقد الدولي في تقريره إلى وجود عدة عوامل تشكل تهديدًا للاقتصاد العالمي بخلاف التطورات السلبية ذات الصلة بفيروس كورونا؛ إذ يتعرض الاقتصاد لتحديات إضافية تفرضها التوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين على عدة جبهات، والعلاقات المتفككة بين تحالف منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك +). وبالإضافة إلى انخفاض معدلات التضخم قبل الأزمة من الأساس وارتفاع الدين العام لا سيما في الاقتصادات المتقدمة.

- يتوقع صندوق النقد أن يصل الدين العام العالمي إلى مستوى مرتفع غير مسبوق يتجاوز ١٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بما يمثل زيادة قدرها ١٩٪ مقارنة بالعام السابق بفعل الإنفاق الحكومي الطارئ لتجاوز آثار وباء كورونا.

- نوّه صندوق النقد إلى احتمالية تعديل توقعاته السابقة خلال الشهور المقبلة بسبب وجود حالة من عدم اليقين حول تطور الجائحة، كما وضع سيناريوهين أساسيين أمام الاقتصاد العالمي، **هما:**

  - **السيناريو الأول:** إمكانية أن يكون الانكماش الاقتصادي أقل حدةً من التنبؤات الحالية وذلك في حالة تعافي النشاط الاقتصادي بسرعة أكبر من المتوقعة حاليًّا، أو في حالة التوصل إلى لقاح آمن وفعال للفيروس، مما سيؤدي إلى تحسين ثقة المستهلكين وتعزيز نتائج النمو في عام ٢٠٢١.

  - **السيناريو الثاني:** احتمالية أن يحدث الانكماش الاقتصادي بصورة أسوأ من المتوقع، وهو ما يُمكن حدوثه إذا تفشى الوباء مرة أخرى في الدول التي يبدو أنها قد تجاوزت ذروة العدوى، وهو الأمر الذي سينتج عنه إعادة فرض بعض الإجراءات الاحترازية المتمثلة في الإغلاق، وتقييد حركة السفر والطيران مرة أخرى.

كيف يفكر العالم؟

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (6) - 15 يوليو 2020

www.ecsstudies.com

- هل تخوض مصر حربًا في ليبيا؟: رؤية كارنيجي
- ملامح الانخراط التركي المكثّف في الشرق الأوسط
- السودان.. اقتصاد مأزوم يهدد المرحلة الانتقالية

1 هل تخوض مصر حربًا في ليبيا؟: رؤية لكارنيجي

حذر الرئيس المصري «عبدالفتاح السيسي»، في ٢٠ يونيو ٢٠٢٠، من تدخل القوات المصرية في ليبيا إذا عبرت قوات الوفاق الليبي المدعومة من تركيا خط المواجهة بين سرت والجفرة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التحليل المعنون «هل ستذهب القاهرة للحرب؟» للكاتب «يزيد الصايغ» المنشور على موقع مركز كارنيجي للشرق الأوسط في ٢٢ يونيو الماضي.

حرب الضرورة القصوى

- يتزايد احتمال تدخل مصر المباشر في ليبيا على الرغم من تفضيل إدارة الرئيس «السيسي» عدم التدخل. وعليه، لا يعدو قرار التدخل العسكري كونه «الملاذ الأخير». وإن حدث ذلك، لن تحتاج مصر إلى التدخل الشامل للحيلولة دون تقدم القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني (التي تتخذ من طرابلس مقرًّا لها) من التقدم إلى خط سرت-الجفرة أو تجاوزه. ولن يكون الجيش المصري بحاجة إلى التقدم إلى ذلك الخط أو مواجهة القوات المدعومة من تركيا مباشرة.

- قد تكون الخطوة الأولى لمصر هي عبور الحدود الغربية لتحقيق الانتشار الكبير ثم التوقف. وبهذه الطريقة، تُدلل على جديتها، وتقنع الجانب الآخر بوقف تقدمه. وإن تدهور الأمر، يمكن نقل عدد كبير من القوات إلى ليبيا، لا سيما في ظل قربها جغرافيًّا. وبالنظر للقدرات العسكرية المصرية، يمكن القول إنها تفوق مثيلتها التركية. ولكن حتى في ذلك الحين، من المرجح أن تبقى القوات المصرية في المنطقة الحدودية الشرقية من ليبيا.

- إن مصلحة مصر الرئيسية في ليبيا هي حماية أمنها القومي وحدودها الجغرافية، وهي لا تثق بحكومة الوفاق الوطني، وترى في تورط تركيا تهديدًا خطيرًا. ومن ثم، تهدف مصر من خلال دعمها للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير «خليفة حفتر» إلى ضمان أمن حدودها وتوفير حدود مشتركة آمنة. وبجانب ذلك، تتعدد المصالح الاقتصادية المصرية في ليبيا، لما توفره الأخيرة من فرص للعمالة والمقاولين المصريين. ومع ذلك، تظل المصالح الاقتصادية محدودة بطبيعة الحال، ولن تخاطر القاهرة بنشر عسكري مكلف للدفاع عنها.

موقع سرت والجفرة على الخريطة الليبية

- وعلاوة على ذلك، يدرك المصريون خطورة التهديدات التي تتعرض لها ليبيا. ولذا، من المتوقع أن يدعموا قرار الحرب المشروع في رؤيتهم. ومن المحتمل أيضًا أن يكون هناك قدر معين من التعاطف الدولي وحتى الدعم الصريح لمصر من روسيا وبعض الدول الأوروبية. ومن المحتمل أن تُعرب الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية الرئيسية عن

- تفهّمها مثلَ هذه الخطوة، ولكنها لن تعرب عن دعمها غير المشروط، لخوفهم من احتمالات التصعيد العسكري في ليبيا الذي سينعكس -بدوره- على الصراع في البحر الأبيض المتوسط والنفوذ الروسي. ولذا، من المرجح أن نرى جهودًا دبلوماسية للتأكد من أن التدخل المصري دفاعي، ومحدود، وتدريجي.

- تدعم مصر بالفعل قوات الجيش الوطني الليبي، ومن شأن التدخل المباشر أن يسهم بشكل كبير في تحرير القوات من أجل إعادة نشرها في وسط ليبيا، وتعزيز الروح المعنوية. ومن شأنه أيضًا أن يُخفف من الاستياء المتزايد من «حفتر» في الشرق، وكذا داخل الجيش الوطني الليبي. وفي جميع الحالات، من المرجّح أن تسعى مصر إلى كبح جماح «حفتر»، ومنعه من القيام بمحاولة ثانية للاستيلاء على غرب ليبيا وطرابلس، وهي الخطوة التي عارضتها في العام الماضي. وستوضح مصر لـ«حفتر» أن أي دعم مستقبلي -بما في ذلك التدخل- يهدف إلى منع انهياره لا أكثر، وعليه أن يقبل عملية سياسية جديدة لحل الصراع.

- لن تكون هناك حرب شاملة تشارك فيها القوات المصرية في ليبيا. ويمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة استئناف وتوسيع إمدادات الأسلحة والدور القتالي لقواتها الجوية لدعم الجيش الوطني الليبي، بالتنسيق مع الجيش المصري. ولكن من غير المتوقع أن تقلب الإمارات العربية المتحدة الميزان العسكري، أو أن تقدم السعودية ما يتجاوز الدعم اللفظي.

خلاصات تحليلية

- لا شك أن النشاط التركي داخل الدولة الليبية يُعد قُبلة حياة للتنظيمات الإرهابية المختلفة لا سيما تنظيم «داعش»، على نحو يقوض الجهود الأممية، ويعرقل فعالية الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وفي مقدمتها التحالف الدولي الذي بذل جهودًا كبيرة خلال السنوات الماضية لكسر شوكة سيطرة الجماعات الإرهابية على مساحات شاسعة في كلٍّ من سوريا والعراق.

- وتدلل «مبادرة القاهرة» على أن الحرب لا تعدو كونها الخيار الأخير، فقد ساندت مصر ليبيا في مختلف المحافل الدولية، وطالبت المجتمع الدولي بالانخراط في إيجاد الحلول السياسية العملية للأزمة من خلال جمع كافة الأطراف على غرار مؤتمر برلين.

- وقد تعددت تحذيرات مصر من مخاطر الانخراط التركي في الأراضي الليبية، وما تقوم به من عمليات تجنيد وتدريب ونقل الآلاف من المرتزقة والميليشيات من سوريا إلى ليبيا، بفعل تداعياته السلبية

على الأزمة الداخلية. وهو الأمر الذي يؤثر -في مجمله- على الأمن القومي المصري. ومن هنا كان تلويح «السيسي» بخيار الحرب لحماية المصالح المصرية، والتأكيد على جاهزية القوات العسكرية.

- تتولى القوات العسكرية المصرية حماية الحدود الغربية الممتدة بطول ١٣٠٠ كم مع ليبيا في إطار خطة إحكام السيطرة على الحدود دون السماح باختراقها، وتتعقب التكفيريين والمهربين عبر الحدود. ولن تخوض مصر الحرب نيابة عن أحد، ولن تتحرك قواتها إلا لتأمين مقدراتها، مثلما حدث عند الاعتداء على مصريين في ليبيا، أو عندما تحاول سيارات المهربين اختراق الحدود.

- لم يوضح «السيسي» طبيعة التدخل المباشر الذي لوّح به، لكنه دعا القوات المصرية أثناء زيارة لقاعدة سيدي براني الجوية القريبة من الحدود مع ليبيا إلى الاستعداد لأي مهمات داخل أو خارج الحدود المصرية. كما أبلغ ممثلي القبائل الليبية بأن مصر على استعداد لدعم وتسليح وتدريب شبابها.

- ويُمكن فهم أهمية مدينة سرت الاستراتيجية (التي تقع على بعد ٤٥٠ كم شرق طرابلس) في ضوء موقعها بين أكبر مدينتين في ليبيا؛ إذ تقع في المنتصف بين عاصمة البلاد طرابلس وعاصمة إقليم برقة في الشرق بنغازي (ألف كم شرق طرابلس). كما تكمن أهمية سرت الاستراتيجية في موقعها شمال قاعدة الجفرة الجوية (٦٥٠ كم جنوب شرق طرابلس)، ولا يفصلها عنها سوى طريق مفتوح لا يتجاوز ٣٠٠ كم.

- في ضوء الأهمية الاستراتيجية لسرت، يمكن القول إن السيطرة عليها تجعل الطريق مفتوحًا أمام السيطرة على الموانئ النفطية؛ فلا يبعد أقرب ميناء نفطي (السدرة) عنها سوى ١٥٠ كم. وإلى جانب هذا، لطالما كانت سرت القاعدة الخلفية لأي هجوم على الموانئ النفطية من الغرب. ولهذه الأسباب، يتمسك الجيش الوطني الليبي بالدفاع عنها لتأمين منطقة الهلال النفطي، الذي يمثل أكثر من ٦٠٪ من الصادرات الليبية النفطية. وفي المقابل، تعد السيطرة على سرت والموانئ النفطية هدفًا أساسيًّا لحكومة «فايز السراج».

- أما منطقة الجفرة فهي ذات أهمية بالغة لأنها تقع بوسط ليبيا، وتربط الجنوب بالشمال عبر شبكة من الطرق الرئيسية. وبقربها تقع حقول نفطية، وبمسافة ليست ببعيدة منظومة النهر الصناعي. وهي تعتبر العاصمة العسكرية للنظام الليبي في عهد العقيد الراحل «معمر القذافي»، وبها مخازن للأسلحة ومطار عسكري.

2 ملامح الانخراط التركي المكثّف في الشرق الأوسط

نشر موقع منتدى الشرق الأوسط، بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٢٠، مقالًا بعنوان «تركيا الآن اللاعب الأكثر خطورة في الشرق الأوسط» للكاتب «سيث فرنتزمان» (الزميل بمنتدى الشرق الأوسط، ومحرر افتتاحية صحيفة «جيروزاليم بوست»)، وناقش المقال الدور التركي المتصاعد في أزمات المنطقة، وما ينبغي على الولايات المتحدة والقوى الدولية القيام به لتحجيم ذلك.

تحركات واسعة النطاق

- نفذت تركيا غارات جوية واسعة النطاق على شمال العراق في ١٥ يونيو ٢٠٢٠. وهي الغارات التي استهدفت المناطق التي تقطنها الأقلية الإيزيدية التي لا تزال تحاول التعافي من الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم «داعش» بحقها. وبينما تدعي أنقرة أنها تقصف «الإرهابيين»، يبدو أن المناطق التي تعرضت للضرب في جبل سنجار لا تعدو كونها كهوفًا صغيرة، ولم تقدم تركيا أي دليل يربط الإيزيديين بالتهديدات الموجهة إلى الأراضي التركية.

- في الوقت الذي خلّفت فيه الصراعات من سوريا إلى ليبيا واليمن دولًا أكثر انقسامًا من أي وقت مضى، وبدون مسار واضح للسلام، أو سبيل يتوافق من خلاله السكان المحليون على مستقبل بلادهم؛ انخرطت تركيا في تلك الصراعات كافة.

- في نوفمبر ٢٠١٩، وقّعت أنقرة صفقة مع حكومة الوفاق الوطني الليبية لتضمن بها بسط سيادتها على مناطق بحرية تابعة لكل من قبرص واليونان. وهي المناطق التي سبق أن نشرتها سلفًا ضمن خريطة «الوطن الأزرق». فتبعًا لتلك الخريطة، تدعي تركيا سيادتها على الجزء الشرقي من بحر إيجه بأكمله، وكذلك جزر: ليمنوس، ولسبوس، ورودس، وشيوس التابعة لليونان. وقد تبع ذلك إرسالها طائرات بدون طيار إلى ليبيا، وتجنيد آلاف السوريين للقتال في طرابلس، متجاهلة حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

خريطة الوطن الأزرق

- أعقب ذلك قرار تركيا بإغراق محافظة إدلب السورية بقواتها في فبراير ٢٠٢٠، حيث اشتبكت الجماعات المتمردة السورية المدعومة من تركيا مع النظام السوري. وبعد مقتل الجنود الأتراك في إدلب، قررت أنقرة تهديد أوروبا بتدفق اللاجئين ما لم يتم بذل مزيدٍ من الجهد لدعم تركيا. وعليه، خلقت تركيا أزمة جديدة، واستخدمت السوريين كبيادق، كما هو الحال في ليبيا. وعلى جانب إدلب، تستمر تركيا في احتلال منطقتي تل أبيض وعفرين، وتعمل على تطهيرهما من مئات الآلاف من الأكراد والأقليات.

- قد تكون تحركات الرئيس التركي نابعة من التوافق بينه وبين الرئيس الأمريكي، نظرًا للعلاقة الشخصية التي تجمع الطرفين، بجانب علاقاته الوطيدة مع إيران وروسيا. وبينما ركزت الولايات المتحدة على إيران كمصدر لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، تحولت تركيا -بدورها- إلى تهديد يفوق مثيله الإيراني. فمن خلال عضويتها في الناتو، تمتلك تركيا تفويضًا مطلقًا لقصف وغزو الدول دون أي انتقاد.

- تحتاج الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى مطالبة تركيا بالالتزام بالقوانين الدولية، غير أن العزلة المتزايدة على إدارة «ترامب» شجعت العدوان التركي، لا سيما في ظل اعتقاده بقدرته على التحرك دون التعرض لأي عقاب، ما يرجح احتمال استدامة عقد من الحروب في الشرق الأوسط، وتغذية حلقة

- مفرغة من الصراع بالمناطق المعرضة للخطر (مثل سنجار). وعوضًا عن إعادة إعمار المناطق المدمرة من قبل «داعش»، تُغذي الجولات الجديدة من الصراع طموحات تركيا، بما يقوض السلام في المنطقة.

مخاطر متزايدة

- تدرك الدولة المصرية ما تفرضه التحركات التركية الإقليمية من خطورة على مستقبل المنطقة واستقرارها. فالخلاف لا ينصرف إلى ما هو سياسي أيديولوجي فحسب، بل يمتد إلى رفض مصر النهج التركي التوسعي بالإقليم أيضًا، ذلك أن الغرض الأساسي منه زيادة نفوذها بالإقليم، بل والاستحواذ على الثروات الكامنة بالمنطقة أيضًا.

- ووفقًا لذلك، عملت الدولة المصرية على توجيه الانتباه، وحشد الجهود لمواجهة التحركات التركية التوسعية. وعليه، برزت الأداة الدبلوماسية المصرية الداعية إلى وحدة الأراضي الليبية والسورية والعراقية، وإدانة الانتهاكات التركية كافة التي من شأنها تقويض هذا الهدف. وخلال الاجتماع الأخير للائتلاف الدولي لمكافحة «داعش»، شددت مصر على مخاطر الائتلاف، نتيجة الدور الذي تضطلع به تركيا في تجنيد وتدريب ونقل آلاف من المقاتلين الأجانب من سوريا إلى ليبيا، وهو ما يتعين معه أن يعمل الائتلاف على ضمان عدول تركيا الفوري عن هذه الممارسات، والالتزام بواجباتها القانونية، فضلًا عن ضرورة اضطلاع مجلس الأمن ولجان العقوبات المعنية التابعة له بمسئولياتها.

- مع تكثّف التدخلات التركية وما أضحى عليه الأمر من تهديد للأمن القومي المصري، صعّدت مصر من حدة خطابها، وهو ما تجلّى في إعلان الرئيس المصري «عبدالفتاح السيسي»، من موقع تفقده للقوات المسلحة بالمنطقة الغربية العسكرية في سيدي براني، عن كون خط سرت / الجفرة بمثابة خط أحمر للأمن القومي المصري، وأن أي تدخل مباشر من الدولة المصرية في الأزمة الليبية باتت تتوفر له الشرعية الدولية، سواء في إطار ميثاق الأمم المتحدة (حق الدفاع عن النفس)، أو بناء على السلطة الشرعية الوحيدة المنتخبة من الشعب الليبي (مجلس النواب الليبي).

- لا ينصرف التهديد التركي للأمن القومي المصري إلى ليبيا فحسب؛ بل يطال هذا التهديد منطقة شرق المتوسط أيضًا، ولا سيما مع توالي اكتشافات الغاز بالمنطقة، وهو ما كان له تأثير مباشر على المصالح التركية، سواء الاقتصادية منها أو السياسية.

- قُبيل اكتشافات الغاز، عملت تركيا على تعزيز موقعها باعتبارها مركزًا مهمًّا لنقل الطاقة إلى القارة الأوروبية، وهو الأمر الذي منحها ميزة سياسية واقتصادية. ولكن مع تنامي اكتشافات الغاز، وغياب تركيا عن خارطة تلك الاكتشافات، فضلًا عن تراجع موقعها كناقل للغاز إلى القارة الأوروبية؛ لجأت تركيا إلى تطبيق سياستها التوسعية التي يمكن من خلالها ضمان الاستحواذ على أي كشف للغاز، وهو ما تجلّى في انتهاكاتها المستمرة للمياه القبرصية واليونانية، هذا إلى جانب اعتراض أي مشروعات من شأنها نقل الغاز إلى أوروبا دون المرور عبر أراضيها.

- وعليه، آثر الجانب المصري انتهاج سياسة دبلوماسية تعاونية في سبيل مواجهة السلوك التركي بالمنطقة. ولذا، أكدت مصر حقوقَ جمهورية قبرص وسيادتها على مواردها في منطقة شرق المتوسط في مواجهة أي إجراءات أحادية تنتهك الحقوق القبرصية أو تهدد أمن واستقرار منطقة شرق المتوسط. وأيضًا، تعمل الحكومتان المصرية واليونانية على دفع المشاورات الفنية الهادفة إلى ترسيم الحدود البحرية البينية لقطع الطريق أمام الادعاءات التركية بالمياه الإقليمية اليونانية.

- وعلى صعيد التعاون الإقليمي، وتحديدًا في يناير ٢٠١٩، كانت دعوة مصر لإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط بهدف تحقيق أكبر قدر من التعاون بين الدول المنتجة للغاز في منطقة شرق المتوسط، وإقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة. وفي الاجتماع الثالث للمؤسسين في يناير ٢٠٢٠، برز التوجه نحو إكساب المنتدى بُعدًا مؤسسيًّا بغرض تحقيق استفادة مشتركة من موارد الغاز بالمنطقة، وليكون المنتدى بمثابة أداة ضغط فاعلة أمام أي مشروع مناوئ لأهداف المنتدى أو متعارض مع مصالح مؤسسيه.

- لم تكتفِ الدولة المصرية بجهودها الدبلوماسية أو الإقليمية، بل عملت أيضًا على تطوير قدراتها التسليحية، لا سيما قدراتها البحرية بما يضمن لها مواجهة وردع أي تهديدات محتملة. وفي هذا الإطار، نجحت مصر في الحصول على حاملات الطائرات الهليكوبتر من طراز «ميسترال»، وفرقاطات فرنسية من طراز «فريم تحيا مصر» بالإضافة إلى غواصات ألمانية من فئة ٩٠٢. ومؤخرًا، أشارت تقارير صحفية إلى موافقة الحكومة الإيطالية على بيع مدمرتين من نوع «فريم بيرجاميني» إلى مصر.

- وقد تمكّن الجانب المصري أيضًا من طلب أربع فرقاطات إضافية، فضلًا عن نحو ٢٠ لنش صواريخ، و٢٤ مقاتلة من طراز يوروفايتر تايفون متعددة المهام، و٢٤ طائرة إيرماكي إم-٣٤٦ للقتال الخفيف والتدريب المتقدم، وقمر للاستطلاع والتصوير الراداري، في صفقات قد تبلغ قيمتها الإجمالية نحو ١٠ مليارات يورو.

- على الرغم من تعدد المسارات المصرية المجابهة للتحركات التركية بالإقليم، ستظل فعالية تلك المسارات رهنًا بالقدرة على ضمان تحقيق حشد وإجماع دولي وعربي من شأنه إدانة وتقويض الممارسات والانتهاكات التركية بالمنطقة.

3 السودان.. اقتصاد مأزوم يُهدد المرحلة الانتقالية

جاء مؤتمر المانحين الدوليين في الخامس والعشرين من يونيو الماضي ليبعث بارقة أمل للاقتصاد السوداني المأزوم الذي يهدد عملية التحول السياسي الانتقالي بعد نظام البشير. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التقرير المعنون «تمويل المرحلة الانتقالية المضطربة في السودان» والصادر عن مجموعة الأزمات الإفريقية بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٢٠.

تحديات متفاقمة

- يعاني السودان من نقص حاد في السلع الأساسية وانقطاع التيار الكهربائي والتضخم في عدد من القطاعات. وعلى الرغم من ذلك، لم يتلقَّ الخرطوم كثيرًا من المساعدات من الجهات المانحة، ولا يزال السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب، ما يفرض مزيدًا من الأعباء الاقتصادية عليه.

أبرز مؤشرات الاقتصاد السوداني ٢٠١٨-٢٠٢٠

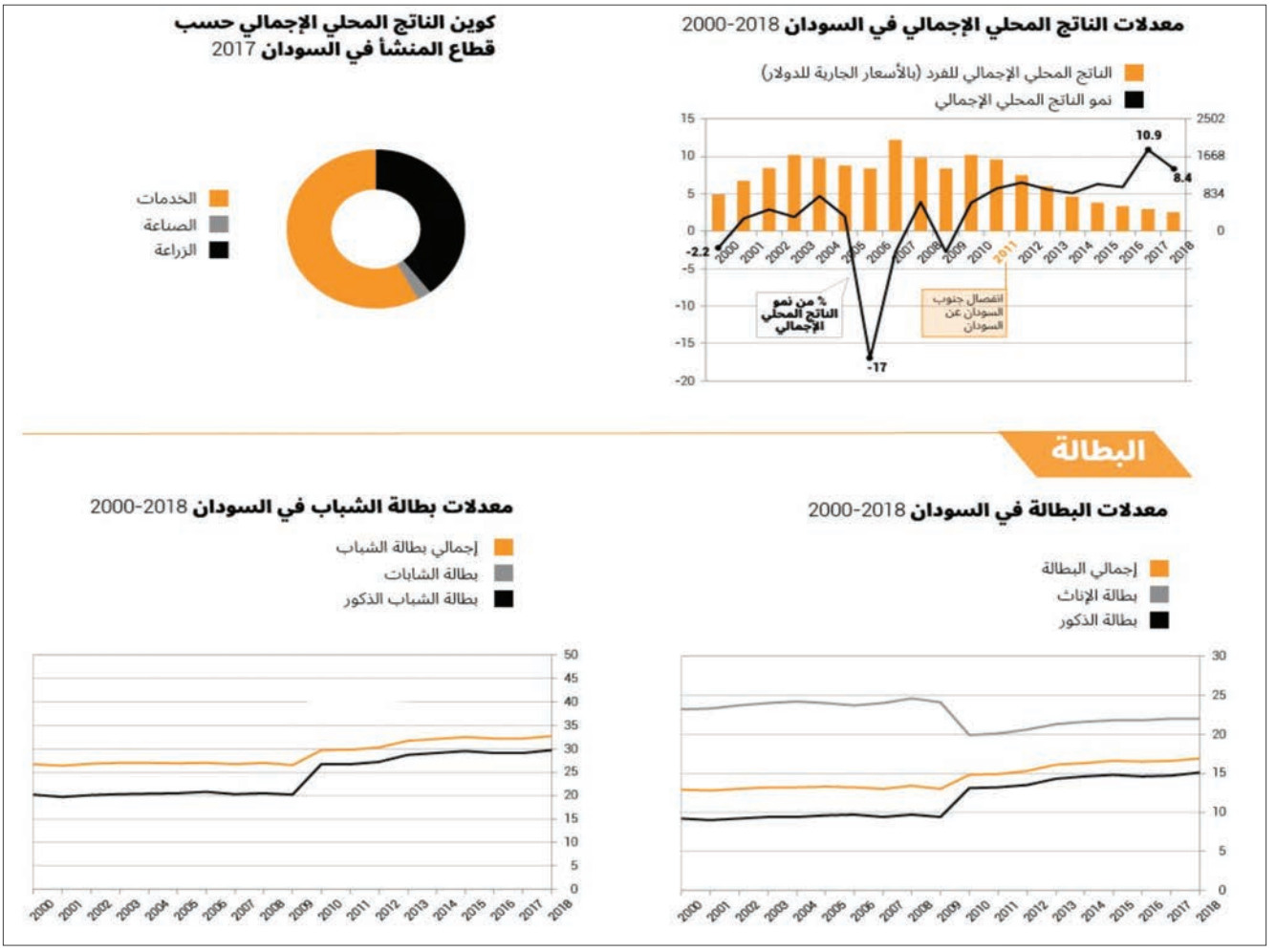

المصدر: https://fanack.com/ar/sudaneconomy/

- لقد سعى «حمدوك» إلى خفض الإنفاق الحكومي الذي يستنزف الخزانة الجافة، ومع ذلك كان هناك حرص على عدم الاقتطاع من نفقات الجيش، خشية أن يُثير ذلك ردود أفعال عنيفة. وعوضًا عن ذلك، خفضت فاتورة الدعم الضخمة التي تغطي الوقود المستورد.

- وفي ظل حكم «عمر البشير»، تدهورت الموارد السودانية بشكل حاد. وعلى الرغم من تراكم مليارات الدولارات من عائدات النفط شهريًّا، فشلت حكومة «البشير» في الاستثمار في السودان. ومع انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١، فقدت الخرطوم مصدرًا حيويًّا لعائدات النفط. وحتى مع رحيل «البشير» استمرت الأزمة الاقتصادية، وحُرم السودان من تمويل صندوق النقد الدولي لمواجهة (كوفيد-١٩) بسبب وجوده على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

- في السابع من مايو الماضي، صرح وزير المالية «إبراهيم البدوي» بأن الإيرادات الحكومية انخفضت بنسبة ٣٧٪ عن التوقعات السابقة. كما انخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة ٢١٪. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض الدعم المقدم من الجهات المانحة بنسبة ٣٦٪ عن المتوقع. وبحسب صندوق النقد الدولي، سيتقلص الاقتصاد السوداني بنسبة ٧٪ في يوليو ٢٠٢٠.

- أدى رفع الدعم عن الوقود إلى ارتفاع تكلفة النقل، ما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ونوع من الإحباط الشعبي الذي قد يؤدي إلى اندلاع اضطرابات. وإذا تضاعفت هذه الاحتجاجات، فقد تهدد «حمدوك»، وبخاصة في ظل الصراع الدائر داخل مجلس السيادة بين العسكريين وبعضهم بعضًا (تيار بقيادة البرهان، والآخر بقيادة «حميدتي» من جهة والمدنيين من جهة أخرى).

- يصعب حشد المساعدات للسودان بسبب المصالح الدولية المتباينة بين الدول المانحة. فعلى سبيل المثال، فضّلت مصر والإمارات والسعودية دعم الجيش السوداني منذ خروج «البشير»، وعقدوا الآمال على قدرة الجيش السوداني على التصدي لقوى الإسلام السياسي في منطقة القرن الإفريقي بأكملها. وعلى النقيض من ذلك، أعرب الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عن دعمهم لحركة الاحتجاج المدنية، وسارعوا لإدانة قوات الأمن في يونيو ٢٠١٩ بسبب مقتل مدنيين.

- قد يكون للتنافس بين الإمارات ومصر من جهة، وقطر من جهة أخرى، آثار حادة، وبخاصة بعد المعركة الأخيرة في ليبيا، ووجود حكومة معترف بها من قبل الأمم المتحدة في طرابلس، الأمر الذي يزيد من رغبة القاهرة

- وأبو ظبي في تعميق العلاقات مع الجهات الأمنية في الخرطوم وسط تراجع حلفائهم الليبيين.

- تتعالى بعض الأصوات التي تؤكد وجود خلافات بين القاهرة وأبو ظبي؛ ففي الوقت الذي تفضّل فيه مصر «البرهان» والجيش النظامي، تميل الإمارات لـ«حميدتي» وقوات الدعم السريع. وعلى المستوى العربي، قدمت الإمارات العربية المتحدة ٧٥٠ مليون دولار للسودان رغم أن معظم هذه الأموال كانت في أيدي قوات الدعم السريع. ولذا فإنه من الأفضل للسودان أن يتم التعاون بين الجهات المانحة له مع تحييد المصالح مؤقتًا.

مصر واقتصاد السودان

- انطلق الدور المصري لمعاونة الشعب السوداني في تجاوز أزماته السياسية انطلاقًا من دور مصر التاريخي وعلاقاتها القوية مع السودان، وتأكيدًا على اضطلاعها بمهامها كرئيس للاتحاد الإفريقي خلال العام الماضي. وقد كانت البداية في إبريل ٢٠١٩ عندما دعا الرئيس «عبدالفتاح السيسي» رؤساء ١٣ دولة إفريقية لمناقشة تطورات الأزمة السودانية. وفي ذلك الوقت، نجحت مصر في إقناع المشاركين بتمديد المهلة الممنوحة من الاتحاد الإفريقي للمجلس العسكري الانتقالي.

- نجحت القاهرة في كسب ثقة الفرقاء السودانيين، حيث استضافت عددًا من جلسات الحوار بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير. وفي الرابع من أغسطس ٢٠١٩، نجحت وساطة الاتحاد الإفريقي برئاسة مصر في التوصل إلى اتفاق بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي في السودان.

- على الصعيد الاقتصادي، فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يتجاوز مليار دولار، كما تشارك مصر في ٣١٥ شركة بالسودان في قطاعات استثمارية متعددة. وعلى صعيد الزراعة، يمكن لمصر الاستثمار في زراعة مساحات واسعة بالقمح والقطن. كما أن هناك محاولات للاستثمار في زراعة السكر لسد احتياجات السودان وتحقيق الاكتفاء الذاتي. علاوة على الاستثمار في زراعة المحاصيل الزيتية، خاصة وأن السودان يمتلك ١٥ مليون فدان في منطقة القطايف، تُزرع بالسمسم وعباد الشمس بالاعتماد على الأمطار.

- يمكن لمصر الاستثمار في إقامة المزارع والتسمين للثروة الحيوانية، لسد الاحتياجات المتزايدة والفجوة بالسوق المصرية، خاصة بعد افتتاح الطرق البرية بين البلدين. ويرتبط البلدان بعددٍ من الاتفاقيات الاقتصادية من ضمنها: الكوميسا، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، إضافة إلى بروتوكول للتبادل التجاري بين البلدين، واتفاقية لتسيير تجارة الجمال السودانية بين الجانبين بشكل متدفق ومستمر.

- وقّعت الدولتان على وثيقة الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي تضمنت اتفاقية للتعاون في مجال التعليم العالي، ومذكرة تفاهم في المجال الزراعي، وبرامج تنفيذية للتعاون في مجالات الصحة، والرياضة، والشباب، والتعاون الثقافي، والسياحة.

- أما في مجال الكهرباء، فقد تم الانتهاء من أعمال إنشاء الخط الكهربائي لربط البلدين في أبريل ٢٠١٩، ويبلغ طوله بالجانب المصري نحو ١٠٠ كم، وبالجانب السوداني نحو ٧٠ كم. وتهدف المرحلة الأولى من الربط إلى إمداد الجانب السوداني بقدرات تصل إلى ٧٠ ميجاوات على مدار الساعة، وذلك لحين استكمال تركيب بعض الأجهزة اللازمة بمحطات الجانب السوداني. ومع انتهاء هذه الأعمال، تأتي المرحلة الثانية من الربط والتي تستهدف إمداد السودان بقدرة تصل إلى ٣٠٠ ميجاوات.

- منذ سقوط نظام الإنقاذ في السودان، بذلت مصر كثيرًا من الجهود لتأمين الفترة الانتقالية، ودعم السودان في الاتحاد الإفريقي. كما خاطبت الجهات الدولية لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وقد التقى ممثلو ٤٠ دولة ومنظمة عالمية في مؤتمر شركاء السودان الذي هدف إلى حشد الدعم الدولي لمساعدة الخرطوم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ودفع جهود التحول الديمقراطي والتنمية في البلاد. حيث شارك في المؤتمر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومجموعة من الدول الإفريقية والعربية (بما فيها مصر)، وذلك في انعكاس للاهتمام المصري المستمر بالسودان واستقراره لما له من آثار إيجابية على استقرار منطقة القرن الإفريقي بالكامل.

بيانات وإحصائيات

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (6) - 15 يوليو 2020

www.ecsstudies.com

مصر وثورة ٣٠ يونيو .. حصاد تنموي ل ٧ سنوات

مصر وثورة ٣٠ يونيو .. حصاد تنموي لـ ٧ سنوات

سبع سنوات هي عمر ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، والتي كانت إيذانا ببدء ثورة أخرى من نوع جديد هي «ثورة التنمية»، والتي تم فيها تدشين أساليب وأفكار جديدة في إدارة موارد البلاد، في أكبر عملية تطبيق عملي للتفكير خارج الصندوق. وقد انعكس ذلك على المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تعكسه بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء التي اعتمدنا عليها في إعداد هذا الملف.

معدل البطالة (٪)

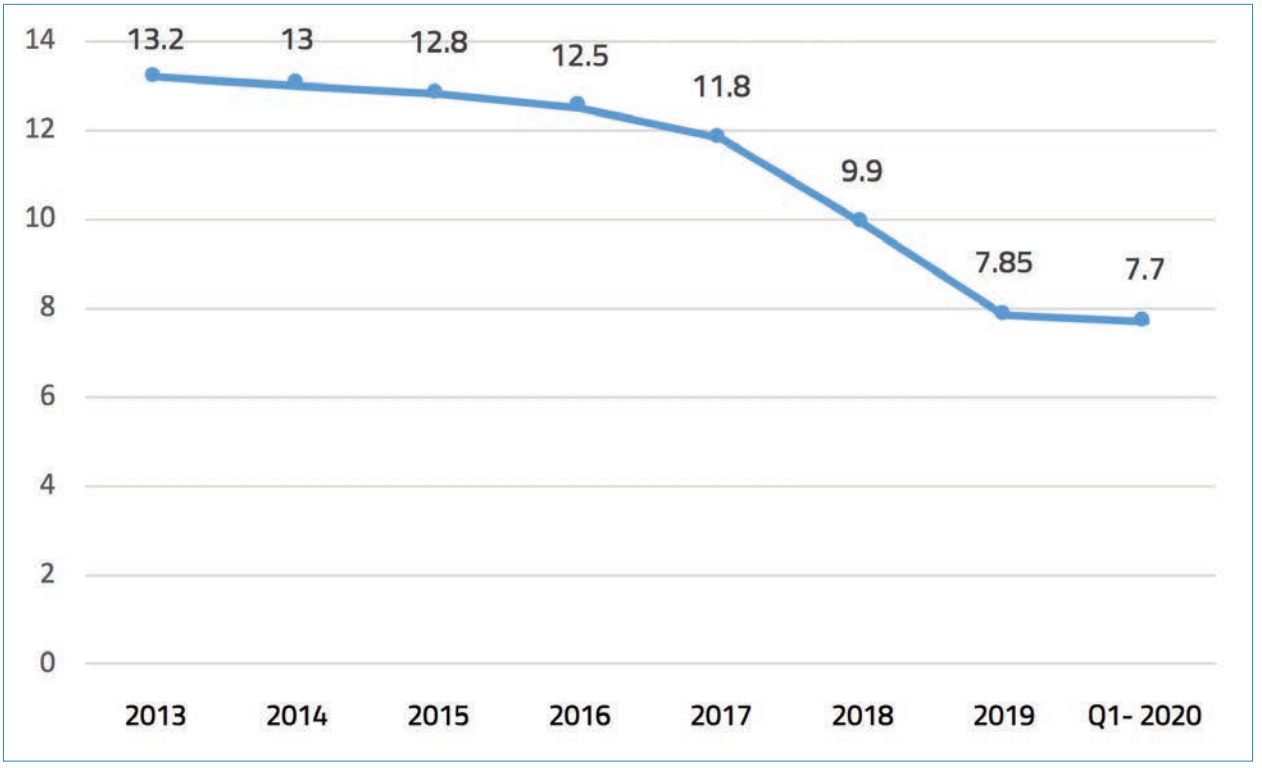

كمية الطاقة الكهربية المولدة (جيجا وات ساعة)

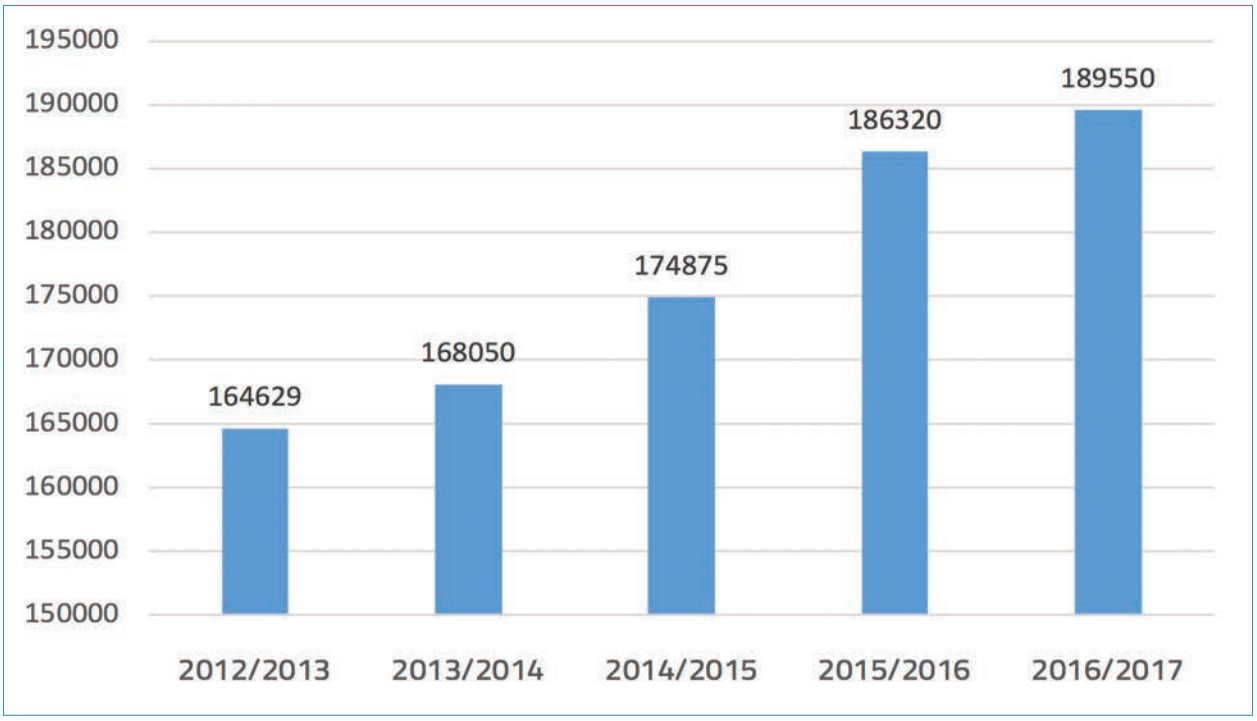

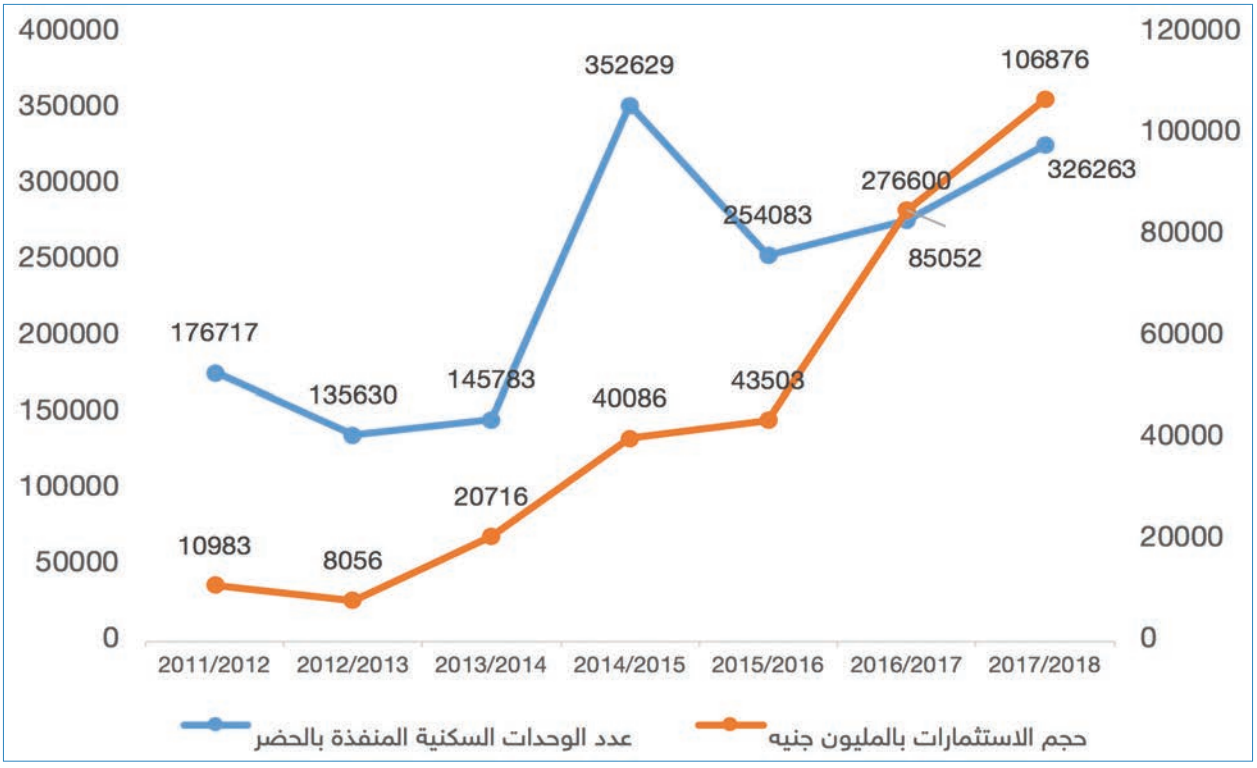

الأراضي الزراعية الجديدة (بالفدان)

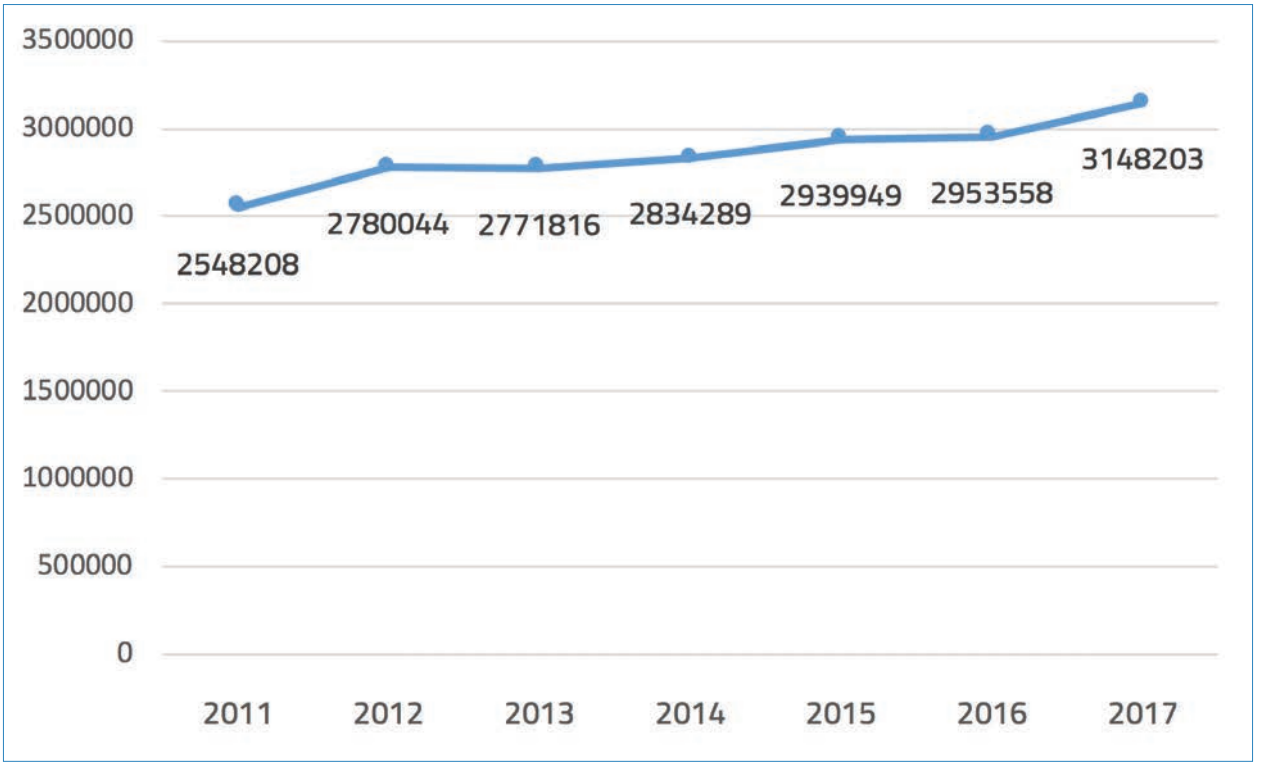

تطور انتاج الثروة الحيوانية والسمكية

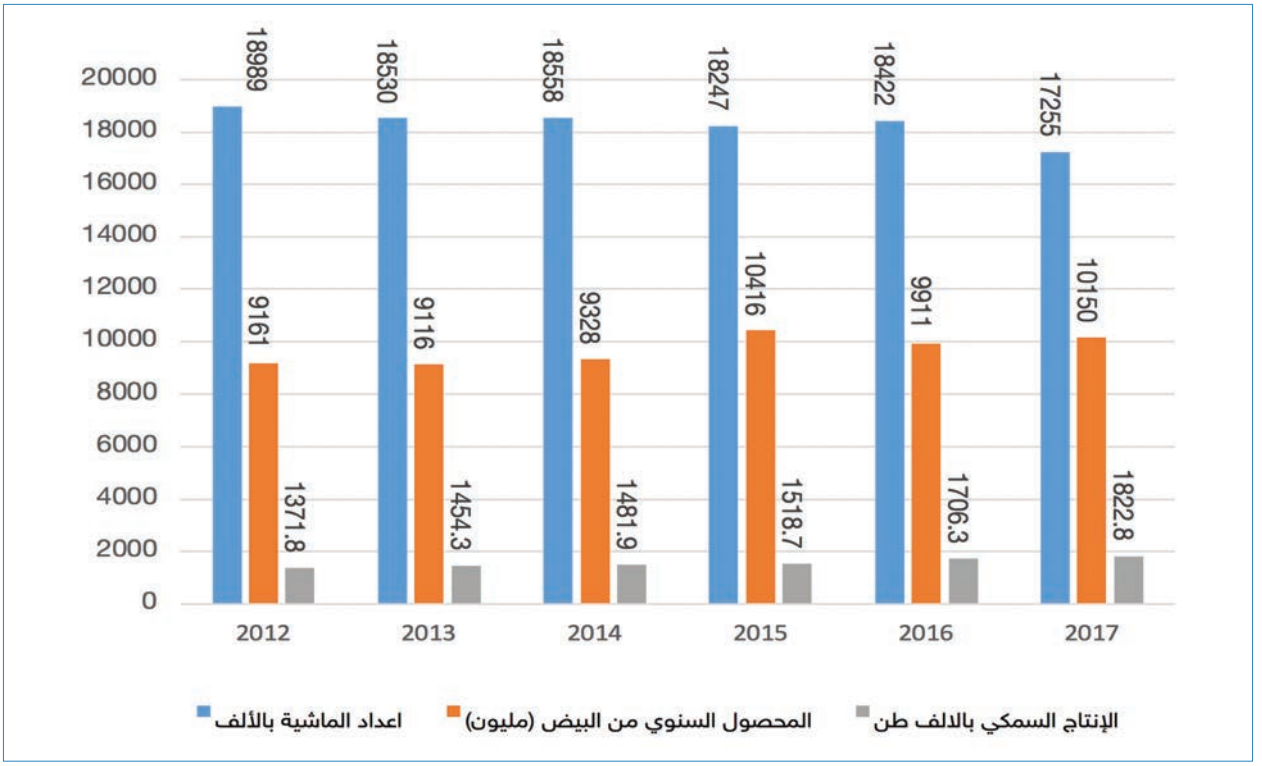

تطور القيمة الاجمالية لإنتاج وصافي الدخل الزراعي (بالألف جنيه)

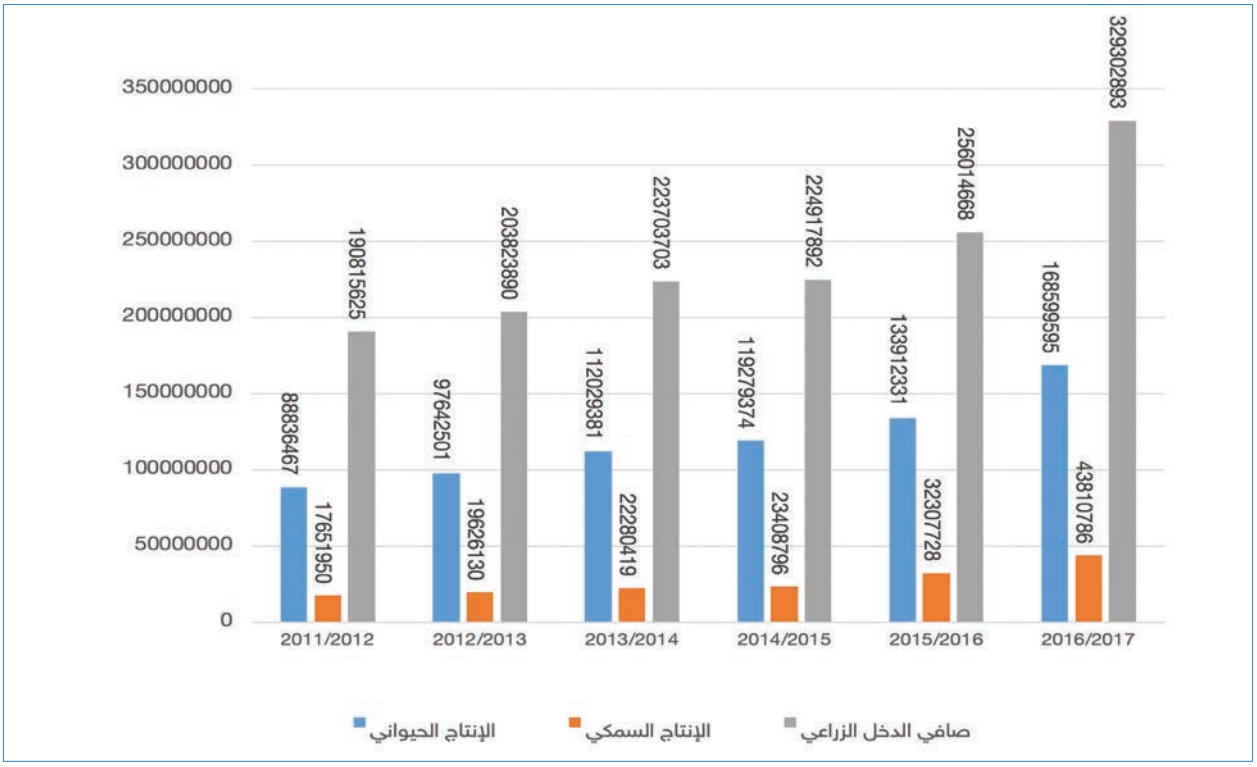

عدد السفن المارة بقناة السويس

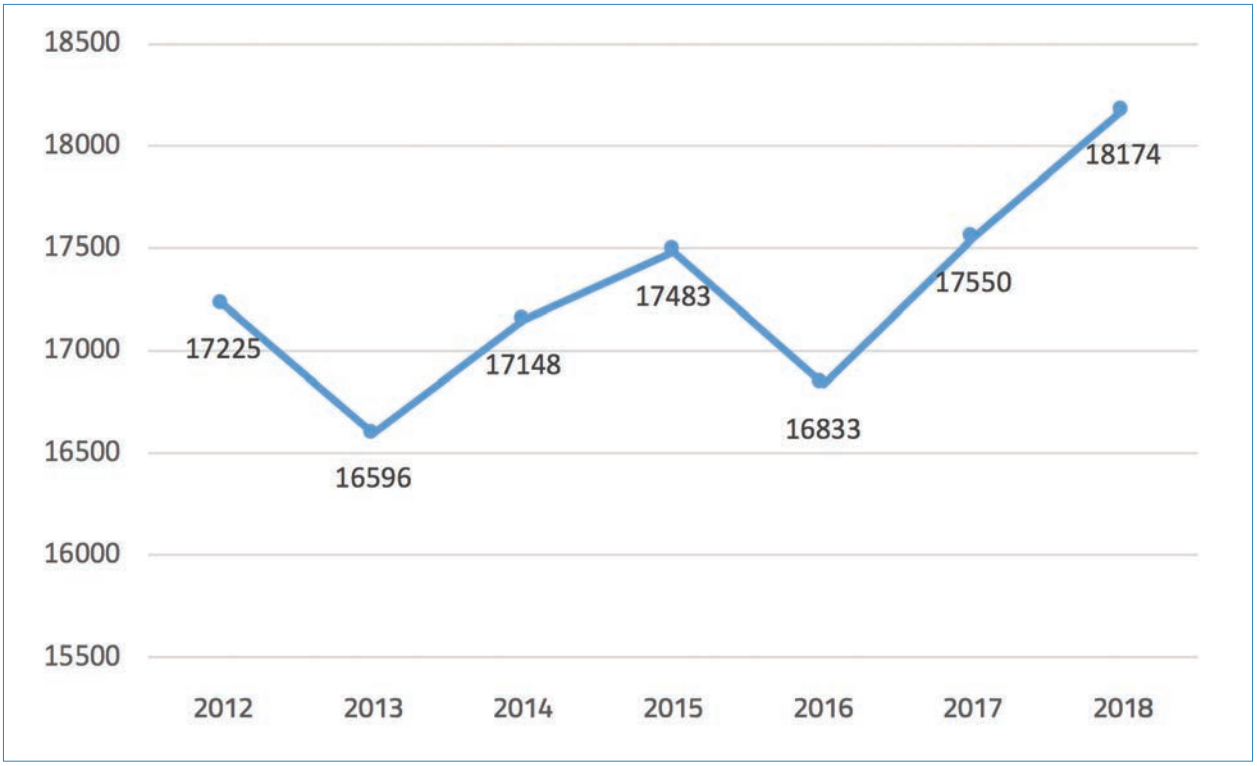

تطور الإيرادات والايرادات الضريبية (بالمليون جنيه)

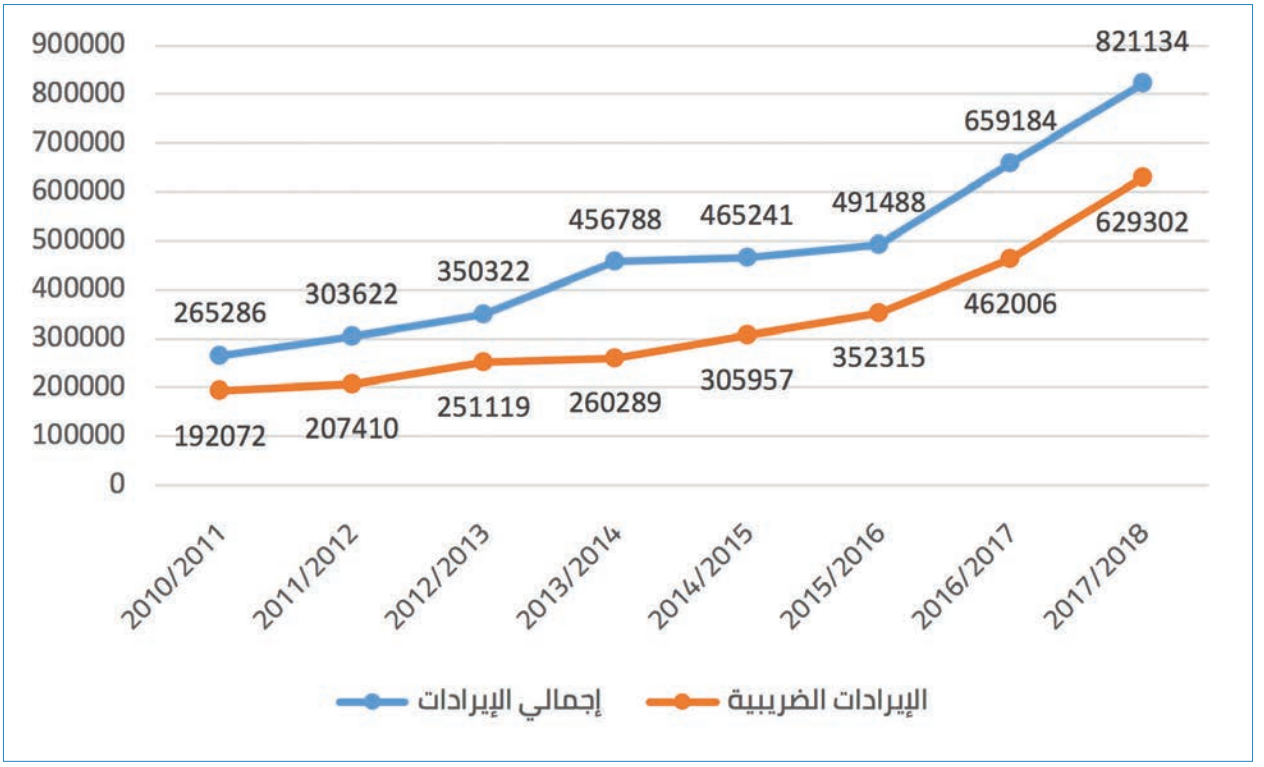

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار)

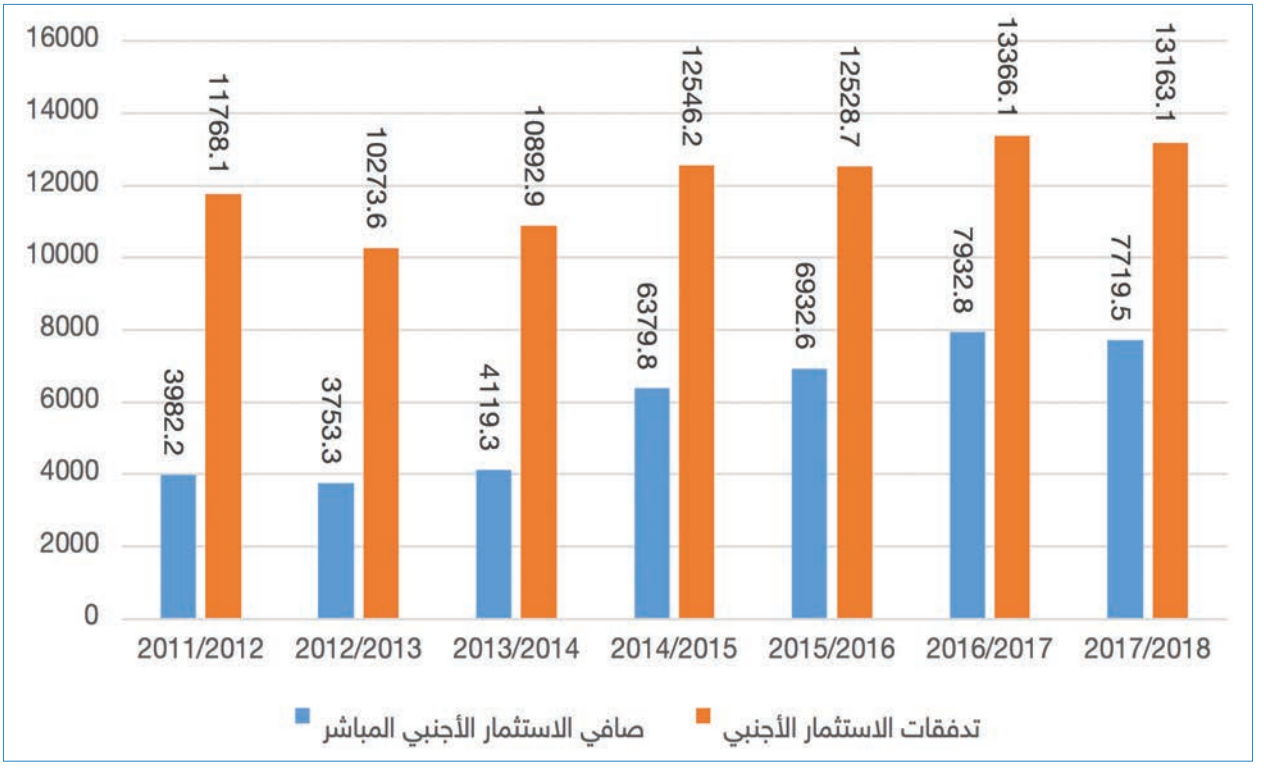

أعداد السياح (بالمليون)

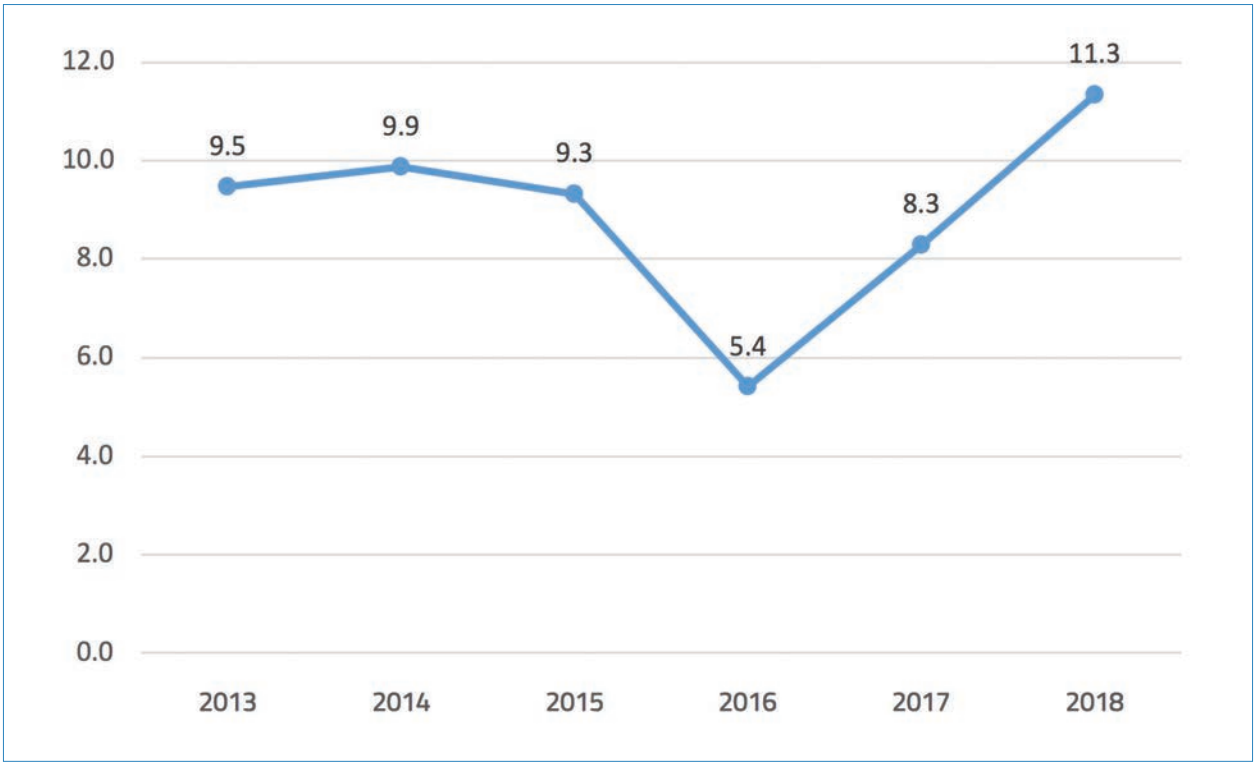

تطور القطاع الصحي

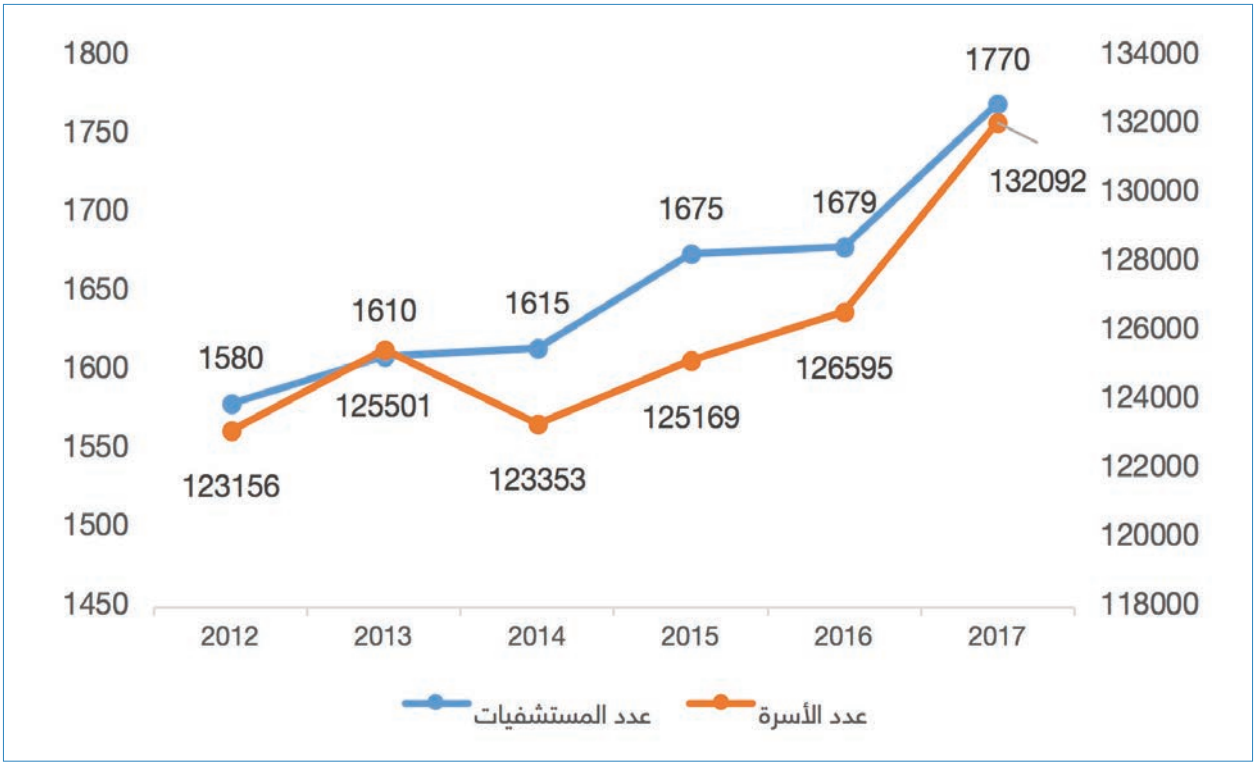

تطور الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (المليار جنيه)

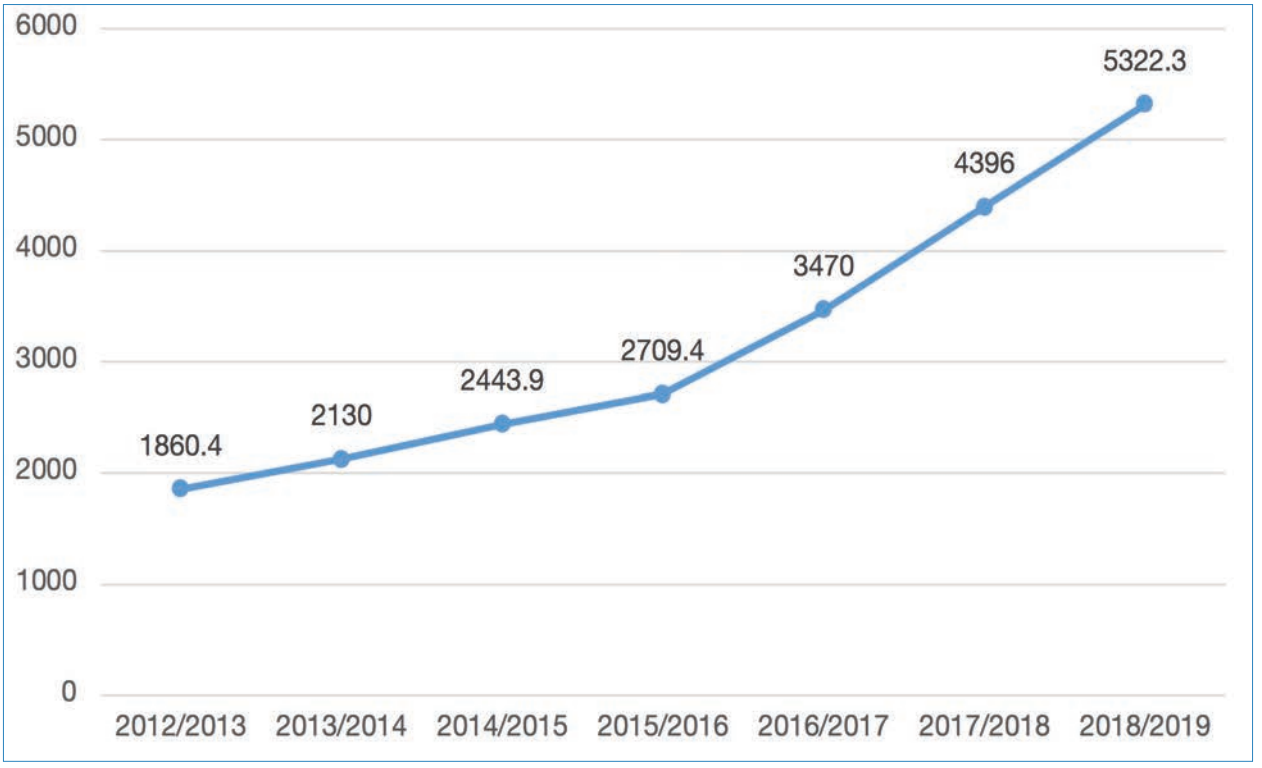

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS | EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

العنوان | 100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

التليفون | +20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies